المملكة المغربية

وزارة الداخلية

جهة العيون الساقية الحمراء

التصميم الجهوي لإعداد التراب جهة العيون الساقية الحمراء

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

جهة العيون الساقية الحمراء

التصميم الجهوي لإعداد التراب جهة العيون الساقية الحمراء

الفهرس

1 استهلال 5

2 خلاصات التشخيص 6

1.2 جهد تنمية أتى أكله 6

1.1.2 وضع البنيات التحتية 6

2.1.2 العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي 7

3.1.2 التحولات الديمغرافية 8

2.2 الوضعية الحالية وإمكانيات التنمية 10

3.2 جهة العيون الساقية الحمراء: الميزات، نقط الضعف، الفرص والمخاطر 11

1.3.2 ميزات الجهة 12

2.3.2 نقط الضعف 12

4.3.2 المخاطر 13

5.3.2 خلاصات التشخيص 13

3 خطة التنمية ومجالات المشاريع 14

1.3 خطة التنمية: المحاور الكبرى 14

2.3 مجالات المشاريع 15

4 بناء التصميم الجهوي لإعداد التراب 17

1.4 عناصر كمية مؤطرة وشروط توقع مشاريع جديدة 17

1.1.4 آفاق تطور السكان 17

2.1.4 لتحقيق هذه التوقعات الديمغرافية، كم يلزم من منصب شغل؟ 18

3.1.4 شروط توقعات مشاريع التصميم الجهوي 19

2.4 مجال مشاريع العيون 20

1.2.4 التطور المستقبلي للسكان والشغل 20

2.2.4 القابلية والأهداف على المدى البعيد 22

3.2.4 المشاريع المقترحة للعيون الكبرى 26

4.2.4 الخلاصة بالنسبة للعيون الكبرى 29

3.4 مجال مشاريع بوجدور 30

1.3.4 التطور الديمغرافي والشغل 30
2.3.4 القابلية والأهداف على المدى البعيد 32
3.3.4 اقتراح مشاريع 33
4.3.4 الخلاصات بالنسبة لإقليم بوجدور 38
4.4 مجال مشاريع السمارة 38
1.4.4 التطور الديمغرافي والشغل 39
2.4.4 القابلية والأهداف على المدى البعيد 41
3.4.4 خطة التجهيز والمشاريع 42
4.4.4 خلاصة بالنسبة لسمارة 44
5.4 مجال مشاريع إقليم طرفاية 44
1.5.4 التطور الديمغرافي المتوقع والشغل 45
2.5.4 عوامل نمو أخرى ممكنة 47
3.5.4 اقتراح المشاريع 50
4.5.4 خلاصات بالنسبة لطرفاية 52
5 التصميم الجهوي لإعداد التراب 52
1.5 طبيعة ووظيفة التصميم الجهوي لإعداد التراب 52
2.5 مضمون التصميم الجهوي لإعداد التراب 53
3.5 التصميم الجهوي لإعداد التراب 54
6 تتبع ومواكبة التصميم الجهوي لإعداد التراب 55
1.6 المشاريع المهيكلة 55
2.6 الجدول الكامل لمشاريع التصميم الجهوي لإعداد التراب، واقتراحات التمويل 58
1.2.6 مشاريع ذات نفع جهوي 58
2.2.6 مشاريع إقليم العيون 59
3.2.6 مشاريع إقليم بوجدور 60
4.2.6 مشاريع إقليم السمارة 61
5.2.6 مشاريع إقليم طرفاية 62
3.6 الملخص حسب الأقاليم 63
4.6 آليات تتبع وتقويم التصميم الجهوي لإعداد التراب 64

1 استهلال

انطلقت هذه الدراسة في يوليو 2018.

تم إنجاز ثلاث مراحل شكلت موضوعا لثلاثة تقارير:

المرحلة الأولى: المهمة الأولية والتقرير المنهجي 2018؛

المرحلة الثانية: التشخيص الاستراتيجي المجالي، يوليو 2019؛

المرحلة الثالثة: خطة تهيئة المجال الجهوي، غشت 2020؛

المرحلة الرابعة، التقرير الحالي وهو الأخير في هذه الدراسة، والذي يرتكز طبعا على التقارير السابقة، إذ يستحضر عناصرها الأساسية ليقدم:

ا- خلاصات التشخيص خاصة نقط القوة والضعف بالنسبة للجهة؛

ب- خطة التنمية المتمحورة حول مجالات المشاريع؛

ت- مشروع التصميم الجهوي لإعداد التراب، يتضمن المشاريع المهيكلة مرفقة باقتراح تركيبة مالية ومؤسسية.

لقد استأنف إنجاز المرحلة الثالثة في فبراير 2020، بعدة اجتماعات على المستوى الجهة والأقاليم، إضافة إلى جلسات عمل ثنائية مع مسؤولي مختلف القطاعات. أعقب هذه اللقاءات زيارات ميدانية، كان في نيتنا عقد لقاءات مع أهم الفاعلين بالجهة قبل نهاية الدراسة، لكن تعذر ذلك بسبب إجراءات الحجر الصحي التي حظرت التنقل وعقد الاجتماعات.

وعليه، اعتمدنا في تحرير الصيغة الأولى لتقريري المرحلتين الثالثة والرابعة على أساس المعلومات والمعطيات المحصلة سلفا، وتم استكمالها عند الحاجة، بالمعطيات المتوفرة بالمواقع الإليكترونية الرسمية لمختلف المؤسسات ومن خلال التواصل عن بعد.

ونظرا لتعذر مناقشة مضامين هذين التقريرين مع الأطراف المعنية حضوريا، فقد تمت الاستعاضة عن ذلك بتنظيم ورشة تشاورية عبر التواصل المرئي، يوم 16 يونيو 2020، حيث أدلت مختلف الأطراف بملاحظاتها واقتراحاتها كتابيا بخصوص الصيغة المؤقتة للتقريرين، وقد تم تجميع هذه الملاحظات كلها (2020/12/31)، فكانت الأساس الذي تم عليه تصحيح وتكييف الصيغة النهائية للتقرير، (2021/01/08).

يعرض هذا التقرير أهم عناصر التشخيص، على المستوى الجهوي وحسب مجالات المشاريع، ثم يقترح آفاق التنمية المستقبلية للمستويين وكذا المشاريع الخاصة بهما.

2 خلاصات التشخيص

1.2 جهد تنمية أتى أكله

شهدت الأقاليم الجنوبية، منذ عودتها لأحضان الوطن الأم سنة 1975، مجهودا ضخما لتجهيزها، وقد انصب هذا العمل على إحداث شبكة طرقية وموانئ ومطارات وتطوير مدن جديدة: العيون، السمارة، بوجدور، طرفاية، فأطلقت بذلك تنمية اقتصادية لا سابق لها في هذه المناطق القاحلة، وأحدثت تحولات عميقة اقتصادية، مجالية وديمغرافية، نستعرض هذه المحاور الثلاثة بإيجاز فيما يلي.

1.1.2 وضع البنيات التحتية

لقد تم وضع أسس الشبكة المهيكلة الحالية بسرعة خلال ثمانينيات القرن المنصرم: شبكة طرق معبدة، تربط أكادير بالحدود الموريتانية، كما تخدم كلميم وطانطان وطرفاية والعيون والسمارة، وإن كانت بمعايير متواضعة، ثلاثة موانئ (العيون، بوجدور، طرفاية) ومطاران (العيون والسمارة). وأخيرا المدن الأربعة التي لم تحدث من فراغ فحسب، بل تم تزويدها بالماء الشروب وتجهيزها تدريجيا بالمرافق العمومية الضرورية. استمر هذا الجهد بل تقوى منذ 2013 في إطار النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية (من خلال إعادة تهيئة شبكة الطرق الرئيسية كلها، وربط الجهة بالشبكة الوطنية للكهرباء عبر خطوط عالية التوتر، استغلال مكثف لمصادر الطاقات المتجددة...).

لقد أثمرت هذه الجهود المعتبرة تحقيق هذه السياسة على أرض الواقع، كما تميز هذا المسار بمواكبة جيدة أطرتها مجموعة من الدراسات والقرارات المرجعية، شكلت تجربة رائدة في التخطيط الاستراتيجي، نذكر فيما يلي بأهم محطاتها:

2010: **التصميم الجهوي لإعداد التراب للجهات الجنوبية**، بالنسبة للأقاليم المكونة حاليا للجهة (العيون، بوجدور، السمارة، طرفاية) تم اقتراح مشاريع ركزت على تأهيل الأسيسة والمرافق الضرورية لتشجيع تثمين الموارد الطبيعية؛

2013: **النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية من المملكة**، الذي أضاف لهذا الانشغال تثمين موقع الجهة على المستويين الوطني والدولي، من خلال "مجمع إفريقي" أساسه أنشطة الخدمات الرفيعة؛

2015: **البرنامج التعاقدي**، تم توقيعه بإشراف جلالة الملك، وهي وثيقة أمنت برنامج تمويل مهم لمشاريع اقترحها التصميم الجهوي لإعداد التراب والنموذج التنموي الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية، كانت حصة جهة العيون الساقية الحمراء من هذا الالتزام المالي 45 مليار درهم للفترة 2016-2021.

لقد تم عرض منجزات هذه البنيات التحية، بشكل مستفيض في الدراسات السابقة وكذا التقارير السابقة من هذا التصميم، لذا ليس من المفيد تكرار ذلك في هذا التقرير، ونكتفي هنا بتسجيل ملاحظة أساسية هي أن العجز في التجهيزات كان كبيرا سنة 1975، وقد تم استدراك هذا النقص كليا، حتى أصبحت جهة العيون الساقية الحمراء ضمن جهات المملكة ذات التجهيز الجيد، سواء على مستوى البنيات التحتية أو المرافق العمومية.

الخريطة1: وضع البيتيات التحتية الرئيسية بجهة العيون الساقية الحمراء

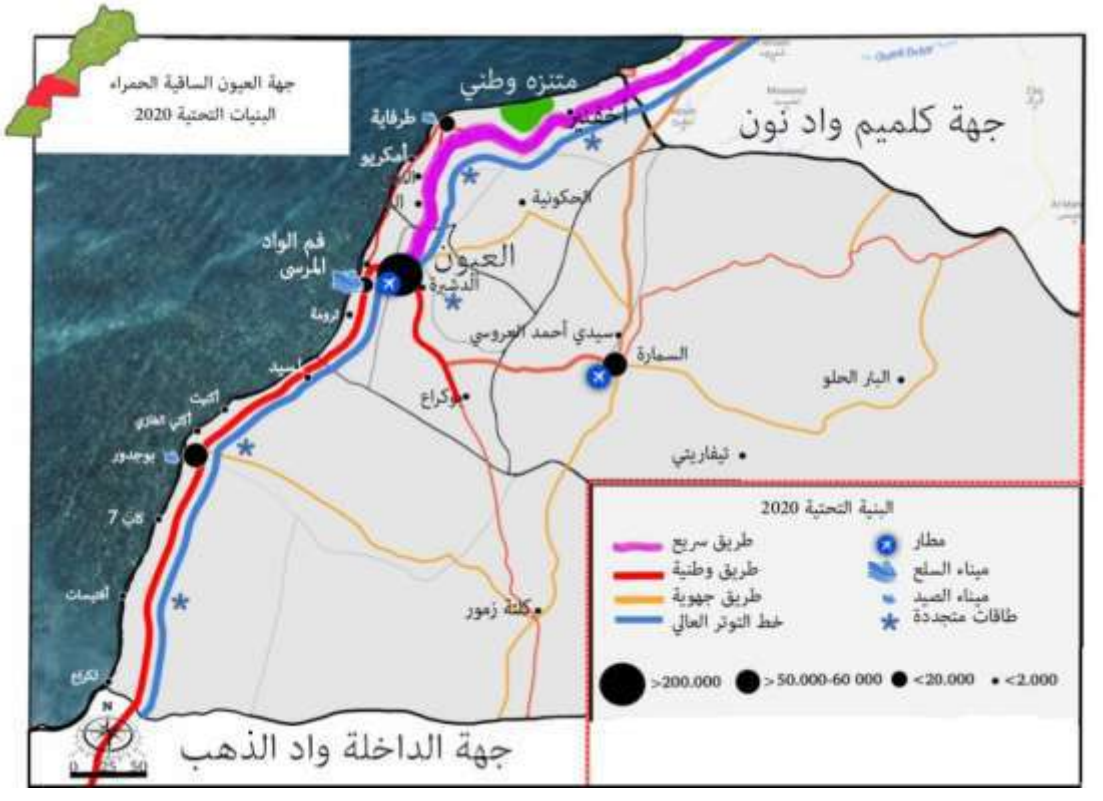

2.1.2 العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي

لقد مكنت هذه الجهود من تطوير قاعدة اقتصادية جهوية مهمة وصلبة، رغم بعدها عن الأسواق الكبرى وضعف حجم السوق المحلية، وقد ركزت هذه الجهود أولا على تثمين الموارد الطبيعية للجهة

متمثلة في: الصيد ومنتجاته، الفوسفاط والمنتجات الفلاحية، وعليه، أصبت الشروط الضرورية متوفرة اليوم لانطلاق المرحلة الثانية للتنمية الصناعية، خاصة تثمين الفوسفاط وتطوير تثمين السمك من خلال الصناعات التحويلية.

بموازاة مع الاستثمارات الضرورية لإنجاز البنية التحتية وتشييد البنايات، فقد ساهم تحسين مستوى التجهيزات والمرافق في ارتفاع عدد الموظفين، لدرجة أصبح أجراء القطاع العام يمثلون إحدى الركائز الأساسية للقاعدة الاقتصادية لجهة العيون الساقية الحمراء، وقسما مهما من زبناء خدمات القطاع الخاص.

3.1.2 التحولات الديمغرافية

لقد أحدث هذا النمو السريع تحولات ديمغرافية مهمة، لعل أهم سماته، تجمع السكان الرحل بجوار الطرق وفي المدن، وعودة قسم من أبناء المنطقة المقيمين بالجهات الأخرى إلى العيون الساقية الحمراء، إضافة إلى توافد مواطنين من باقي مناطق المملكة بحثا عن العمل، ويوجز الجدول التالي هذه المرحلة الممتدة على 40 سنة.

الجدول 1: سكان جهة العيون الساقية الحمراء 1982– 2019

الأقاليم/ المدن	1982	1994	2004	2014	2019
الأقاليم					*
العيون	103784	145727	199603	238096	250000
بوجدور	8481	21691	46129	50566	53000
طرفاية	9627	8251	10420	13028	15000
السمارة	20240	39726	60426	66014	70000
المدن					
العيون	93875	136950	183691	217732	235000
المرسى	2295	4334	10229	17917	20000
بوجدور	3597	15167	36843	42651	45000
السمارة	17753	28750	40347	57035	60000
طرفاية	2090	4506	5615	8027	8000
خارج المدن[1]	24238	25688	39853	24263	24000
المصدر		المندوبية السامية للتخطيط العيون[2]			تقديرات مكتب الدراسات

*تقديرات تقريبية بالآلاف

[1]- للتذكير إن سكان الجماعات القروية الذين أحصوا حتى 2004 جلهم يقيم في المدن على الأقل منذ 1990. كما أن المرافق الإدارية لهذه الجماعات توجد في المدن أيضا، تجدر الإشارة إلى تغيير منهجية الإحصاء العام للسكان والسكنى في الإحصاء الأخير (2014) حيث اعتمد محل الإقامة، وهذا ما يفسر الانخفاض الكبير لسكان الأرياف المسجل بين إحصاءي 2004 و2014.

[2]- تختلف الأرقام الواردة في هذا الجدول، والتي تم تصحيحها من قبل المندوبية السامية للتخطيط بالعيون، عن الأرقام المنشورة لمختلف الإحصاءات العامة للسكان والسكنى. فغالبًا ما تكون أعلى بكثير من الأرقام التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط، بحيث تعطي الإحصاءات التالية لعام 2014: العيون (البلدية): 212474؛ بوجدور (البلدية): 42504؛ السمارة (البلدية): 50016؛ إلخ. وكذلك الاختلافات قوية للغاية بالنسبة للسكان خارج المراكز الحضرية، بالنسبة لسكان البوادي، الإحصاء العام لسكان والسكنى لسنة 2014 يقدم الأرقام التالية: العيون (الإقليم): 2437؛ بوجدور (إقليم): 1936 السمارة(إقليم): 848؛ طرفاية (إقليم): 5042. الفارق كبير جدًا بالنسبة لمجموع سكان الجهة، بحيث يقدم الإحصاء العام لسكان والسكنى حسب موقع المندوبية السامية للتخطيط عدد:10263 ، مقابل 24263 المقدم من طرف المندوبية السامية للتخطيط بالعيون. توضح هذه الاختلافات صعوبة وضع تقديرات دقيقة.

يتبين من الجدول أن النمو الديمغرافي للجهة كان أعلى من المعدل الوطني (1،51 ٪ سنويا مقابل 1،25٪ على الصعيد الوطني) خلال الفترة بين 1982 و2004، ليسجل تمهلا خلال العشر سنوات الأخيرة، ويتوقع مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية تمهلا ثانيا ابتداء من 2024.

الشكل 1. تطور السكان حسب: الأقاليم 1994– 2014

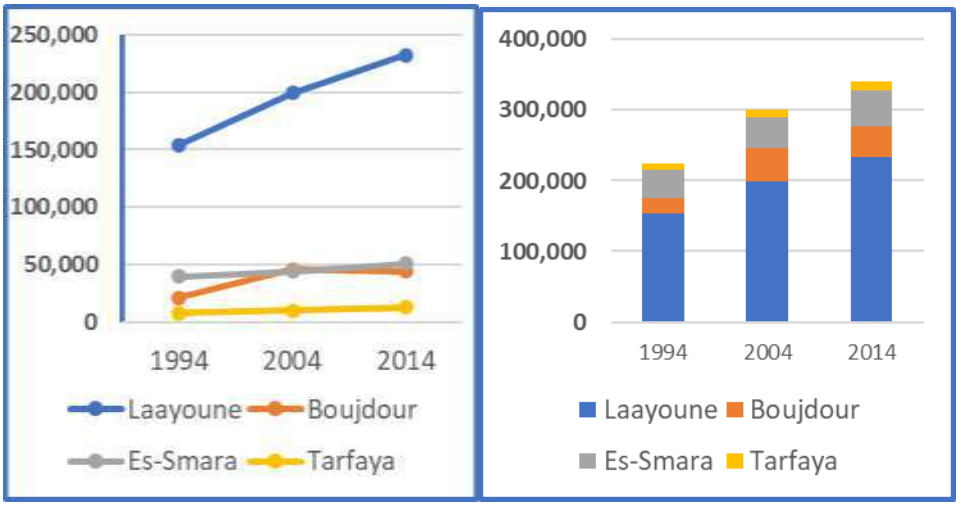

هناك ثلاث تحولات ذات دلالة بالغة من وجهة نظر إعداد التراب:

التمدين: الأغلبية المطلقة من السكان (96 ٪) يعيشون حاليا في المدن، حيث يستفيدون من خدمات عمومية جيدة؛

المساحلة: هناك نمو قوي للسكان على الساحل فما لا يقل 85 ٪ من مجموع السكان يعيشون على طول محور ط.و.1، الذي يجمع بين امتيازات حركة السير، والصيد، وإمكانات التزود بمياه البحر المعالجة؛

فراغ ديمغرافي بالمجالات البيحضرية: شهدت أنماط العيش بهذه المجالات تحولات عميقة خلال الأربعين سنة الأخيرة، فمربو الماشية الذين كانوا رحلا إلى حدود العودة للوطن الأم، قد استقروا كلهم تقريبا، وتجمعوا في المدن، التي تقدم إمكانات أكثر للاندماج في المجتمع الحديث، وقد أكدت نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى (2014) نهاية الهجرة القروية، فالحجم السكاني للجماعات القروية بالجهة لا يتعدى 10263 نسمة، يضاف لهذا أنه خارج محور ط.و.1 لا توجد أية بلدة قروية تضم أكثر من 500 نسمة، يمكن أن تستفيد من الخدمات العمومية بشكل ناجع.

2.2 الوضعية الحالية وإمكانيات التنمية

لقد تم إنجاز البنيات التحتية والتجهيزات العمومية لفائدة 99٪ من السكان كما تبين الخريطة السابقة. تتطلب هذه الشبكات الصيانة والتحسين بالتأكيد، وهي كافية حاليا لتثمين كل الموارد المعروفة بالجهة.

وهكذا، فبالنسبة للعقد المقبل ستتركز الجهود على تطوير ثلاث قطاعات صناعية:

أ- تثمين الفوسفاط وتصدير الأسمدة: يوجد هذا المشروع قيد الإنجاز من طرف فوسبوكراع، سيمكن من رفع مساهمة هذه الأنشطة في اقتصاد الجهة بشكل ملموس، ويرتقب أن يحدث 1500 منصب شغل مباشر، و1000 منصب غير مباشر وتحفز إحداث 2000 منصب. إنه نمو مهم كامن، بالنسبة للمجموعة الحضرية التي بلغ بها عدد النشيطين المشتغلين حوالي 60000 شخص سنة 2014.

ب- صناعات تحويل منتجات الصيد: يستقبل ميناء العيون حاليا كمية من مهمة الأسماك السطحية الصغيرة (أكثر من 30 ٪ من الإنتاج الوطني). لكن جل هذه الأنشطة -وخاصة وحدات التصبير- لا يزال متمركزا في الموانئ القديمة (أكادير، آسفي، الدار البيضاء)، ويتوقع انتقالها إلى الجنوب نحو جهتي العيون الساقية الحمراء والداخلة واد الذهب، ويمثل إحداث ميناء الداخلة الاطلنطي في المياه العميقة عاملا ميسرا لهذا الانتقال لكونه سيمكن من التصدير. يمكن لهذه الصناعة أن تجلب نحو 5000 منصب شغل مباشر وغير مباشر إلى العيون، إذا تمكنت المدينة من التموقع بشكل إيجابي بالنسبة لهذا الميناء من خلال إبراز مؤهلاتها (ميناء صيد، منطقة صناعية جيدة التجهيز، وفرة اليد العاملة، مدينة تتجهز تدريجيا بقطاع خدمات ذي إشعاع وطني ودولي)؛

ت- إنتاج طاقة كهربائية ريحية وشمسية: شهد هذا النشاط تطورا سريعا خلال السنوات الأخيرة، إذ تتوفر الجهة على إمكانات كبيرة للتطور، فأصبحت مصدرة للكهرباء بشكل واضح، ويمكن رفع مساهمتها في تزويد الوطن بالطاقة، بل تصدير قسط منها إلى جنوب أوربا. للأسف لا يحدث هذا القطاع سوى القليل من مناصب الشغل القارة بعد الانتهاء من ورش البناء، وعلى الجهة أن تعمل على جلب وتطوير الأنشطة العلمية المرتبطة بأشكال الإنتاج والعمل على إحداث مركز (وطني و/أو دولي) في هذا القطاع الخدمي المتفرع عن الإنتاج.

على غرار الجهات الصحراوية عبر العالم، فإن تجاوز النمو المرتكز على تثمين الموارد الطبيعية لا يمكن أن يتم سوى من خلال تطوير الخدمات التي تتجاوز حدود الجهة، وهي خطة النمو التي حددها بوضوح النموذج التنموي الجديد لأقاليم الجنوب، في هذا الصدد، تتمثل أحسن موصلات النمو في:

أ- التعليم العالي والبحث العلمي الأساسي والتطبيقي: يتم إطلاق التنمية في هذا الميدان من خلال القطب الجامعي في العيون والقطب التقني الذي ينجزه فوسبوكراع بفم الواد، إضافة إلى تخصصات أخرى (الثقافة، التاريخ، الإيكولوجيا في الأوساط القاحلة التي يمكن تطويرها في السمارة)، يمكن أن يشكل اقتصاد المعرفة موصلا حقيقيا للنمو، شريطة أن يتم إعداده منذ البداية لجذب طلبة وباحثين من دول أخرى، وأن تحظى بالتجهيزات الضرورية لهذا الغرض، يمكن التفكير في إحداث "ملحقة" "للحي الجامعي الدولي" لتيسير اندماج الطلبة من دول غرب إفريقيا)؛

ب- تطوير الأنشطة اللوجيستية والتجارية والمالية، بموازاة مع الجهوية المتقدمة واللاتركيز، لجعل العيون موصلا وسيطا في اتجاه إفريقيا الغربية؛

ت- تطوير سياحة الأعمال والتظاهرات والملتقيات، وهي أنشطة حيوية لنجاح سياسة "المجمع الإفريقي" التي أوصى بها النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية.

يمكن أن نضيف لهذه المؤهلات الرئيسية، ثلاثة أقطاب ثانوية على المستوى المحلي: طرفاية، إذا ظهر أن الربط مع جزر الكناري حيوي اقتصاديا وممكن سياسيا[3]، بوجدور كموصل في اتجاه الداخلة، والسمارة كموصل نحو المناطق الصحراوية الداخلية (موريتانيا والجزائر) على المدى البعيد.

3.2 جهة العيون الساقية الحمراء: الميزات، نقط الضعف، الفرص والمخاطر

يمكن تلخيص التشخيص، من خلال عرض ميزات، نقط ضعف، فرص ومخاطر جهة العيون الساقية الحمراء على شكل جدول (تفصيل هذه الجوانب ومبرراتها متضمنة في التقارير السابقة: المرحلة الثانية التشخيص المرحلة الثالثة: "بناء رؤية التنمية".

3_ الاستجابة لطلب العروض الذي أطلقته وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك بخصوص استغلال الخط البحري نحو جزر الكناري تمثل الجواب الأول لهذه المسألة.

1.3.2 ميزات الجهة

- موقع ملائم بين شمال المغرب وجنوب أوربا ودول غرب إفريقيا على طول الطريق الوحيدة العابرة للصحراء المعبدة كليا والآمنة؛
- دعم قوي من الدولة ترجمه النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية؛
- مطاران مجهزان قادران على استقبال كل أنواع الطائرات التجارية وتأمين ربط جيد مع باقي مناطق المغرب؛
- بنيات تحتية جيدة جدا تخدم كل المدن؛
- تجهيزات عمومية متطورة في كل المدن؛
- وجود ميناء للسلع والصيد وميناءين للصيد الساحلي؛
- مناطق صناعية مجهزة متاحة؛
- إنتاج مهم للطاقة الكهربائية الريحية والشمسية؛
- مركب صناعي لتثمين الفوسفاط، قيد التوسيع يتوفر على أرصفة لتأمين عمليات التصدير والاستيراد؛
- مياه غنية بالثروة السمكية، أزيد من 30 ٪ من الإنتاج الوطني؛
- ساكنة نشيطة ومرتبطة بجهتها.

2.3.2 نقط الضعف

- كل مجال الجهة موجود في نطاق مناخ قاحل؛
- موارد مائية محدودة جدا، دون تحلية مياه البحر؛
- مساحات زراعية محدودة جدا؛
- رعي طليق يتنقل عبر المراعي منتجاته مشتتة جغرافيا؛
- ساحل غير ملائم للأنشطة السياحية والترفيهية (أجراف، هيجان، رياح قوية)؛
- الصيد بلغ سقف استغلال الموارد السمكية (ركود الكميات المفرغة)؛
- مدن جيدة التجهيز لكنها ذات جاذبية ضعيفة؛
- غياب ربط جوي مع دول غرب إفريقيا؛

- قطاع خاص قليل التطور، ضعيف الاستثمار في القطاع المنتج؛
- حجم السوق الجهوي محدود والمسافات الفاصلة بين المدن طويلة؛
- كثافة عامة ضعيفة جدا؛
- استمرار وضعية الحدود المغلقة مع موريتانيا والجزائر.

3.3.2 الفرص

- الاستفادة من الموقع الملائم بين أوربا ودول الساحل لتطوير أنشطة "مجمع إفريقي"؛
- تطوير أنشطة الخدمات الرفيعة ذات إشعاع وطني ودولي (التكوين، التعليم العالي، البحث والتنمية) انطلاقا من القطبين الجامعي والتقني؛
- تشكل موصل بين المغرب ودول غرب إفريقيا (الأنشطة التجارية واللوجستيك والمالية والديبلوماسية "القنصليات")؛
- تشكيل ملتقى كبير بين الشريط الساحلي (التنقل شمال – جنوب) والصحراء الداخلية بواسطة السمارة واستعادة العلاقات التاريخية للمغرب في اتجاه أدرار والجنوب الجزائري.

4.3.2 المخاطر

- اتجاه الجهة ببطء نحو سقف استغلال مواردها الطبيعية؛
- إذا لم يستلم القطاع الخاص المشعل سيكون من الصعب تفادي ركود النمو؛
- إذا لم تدعم الدولة تشكل **مجمع** بقوة فإن تراجع الاستثمارات في البنيات التحتية يمكن أن يؤدي إلى ركود متواصل.

5.3.2 خلاصات التشخيص

لقد حملت الدولة حتى اليوم مشعل التنمية خاصة من خلال إنجاز البنيات التحتية الضرورية (وهذا أساسي)، لمعالجة العجز في التنمية والتعويض عن الصعوبات الناجمة عن البعد وقساوة المناخ، وهي مرحلة تشرف على الانتهاء، وعليه فإن مواصلة النمو مرتبطة بجهود تطوير أنشطة الخدمات العمومية والخاصة على حد سواء. كما سنعرض في الفصل الموالي، ستدخل الجهة في المرحلة الثانية من التنمية، حيث لن يبقى إنجاز البنيات التحتية هو محرك تنميتها، بل سيتحول إلى الأنشطة الصناعية، وبصفة

خاصة أنشطة القطاع الثالث التي يمكنها نشر تأثير وإشعاع الجهة خارج الحدود التي تفرضها الموارد الطبيعية.

3 خطة التنمية ومجالات المشاريع

1.3 خطة التنمية: المحاور الكبرى

لقد حدد النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية هذه المحاور سنة 2013.

قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإعداد نموذج تنموي على المديين المتوسط والبعيد، كوثيقة مرجعية موجهة للعمل الحكومي والقطاع العام، وإطار لباقي الدراسات، يمكن إجمال أهم اقتراحات هذا النموذج في النقط التالية:

أ- مجموع الأقاليم الجنوبية مدعوة لتصبح "مجمعا" إفريقيا، فهي تشكل الممر الطبيعي نحو إفريقيا جنوب الصحراء، كما أن تمتين الشراكات الاقتصادية والعلمية من شأنها الرفع من مؤهلات السوق وإطلاق دينامية اقتصادية أكثر استقلالية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(م.إ.إ.ب.) النموذج ص55)؛

يتطلب تحقيق هذه القابلية" مجمع إفريقي" بنيات تحتية للنقل (الجوي، البحري، الطرقي والكهربائي) لتصبح محطة مفصلية اقتصاديا بين الشمال والجنوب (نفسه ص 56).

ب- لإحداث هذه القطيعة، هناك ست رافعات كبرى مهيكلة للنموذج: ا) تشجيع المبادرة الخاصة (...)؛ اا) تقوية السياسة الاجتماعية وتثمين الرأسمال البشري؛ ااا) تشجيع الثقافات خاصة الحسانية(...) اااا) ضمان تدبير مستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة؛ ااااا) تقوية الربط والتهيئة الرقمية؛ اااااا) تجديد دور الدولة من خلال حكامة مسؤولة. (نفسه ص 57).

تتطلب العديد من هذه التوصيات تكييف البنيات التحتية والتجهيزات، ويجب تطويرها أكثر في التصميم الجهوي لإعداد التراب ويتعلق الأمر ب:

ت- تشجيع دينامية جديدة للنمو وأقطاب جهوية منافسة (نفسه ص 58).

ث- تثمين الموارد الطبيعية والحرص على العدالة في توزيعها لفائدة للساكنة المحلية (نفسه ص 61).

ج- توجيه السياسات القطاعية لتثمين مؤهلات وقابليات المجال (نفسه ص64) لجذب المستثمرين، وجعل التجارة والخدمات فضاء للمبادلات، وتثمين المعارف والمعارف المحلية.

ح- إحداث أقطاب جهوية ذات تنافسية (نفسه ص 69)؛

خ- تحسين الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة، التربية التكوين المهني..) نفسه ص 72-75.

تهم هذه الخطة المدى البعيد، لذا لا يوجد مبرر اليوم لتغيير هذه الأهداف، تهم هذه التوصيات الجهات الثلاث، سيتم فيما يلي تنزيلها على مستوى جهة العيون الساقية الحمراء.

2.3 مجالات المشاريع

يتعلق الأمر بوحدات مجالية حيث يمكن للفاعلين الاقتصاديين والسلطات العمومية – على مختلف المستويات– التعبئة والالتئام حول نفس أهداف التهيئة وتبني المشاريع التي ساهموا في تحديدها والتي توافق رؤيتهم والمصلحة العامة على المستوى المحلي.

يجب أن تكون هذه المجالات:

- منسجمة على المستوى الجغرافي وعلى مستوى الأساليب التقليدية لاستعمال المجال؛
- تضم سكانا ومجموعات متقاربة تستعمل نفس الموارد؛
- مستقطبة من طرف مدن تقوم بدور الوسيط بين الاقتصاد المحلي ومجالات أكبر (الجهة، المملكة) التي تقدم مرافق وخدمات تحتاجها الساكنة (تعليم، صحة، بنيات تحتية من مستوى أعلى).

إجمالا يتعلق الأمر بمجموعات مجالية يكون لساكنتها وبنياتها قدر كاف من التضامن والانسجام لتبني مشروع تنموي مشترك وتنسيق عمليات وتدخلات مختلف الفاعلين ومختلف المستويات الإدارية.

بالنسبة لجهة العيون الساقية الحمراء، كما سبق عرض ذلك، تتميز بتركز قوي للسكان في المدن (96٪) المتباعدة نسبيا، كما أن علاقاتها الوظيفية محدودة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، باستثناء العيون والمرسى. على مستوى أقاليمها تكاد تستحوذ هذه المدن على كل الساكنة والأنشطة الاقتصادية.

بناء عليه يتم اعتبار كل من الأقاليم الأربعة مجالا للمشاريع، ناجعا وقادرا على تحديد سياسة خاصة به فيما يخص التنمية والتجهيزات، في انسجام مع الإطار العام المحدد من طرف التصميم الجهوي لإعداد التراب، ويتم تقويمه كل خمس سنوات من خلال برامج التنمية الجهوية المتتالية.

يمكن إيجاز دور كل واحد من مجالات المشاريع هذه ضمن منظومة الجهة كما يلي:

إقليم العيون: قطب رئيسي

- التوجه نحو الخدمات "المصدرة": قطب جامعي، قطب تقني، التكوين المهني، سياحة الأعمال والتظاهرات والملتقيات والأنشطة الدولية؛
- مقر الجهة والإدارة غير الممركزة؛
- موصل بين المدن الثانوية والعواصم؛
- تطوير القطب الصناعي فوسبوكراع؛
- تطوير صناعات الصيد البحري؛

إقليم السمارة: موصل مرتقب نحو إفريقيا الصحراوية

- التأطير الإداري والخدمات لسكان المنطقة الشرقية؛
- قطب لوجيستي نحو الصحراء على محور طانطان– أدرار.

إقليم بوجدور: تثمين وتجهيز محور ط.و.1

- تطوير الأنشطة اللوجستية ذات الصلة بالسمك الأبيض والرخويات والأسماك السطحية الصغيرة (مركز لتجميع منتجات قرى الصيد)؛
- تجهيز مراكز موصلة على ط.و.1؛
- مركز خدمات جوال لجمع منتجات القطيع عبر المراعي الشاسعة؛
- تثمين مؤهلات إنتاج الطاقة الريحية والشمسية؛
- زراعة الدفيئات ذات القيمة المضافة العالية.

إقليم طرفاية: تجهيز محور ط.و.1 وتثمين المؤهلات الريحية الكامنة

- تجهيز مراكز موصلة على ط.و.1؛
- تثمين إمكانات إنتاج الطاقة الريحية؛
- تثمين المتنزه الوطني اخنيفيس ومدارات سياحية صغيرة صحراوية مكملة؛
- تطوير الأنشطة اللوجيستية، إذا كانت مجدية اقتصاديا، في اتجاه جزر الكناري.

بعد تحديد هذه القابليات الرئيسية، يجب النظر بأية وسائل وبواسطة أية مشاريع يمكن تحقيقها؟ هذا هو موضوع الفصل الموالي.

4 بناء التصميم الجهوي لإعداد التراب

1.4 عناصر كمية مؤطرة وشروط توقع مشاريع جديدة

1.1.4 آفاق تطور السكان

إن **بنية** سكان المدن بجهة العيون الساقية الحمراء، (التي تضم 96٪ من مجموع سكان الجهة) مماثلة تماما **لمعدل بنية** السكان بالوسط الحضري وطنيا. وعليه يكون من المنطقي التفكير في أن يتطور سكان الجهة تقريبا بنفس إيقاع تطور سكان مدن المملكة. بناء على هذه الفرضيات، يرتقب أن يتطور سكان الجهة كما يلي:

الجدول 2: فرضيات تطور سكان[4] جهة العيون الساقية الحمراء

	1982	1994	2004	2014	2020	2030	2040	2045
السكان *	142132	223646	316578	340748	338738	449750	501745	519554
السكان **	142132	215395	316578	367758	411889	481109	534031	550052
معدل النمو					2٪	6،1٪	1،10٪	0،7٪

* حسب المندوبية السامية للتخطيط ** حسب المديرية الجهوية للتخطيط بالعيون

4 هذه التوقعات لا تأخذ بعين الاعتبار عودة المحتجزين بمخيمات تندوف.

الشكل 2: تطور سكان جهة العيون الساقية الحمراء1982– 2045

هذه التقديرات تقريبية طبعا، وهي تشير إلى الحجم الذي قد يبلغه سكان الجهة، وبإضافة السكان المحتجزين في مخيمات تندوف، يمكن أن يصل عدد سكان الجهة إلى 600000 نسمة، الأمر الذي يحيل على قضية إحداث مناصب الشغل التي قد تتجاوز قدرة الجهة، وبالنتيجة سيتطلب الأمر جهدا وطنيا إضافيا.

2.1.4 لتحقيق هذه التوقعات الديمغرافية، كم يلزم من منصب شغل؟

على أساس نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 (السكان والسكان النشيطون المشتغلون)، وبمراجعة تدريجية لتصحيح نسبة البطالة حتى يقترب من المعدل الوطني، يمكن إنجاز المحاكاة التالية.

الجدول 3: جهة العيون الساقية الحمراء: تقدير التطور المرتقب للسكان والشغل 2014–2045

	2014		2020		2030		2040		2045		المغرب 2014
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	٪
مجموع السكان	340748		383738		449750		501745		519554		
الساكنة+15 سنة	241250	70.8	268617	70	310328	69	336169	67	342906	66	71.5
٪ النشاط الصافية	126656	52.5	142367	53	167577	54	188255	56	198885	58	47.6
العاطلون*	35464	28	37015	26	33515	20	32003	17	29833	15	18
النشيطين المشتغلين*	91192	72	105351	74	134061	80	156251	83	169052	85	92
المناصب للإحداث			2360		2871		2219		2560		

* ٪السكان النشيطين المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، 2014 باقي السنوات تقديرات مكتب الدراسات.

لبلوغ هذا الهدف الديمغرافي، وهو اعتماد وتيرة النمو الوطنية، يلزم إحداث 2200 منصب شغل سنويا، وهو ما يمثل رفع الوتيرة بقوة مقارنة مع المعطيات السابقة، وهذا يفترض ارتفاعا قويا للتشغيل في قطاع التجارة والخدمات والصناعة (القطاع الخاص).

3.1.4 شروط توقعات مشاريع التصميم الجهوي

يتم إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب في سياق يتميز بإنجاز مشروع ذي أهمية استثنائية،"عقد البرنامج" الذي أعطى انطلاقته جلالة الملك سنة 2015، يحتوي هذا البرنامج على ما يقارب 280 مشروعًا، بتمويل من مصادر مختلفة، وبكلفة 44859 مليون درهم. كما رأينا، سيؤدي تحقيق هذا البرنامج إلى ترقية شبه كاملة للبنية التحتية، ونفس الشيء بالنسبة للتجهيزات العمومية الجهوية، وتحدث تطورا غير مسبوق للأنشطة الاقتصادية التي أطلقتها الدولة والشركات والمؤسسات العامة، ولا سيما من خلال تصنيع الأسمدة ومرافق توليد الطاقة الشمسية والريحية. مباشرة بعد توقيعه، تم الشروع في إنجاز هذا البرنامج بشكل فعال للغاية، بحيث بلغ مراحل متقدمة من الإنجاز ولكنه لم يكتمل بعد، هناك عدة مشاريع لا زالت في طور الإنجاز، وهذا ما يعني أن الأعمال المتعلقة باستثمارات عقد البرنامج ستستمر لبضع سنوات، وبالنتيجة سيستمر النشاط بوتيرة مرتفعة لبضع سنين. في كل الحالات، يمكن القول إن تنفيذ هذا البرنامج الاستثنائي سيكون كافياً لتغطية الاحتياجات على مدى العقدين المقبلين، من حيث البنية التحتية والتجهيزات المهيكلة لإعداد التراب، على مدى السنوات العشرين القادمة، من المحتمل أن تتباطأ جهود التجهيزات بين عامي 2025 و2030، وعليه، يجب اتخاذ مبادرات أخرى لتمهيد الطريق للمرحلة الثانية من التنمية، كما نص عليها نموذج التنمية الجديد للأقاليم الجنوبية، ويتعلق الأمر بتأهيل الأنشطة الاقتصادية الجديدة، مدعومة بشكل أساسي باستثمارات الخواص لتحقيق الهدف المنشود وهو جعل الأقاليم الجنوبية " مجمعا إفريقيا".

بناء على ما سبق، ستكون مقترحات التصميم الجهوي موجهة أساسا نحو تحسين القدرة التنافسية وجاذبية المدن أكثر من توجيهها نحو بنية تحتية جديدة، التي ستقتصر على استكمال المنظومة التي تم إنجازها بموجب "عقد البرنامج".

2.4 مجال مشاريع العيون

يتكون هذا المجال من 5 جماعات تابعة لإقليم العيون، منها ثلاثة (العيون، المرسى، فم الواد) تشكل تكتلا – اندماجه نسبيا لايزال ضعيفا- لكنه يمكن أن يصير مجموعة حضرية مهمة، ويمكن لمركز جماعة الدشيرة أن يندمج على المدى المتوسط كمركز تابع للعيون مع اكتمال القطب الجامعي، ويبقى مركز بوكراع، بعيد نسبيا، وبالتالي غير جاذب فيما يخص السكن والإقامة، لتبقى سمته الأساسية وجوده في موقع منجم الفوسفاط المستغل، حول هذه المستوطنات البشرية، يمتد مجال الإقليم على مساحات شاسعة وقاحلة، مساهمتها في البنية الاقتصادية محدودة، باستثناء منجم الفوسفاط.

1.2.4 التطور المستقبلي للسكان والشغل

كما سبق توضيحه سابقا (الفصل 2.3.1.)، أصبت البنية العمرية لساكنة العيون مشابهة لمعدل الوسط الحضري الوطني، يعني أن تطور سكان الإقليم سيتخذ نفس المنحى والوتيرة فيما يخص التزايد الطبيعي (الولادات والوفيات)، من جانب آخر، إذا كانت الهجرة القروية تساهم في النمو الديمغرافي للمدن في الجهات الأخرى، فبالنسبة للعيون يتوقع أن يتم هذا من خلال الهجرة الوافدة من مناطق أخرى من المملكة.

الجدول 4: فرضيات نمو سكان العيون الكبرى 1994– 2045

2045	2040	2030	2020	2014	2004	1994
349274	337302	305355	260537	231349	191186	141916
تقديرات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	إحصاء عام	إحصاء عام	إحصاء عام

الشكل 3: العيون الكبرى توقعات تطور السكان 1994–2045

كباقي التقديرات، تبقى هذه الأعداد تقريبية، فهي تظهر المنحى المحتمل لتطور السكان، فحسب مندوبية التخطيط بالعيون، إن الإحصاء العام يقلل من عدد سكان العيون الكبرى بحوالي 8 إلى 10000 نسمة.

عادة إن هامش 5٪ بالزيادة أو النقصان تبقى معقولة بالنسبة لتقديرات عدد السكان لأفق 2030، ويتراوح هذا الهامش بين 10 و15٪ بالنسبة لأفق سنة 2045. من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن هذه التوقعات لا تأخذ بعين الاعتبار عودة المواطنين المحتجزين في مخيمات تندوف، وهذا ما قد يجعل مجموع سكان المجموعة الحضرية –إذا ما أضيفوا –يتراوح على المدى البعيد بين 400000 و450000 نسمة تقريبا.

إن العلاقة بين تطور سكان مدينة وقدرة اقتصادها على إحداث مناصب شغل وثيقة فبالنسبة لحالة العيون الكبرى، كانت نسبة النشيطين المشتغلين 37،1٪ (2014) مقابل 39،9٪ في باقي مدن المملكة، ولعل ارتفاع نسبة البطالة راجع لبطالة قديمة نسبيا، تشكلت من أشخاص استقروا في المدينة حين عودة العديد من أبناء المنطقة من الجهات الأخرى من المملكة إلى أقاليمهم الأصلية خلال الفترة الممتدة بين 1980 و1990، ومن المنتظر أن تتقلص أعدادهم تلقائيا خلال السنوات المقبلة، في المقابل، يرتقب أن تعرف نسبة النشيطين المشتغلين ارتفاعا تدريجيا، يقدم الجدول التالي محاكاة لتطور السكان المرتقب بناء على هذه الفرضيات الواقعية.

	2014	2020	2030	2040	المغرب الحضري 2014 للمقارنة
مجموع السكان	213349	260000	350000	338000	
الساكنة+15 سنة (٪)	71.7	71	68	65	8،71
عدد الساكنة+15 سنة	165877	184600	207400	210700	
٪ النشاط الصافية	6،53	53	50	50	47،6
عدد النشيطون (مشتغلون+ عاطلون)	88910	97838	103700	105350	
٪ البطالة من نسبة النشاط الصافية	30،7	30	20	10	8،16
العاطلون، الأعداد المطلقة	27295	29351	20740	10535	
عدد النشيطين المشتغلين	61615	68485	82960	94815	
عدد المناصب الجديدة للإحداث	-	6649	14696	11855	

الجدول 5: تقديرات عدد مناصب الشغل للإحداث بناء على فرضية التطور المرتقب للسكان

باستعمال نفس الأسس الحسابية في الجدول السابق، يبدو أنه لتوفير الشغل للسكان مستقبلا، يجب إحداث حوالي 1400منصب سنويا، منها 3/2 للإناث، بالنسبة للعشر سنوات المقبلة، يبدو أن بلوغ هذا الهدف ممكن من خلال بناء وتشغيل مركب الأسمدة فوسبوكراع، من جهة وبروز كل من القطب الجامعي وقطب التقنيات بقوة، إضافة إلى تطور صناعة تصبير السمك.

يتمثل التحدي الكبير للمرحلة الموالية في إحداث مناصب شغل بإضافة قطاع ثلاثي "مصدر" للخدمات خارج حدود الجهة، إلى البنية الاقتصادية الحالية (صناعة السمك والفوسفاط). هو تحدي صعب، يجب أن يكون في قلب اهتمام خطة التنمية.

2.2.4 القابلية والأهداف على المدى البعيد

في مجال متسم بمساحته الشاسعة وقلة ساكنته (الأقاليم الجنوبية)، تقع العيون الكبرى في الوسط تقريبا، من هنا تبرز ل قابليتها لتصبح القطب الحضري الرئيسي والخدماتي لمجموع هذا المجال، ومدينة ذات إشعاع على قسم من إفريقيا الغربية أيضا.

ولتثمين هذه المؤهلات تتوفر العيون على الامتيازات والمزايا، التي سبق استعراضها، لكن يجب تصحيح بعض نقط الضعف، لتوجيه الاقتصاد نحو الخدمات والقطاع الخاص.

أ- تحسين الربط الجوي

باستثناء خط يتجه إلى جزر الكناري، تقتصر حركة النقل الجوي لمطار العيون (الحسن الأول) على وجهات وطنية، بحيث تؤمن الشركة الوطنية 45 رحلة داخلية و18 رحلة أسبوعيا نحو لاس بالماس (أقل من 9 رحلات في اليوم)[5] ، إذا كانت هذه الشبكة تمكن من ربط جيد للعيون بأكادير، الدار البيضاء، مراكش، كلميم، الداخلة والرباط، فإنها لا تمتد إلى الدول الإفريقية، وفي غياب هذا الربط الجوي، يتعذر إحداث علاقات تجارية وخدمية مع نواكشوط، دكار، باماكو، أبيدجان، ولكي تصبح هذه المجموعة الحضرية مجمعا إفريقيا حقيقيا، يجب إحداث ربط جوي منتظم مع المدن الموجودة في مجال التأثير، ولتحفيز هذا الربط لابد من دعم الدولة.

5_ 2019 قبل الحجر الصحي كوفيد 19، المصدر المديرية الوطنية للطيران المدني.

يتوفر المطار الحالي على كل التجهيزات التقنية للقيام بهذه المهام، وقدرة احتياطية كبيرة لمثل هذه الخدمات بالوجه الأكمل، حتى بدون توسيعه أو نقله[6]. بالنسبة لفتح الخطوط الجديدة، وهي ضرورية لتطوير المجمع الإفريقي **لا مناص من منح الدعم لإطلاق هذه السوق.**

ب. تحسين الاتصال البحري.

ميناء العيون، الذي يكفي حاليا لنقل مختلف البضائع والمواد النفطية اللازمة للجهة، غير متاح للسفن الكبيرة بسبب عمقه المحدود في 6.5 متر، ويعتبر تحويله إلى ميناء عميق المياه أمرًا صعبًا في ظل عدم وجود عمق يسمح باحتواء بواخر من الحجم الكبير، وهي نفس الصعوبة التي شهدها رصيفا فوسبوكراع. بالنسبة للمنطقة الجنوبية، تم تحديد موقع ميناء في المياه العميقة بين الداخلة وانتيرفت، وقد انطلقت أشغال الإنجاز، لذلك فمن غير المرجح أن يتم إنجاز ميناء ثانٍ في المياه العميقة بالأقاليم الجنوبية في المستقبل المنظور، سيؤمن الربط بين العيون وميناء الداخلة الأطلسي الجديد من خلال الطريق الوطنية رقم1، التي يجري توسيعها حاليًا، على المدى الطويل، سيتم تحويلها إلى طريق سريع، أما بالنسبة للنقل الثقيل، وبالنظر إلى الإرادة التي عبر عنها جلالة الملك مُحَمَّد السادس لاستئناف مشروع سكة حديد من "طنجة إلى الكويرة" الذي طرح في خطاب المغفور له الحسن الثاني 1975، فقد يكون من الضروري والمناسب " تهيئة مقطع السكة الحديدية بين العيون وميناء الداخلة الأطلسي، دون انتظار اكتمال ربط الشبكة الوطنية بين العيون ومراكش.

ت – تآزر المرافق التعليم والتكوين والبحث الكبرى قيد الإنجاز والمركز الحضري وتوجيهها نحو العالمية[7]

تتكون هذه المرافق من ثلاثة مشاريع كبرى، تمثل هذه المجموعة العامل الأهم في التحول نحو الوظيفة الخدمية للمدينة في بناء مشروعها **الحوضري** «métropolisation ». لكي تحصل القيمة المضافة المرجوة، لابد من إيجاد تآزر فيما بينها، ويتطلب تحقيق هذا المبتغى، وضع تصور لها منذ البداية هدفه ضمان تكوين شباب الجهة إلى جانب تكوين طلبة من باقي جهات المغرب وكذا من دول غرب

6_ في المقابل، إذا كان نقل المطار عملية مهمة في نظر الجهة والمدينة، لتوفير عقار مهم لنمو المدينة، فإن الشروط تبدو متوفرة لإنجاز هذه العملية بشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع منعش عقاري (أو تجمع يضم منعشين عقاريين محليين) يتحملون تمويل بناء المرفق الجديد(المطار) مقابل قسم من العقار موضع المطار الحالي بما يناسب كلفة هذه العملية، هناك تجربة مماثلة تمت في نواكشوط.

7_ هذا التوجه نحو اقتصاد المعرفة أكدته مؤخرا إعلان العيون (في نفس الوقت مع ابن جرير وشفشاون) ضمن الشبكة العالمية لمدن التعلم من طرف اليونيسكو.

إفريقيا وكذا جذب الباحثين، وهذا أمر لا يقتضي فقط تأمين تعليم ثانوي ممتاز، بالفرنسية والإنجليزية، بل أيضا أنشطة بحثية رفيعة المستوى، في ميادين كالإيكولوجيا، تثمين الأوساط شديدة القحولة، إنتاج الطاقات المتجددة، وغيرها من الميادين التي تدخل ضمن اهتمام دول المنطقة (بما فيها طبعا مجموع المجالات المغربية)، ومن الضروري أيضا توفير الاستقبال والسكن اللائقين للأساتذة والطلبة، وإحداث ملحقة " الحي الجامعي الدولي" الرباط، في بضع سنين.

بإمكان هذه المشاريع الثلاثة تأمين هذه الوظيفة شريطة الاشتغال بين مكوناتها، للأسف هي بعيدة عن بعضها البعض مجاليا؛ فالقطب الجامعي يقع على الهامش الشمالي الشرقي للمدينة، والمدينة التقنية في الطرف الشمالي الشرقي لفم الواد (على الضفة اليمنى لواد الساقية الحمراء)، والقطب الصناعي جنوب المرسى، لكي تحصل القيمة المضافة المرجوة، لابد من إيجاد تآزر فيما بينها، ويتطلب تحقيق هذا المبتغى تنظيم وسائل نقل عمومية ناجعة بين هذه المؤسسات وبينها وبين مركز المدينة، وتجاوز العقبة المتمثلة في ممر الرياح، ومن المهم تأمين التفاعل والتعاون بين الأساتذة والباحثين والطلبة في المؤسسات الثلاثة، وتجنب النزوع نحو وضع يجعل كل مؤسسة منغلقة ومنعزلة مكتفية بطاقمها وطلبتها.

ث– تمتين جاذبية مركز المدينة ورفع جودة المشهد الحضري للجماعات الثلاثة

رغم أن المبادلات بين هذه الجماعات الثلاثة في نمو مستمر، فإنها حاليا ذات ميزات متباينة جدا (فهي حضرية في العيون وصناعية في المرسى وأكثر فقرا، فلاحية وسياحية بشكل متواضع بالنسبة لفم الواد). حاليا هناك قطيعة واضحة بين العيون والمرسى وفم الواد، فالصعوبة التي يفرضها ممر الرياح، يكرسها تباعد هذه المكونات الثلاثة وكذا التفاوت الحاصل بين مستوى رفاه ساكنتها لفائدة العيون، إن من شأن تحسين النقل بين الأقطاب العلمية المشار إليه في الفقرة السابقة أن تساهم في تكثيف المبادلات فيما بينها.

لأجل تحقيق اندماج هذه الجماعات، هناك صنفان من الصعوبات، أكثرها تأثيرا وجود "ممر الرياح" الذي يحول دون استمرارية المجال الحضري بين العيون والمرسى وفم الواد، لا يخترق هذا الممر إلا الطريق الوطنية 1، التي تبقى مفتوحة بفضل أشغال إزاحة الرمال المتواصلة بشكل دائم تقريبا، إلى هذا الحاجز الطبيعي، يضاف وجود المطار الذي يشكل حاجزا أمام توسع مدينة العيون ناحية الغرب.

أما الصعوبة الثانية، فناتجة عن الفارق الملموس بين موارد هذه الجماعات (البشرية والتقنية والمالية)، من ثم سيكون من المفيد تقوية التعاون ومواصلة دمج سياسات التدبير ووسائل تسيير المرافق العمومية.

ختاما، هناك منطقتين تتطلبان معالجة مندمجة في مخطط توجيه التهيئة العمرانية: **ساحل** المرسى وفم الواد، من ناحية، و**المثلث الموجود غرب** ممر الرياح، الذي سيصبح المفصل الوظيفي للأنشطة اللوجيستية والصناعية والتجارية للمجموعة برمتها.

ج– تمتين جاذبية مركز المدينة

تطورت مدينة العيون عبر توالي الأحياء الجديدة حول مركز قديم، موروث عن فترة الحماية، قيمته كتراث معماري ضعيفة، ويحتل بعض المواقع الرائعة (على مشارف وادي الساقية الحمراء). لذلك تتوسع المدينة بالضرورة في اتجاه الشرق والجنوب الشرقي على هضبة ذات مشاهد متواضعة، فيما لم يشهد مركز المدينة تحولات مهمة فيما يخص استعمال الأرض إلا منذ بضع سنوات، خاصة بفضل الفاعلين العموميين.

نتيجة لهذه المعيقات، تمركزت الوظائف المركزية الجديدة في الهامش بشكل متباعد جدا، وهي مفارقة مثيرة[8]، وتؤكد الدراسة المتعلقة بمخطط توجيه التهيئة العمرانية أنه " بفعل تشتت المركزية الحضرية بعيدا عن النواة القديمة، تفتقد العيون لمفعول تركز الأنشطة بشكل يجعلها لا تستفيد على مستوى المعمار والتعمير، وبالنتيجة عدم التمكن من تثمين طابعها الحضري وتكريس موقعها كقطب حضري في محيطها"[9]، وعليه تقترح إعادة تأطير المركزية الحضرية .

إن إحدى أكبر تحديات العيون الكبرى خلال العقد المقبل سيكون هو الربط بين مكونات هذا المجمع: المدينة التقنية، القطب الصناعي، مركز المدينة، المنطقة الصناعية ومنطقة الاستقبال السياحي وهي مهمة ليست سهلة، بالنظر إلى المعيقات التي تفرضها الظروف الطبيعية.

التحدي الأول الذي يجب تجاوزه على مستوى المجموعة الحضرية، هو **بلورة مركز مدينة حقيقي** في شكل " مركز أعمال"، يشتمل على مجالات عمومية جذابة ومهيأة بشكل جيد للراجلين، أنشطة

8_ يقدم مقر الجهة الذي كان يفترض أن يكون مركز المدينة في ظل الجهوية المتقدمة، مثالا واضحا على هذا التوطين الهامشي.

9_ مخطط توجيه التهيئة العمرانية ص .273.

إدارية وخدمية للمقاولات، التجارة الرفيعة، فنادق، مطاعم، مقاهي، على غرار ما نجد في عواصم الجهات الأخرى.

تمثل ساحة المشور وساحة أم السعد أماكن جيدة التهيئة، وممهدة للتحولات التي بدأت بصفة تلقائية في شارع مكة وساحة الدشيرة، لكن يغيب الربط بين هذه العناصر بسبب نسيج حضري قديم ومتلاش ومجموعة من الأزقة ضعيفة الجودة، وسيكون من الضروري **إنجاز تصميم خاص لمركز المدينة،** يضع تصورا لتأهيل بعض الأزقة ويرفع كثافة استعمال الأرض، لتشجيع أصحاب العقارات على إقامة بنايات من صنف العمارات بمواصفات ملائمة لحي مركزي[10]، لإنجاح عملية من هذا النوع، من الأفضل إحداث مؤسسة لهذا الغرض وتمكينها من الوسائل الضرورية لذلك والاستقلالية في التدبير.

وبعد، لا يمكن تصور "مجمع إفريقي" على المديين المتوسط والبعيد بدون **منطقة سياحية للاستقبال من الطراز الرفيع،** مكونة من وحدات فندقية من فئة 4 و5 نجوم وتجهيزات ترفيهية (مسابح، منتجعات صحية، ملاعب لكرة المضرب، غولف...) ومعلوم أن هذه العناصر تدخل في نطاق مبادرات القطاع الخاص. لابد من الإشارة إلى أن الظروف العامة ليست مشجعة لتطوير هذه الأنشطة (الرياح، الرمال المتحركة، الأمواج القوية على الشاطئ) كما أن بعض الأنشطة المحركة للعيون الكبرى (الميناء، الصناعة السمكية، قطب الفوسفاط، محطات ضخ مياه البحر) جعلت الشاطئ غير قابل للاستعمالات السياحية، في هذا السياق، المطلوب من السلطات العمومية تحديد منطقة ملائمة، قريبة من مركز المدينة ليست بالضرورة شاطئية، وتخصيصها لهذا الاستعمال، ثم برمجة مشاريع من شأنها أن تجعلها مريحة وجذابة أكثر (تشجير، حواجز ضد الرياح، تعديلات على مستوى المشهد، مرافق عمومية، متنزهات، مرافق رياضية وترفيهية، مسابح. مراكز للعرض والمؤتمرات، ودمج مشروع للغولف إن أمكن...)[11].

3.2.4 المشاريع المقترحة للعيون الكبرى

لتحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، يقترح التصميم الجهوي لإعداد التراب إنجاز المشاريع التالية:

10_ بدأت بوادر هذه التحولات في القسم شمال ساحة أم السعد.

11_ مثل هذا القطب السياحي والثقافي موجود في برنامج المدينة التقنية لكنه بعيد عن مركز المدينة.

ح- تحسين الربط

1.تحسين عبور "ممر الرياح" بين العيون والمرسى، الذي يتطلب أشغالا دائمة لتفادي زحف الرمال، تستجيب الطريق الحالية للحاجات وتمثل أحسن خيار ممكن على السطح، وقد أثيرت فكرة الربط بنفق،هذه الفكرة تستوجب إنجاز دراسات دقيقة، تقنية واقتصادية قبل اتخاذ أي قرار، ويمكن تبريرها على المدى البعيد إذا تم تأهيل القسم الساحلي للمجموعة (المرسى- فم الواد) وأصبح أكثر جاذبية للسكان ويرتفع مستوى التكامل نع مركو المدينة يمكن أن تكون هذه الصيغة مبررة على المدى البعيد، خاصة إذا تم تأهيل(المرسى وفم الواد) لتصبحا أكثر دينامية وجاذبية للسكان ويتمتن تكاملهما مع مركز المدينة.

2.**فتح خطوط جوية مع إفريقيا:** يمكن أن يتم الربط مع مدن إفريقيا الغربية، في مرحلة أولى من خلال برمجة توقف بالعيون لبعض الرحلات المتجهة نحو نواكشوط، دكار، أبيدجان، وعلى مدى أطول، إذا أثمرت التجربة، يمكن الانتقال إلى إحداث شركة جهوية للنقل الجوي، انسجاما مع اقتراح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لتكثيف هذه العلاقات وتوسيع الشبكة لتشمل مدنا أصغر. على المدى البعيد، في أفق نقل المطار من موقعه الحالي (الذي يكفي حسب مديرية الطيران المدني حتى 2030) من الضروري تخصيص مساحات ضرورية لموقع مناسب (3 -5 كلم^2).

3.**السكة الحديدية:** تحديد التصفيفات الضرورية والحفاظ على الممرات على مستوى التجمعات، لخط السكة ومحطة (للمسافرين، السلع، ومرافق صيانة السكة الحديدية) ارتقابا لإنجازهما مستقبلا، تتطلب هذه الوظائف حجز مساحة تناهز 100 هكتار.

لأجل إحداث مركز حضري ومركز أعمال أظهر التحليل (وأكده التشخيص الممتاز الذي أنجزه مكتب الدراسات المكلف بإنجاز مخطط توجيه التهيئة العمرانية) ضرورة إعادة تأهيل مركز مدينة العيون حتى يرقى لمستوى وظائف ذات إشعاع وطني ودولي، وهو ما أكده التشخيص الجيد لمخطط توجيه التهيئة العمرانية، لتذليل هذه المعيقات، يقترح القيام بالعمليات التالية:

4.**السهر على ضمان علاقات متينة بين القطب الجامعي والتقني ومركز المدينة وقطب التنمية الصناعية** من خلال تنظيم ناجع للنقل العمومي (ترامواي مثلا) وتخطيط جيد لمناطق سكنية مناسبة، يجب الحرص على ألا يشكل كل قطب مع منطقته السكنية والمرافق حيا "خاصا" منغلقا ومنعزلا عن محيطه الحضري، يضاف لهذا ارتقاب ارتفاع التنقل اليومي للعمال بين الجماعات الثلاث مع نمو الأنشطة الاقتصادية.

5.التعجيل بإنجاز دراسة معمارية لإعادة تأهيل مركز المدينة، تشمل الحيز الممتد بين ساحات المشور وأم السعد والدشيرة، حتى يتم تعويض البنايات المتواضعة والقديمة الحالية، وفق توجهات التصميم في شكل نسيج حديث على مستوى الطرق والفضاءات العمومية وضوابط معمارية ملائمة، حتى يكون هذا الموقع مركزا للمدينة في مستوى طموحات "مجمع إفريقي."

6. إحداث وكالة لإعادة تأهيل مركز المدينة وتمكينها من الوسائل القانونية (تفويض بعض اختصاصات الإدارة العمومية في ميدان التعمير، نزع الملكية، مثلا)، وتمكينها من الوسائل المالية الضرورية حتى تتمكن من التدخل والقيام بعمليات الضم العقارية والاستثمار في بعض المشاريع العقارية.

7. تهيئة ضفاف واد الساقية الحمراء لإحداث منطقة إقامات وترفيه من المستوى الرفيع بيئيا ومشهديا على الهوامش المباشرة للمدينة، وإعادة تأهيل مجال تدهور بفعل توسع غير مراقب للمدينة، هذه التوجهات متضمنة في مخطط توجيه التهيئة العمرانية على أن تدقق وتحقق في تصميم التهيئة.

8.تخصيص منطقة سياحية قرب المركز وبدء تهيئتها، تتكون من مواقع جيدة قريبة من مركز الأعمال، يحتفظ بها لهذا الغرض، وتتم تهيئتها حين يبرز الطلب عليها، إن هذا النوع من العقارات موجود (مثلا على ضفاف واد الساقية الحمراء)، يجب الاحتفاظ بها والحيلولة دون أن تقام عليها بنايات غير ملائمة لهذا التوجه، واعتبارا لمناخ المنطقة القاحل، يمكن مباشرة تهيئة المشهد من الآن (خاصة التشجير)، يمكن لهذه المنطقة استقبال مرافق عمومية مكملة للأنشطة السياحية المرتقبة (مركز مؤتمرات، مرافق رياضية، غولف..) يمكن تغطية تكاليف تهيئة هذه المنطقة بالقيمة المضافة للأرض، يمكن أن يتكامل هذا المشروع مع مشروع تهيئة ضفاف واد الساقية الحمراء.

9. إنجاز تصميم تعمير مندمج لجماعتي المرسى وفم الواد للمجال الممتد غرب "ممر الرياح"، من المفروض أن يتضمن هذا التصميم توسيعات لمناطق صناعية ولوجستية غير بعيد عن الميناء، لكن أيضا منطقة سياحية وسكنية.

تعتبر هذه المشاريع التسعة مهيكلة لتطور العيون الكبرى نحو مدينة خدمات و"مجمع إفريقي" حقيقي. تضاف هذه المشاريع لتلك التي أنجزت حديثا أو هي قيد الإنجاز، والتي تهدف إلى تشجيع الأنشطة الصناعية واللوجستية (الطريق السريعة، الميناء، القطب الصناعي فوسبوكراع، البحث والتنقيب الجيولوجي، السكة الحديدية المرتقبة على المدى البعيد)، المبرمجة في إطار البرنامج التعاقدي ، التي يجب أن يستمر إنجازها طبعا، وهي تضاف أيضا إلى المشاريع ذات التأثير المحلي، التي تبقى من اختصاصات الجماعات الترابية، بحيث ستتم برمجتها تدريجيا حسب الحاجة من خلال برامج التنمية الجهوية وبرامج العمل الجماعية المتتالية، والتي لا يشار إليها في وثائق التخطيط الاستراتيجي على المدى البعيد كما هو حال التصميم الجهوي لإعداد التراب.

4.2.4 الخلاصة بالنسبة للعيون الكبرى

من منظور تنموي، يوجد مسار العيون الكبرى في منعطف حاسم، فالمجهود الذي بذل لتجهيزها والاستثمارات الكبرى التي تمت من طرف الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، مكنت من بناء قاعدة اقتصادية ترتكز على تحويل منتجات الصيد وتصدير الفوسفاط والأسمدة.

لذلك يجب التركيز على المرحلة الثانية للتنمية، التي تستهدف أن تضاف لهذه الوظائف الأساسية، وظائف مركز خدمات جهوي ودولي وتطوير قطاع اقتصادي خاص، لاستلام مشعل الاستثمارات العمومية والمؤسسات والشركات العمومية.

يفترض هذا التحول تغييرا في السياسات العمومية للتهيئة، بحيث ستتسم بانخفاض في عدد عمليات البنيات التحتية، مقابل الزيادة في العمليات الخاصة بالتجهيز والتنشيط، لينتقل العمل من التدخل المباشر للدولة إلى الهيئات التابعة للجهة والجماعات الترابية، وهو ما ينسجم مع دلالات ومضامين الجهوية المتقدمة، وهذا له انعكاسات أيضا على التصميم الجهوي لإعداد التراب الذي سيحتوي على عدد أقل من مشاريع الاستثمار، وعمليات أكثر للتشجيع والتنشيط والترويج المجالي، تصعب برمجتها على المديين المتوسط والبعيد.

3.4 مجال مشاريع بوجدور

يشمل هذا المجال مساحة شاسعة (54000 كلم^2) وسكانا أقل (44400 نسمة سنة 2014 و47000 نسمة سنة 2020، يتكون إداريا من 4 جماعات، مدينة بوجدور هي عاصمة الإقليم، تضم 96 ٪ من مجموع السكان. تطرح هذه الوضعية مشكلين اثنين: ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية لهذه المدينة الصغيرة، وتنظيم الخدمات العمومية الضرورية في مجال شاسع وقاحل، حيث لا توجد جماعة "قروية" يتجاوز سكانها 1000 نسمة، كما تنعدم تجمعات دائمة لأكثر من 400 نسمة من شأنها أن تكون قاعدة لهذا التنظيم.

1.3.4 التطور الديمغرافي والشغل

بوجدور مدينة حديثة النشأة، منذ عودة الجهة إلى الوطن الأم، نمت المدينة، من قرية صيد مهمة (3500 نسمة سنة 1982[12]) شهدت تجهيزا تدريجيا، ومن ميناء للصيد التقليدي ومهن بسيطة، إلى ميناء يمكنه استقبال سفن الصيد الساحلي. تمثل بوجدور مثالا فريدا في الأقاليم الجنوبية، لمدينة نشأت من الصيد التقليدي في منطقة غنية بثروات السمك الأبيض والرخويات.

12_ إحصاءات مندوبية التخطيط العيون

لقد مكنت الأنشطة الإدارية وبرنامج مهم من الأشغال العمومية ومرافق ممولة من طرف الدولة من اكتمال الطابع الحضري لهذه المدينة، في المقابل، بقيت كميات الأسماك السطحية الصغيرة المفرغة في الميناء الجديد دون التوقعات كما أن الصناعة التحويلية لم تحقق تطورا يذكر.

بعد مرحلة نمو كبيرة، توقف النمو الديمغرافي تماما بعد 2004، ويرتقب مستقبلا أن يكون النمو متواضعا، فالمدينة (على غرار جل المدن المتوسطة بالمملكة) تسجل نزوح جزء من شبابها نحو المدن الكبرى حيث يجدون إمكانات وفرص شغل أفضل لتحسين مسارهم المهني، فإذا كان هذا الصنف من المدن شمال المملكة يعوض هذا النزوح بالهجرة القروية، فليس هذا حال بوجدور، لأن مجال تأثيرها شبه فارغ من السكان، أكثر من هذا، فقد تفقد بوجدور بعضا من ساكنتها لفائدة مراكز جديدة قد تظهر على الطريق الوطنية 1 والجريفية.

الجدول6: ترقب تطور سكان إقليم بوجدور حسب وسط الإقامة 1982– 2045

	1982	1994	2004	2014	2020	2030	2040	2045
بوجدور	4500	**19000**	**44800**	**44400**	**45000**	**46000**	**47000**	**48000**
جماعات "القروية"*	4000	3000	2000	2000	2000	2500	3500	4500
مجموع الإقليم	8500	22000	46800	46400	47000	48500	50000	52500
حسب مديرية التخطيط العيون								
بوجدور	3597	15167	36843	42651	44000	46000	47000	48000
الجماعات القروية	4884	6524	9286	7915	8000	9000	10000	10000
مجموع الإقليم	8481	21691	46129	50566	52000	54000	57000	58000

التقديرات لمكتب الدراسات. الفرق بين الجدولين تم تقدير سكان الوسط القروي، مشتتون، يصعب إحصاؤهم لشساعة المجال 54000 كلم^2، الكثافة ضعيفة جدا في الحالتين. *يقصد بها الجماعات الترابية ذات الطابع القروي

ملحوظة: قبل 2014 كان إحصاء السكان يتم حسب الانتماء المجالي بدل محل الإقامة، هذا أعطى نتائج بدون علاقة مع واقع الجماعات، (مثال: كلتة زمور سنة 2004 كان العدد 6740 نسمة!). لقد قمنا بتقدير الساكنة الواقعية للجماعات القروية للفترة 1982 – 2004، بصفة تقريبية، اعتمادا على معطيات استقيناها من أشخاص عارفين بالجهة، حيث لم يعرفوا تجمعات قروية حقيقية في مناطق الترحال.

الشكل4: تطور سكان إقليم بوجدور 1982–2045

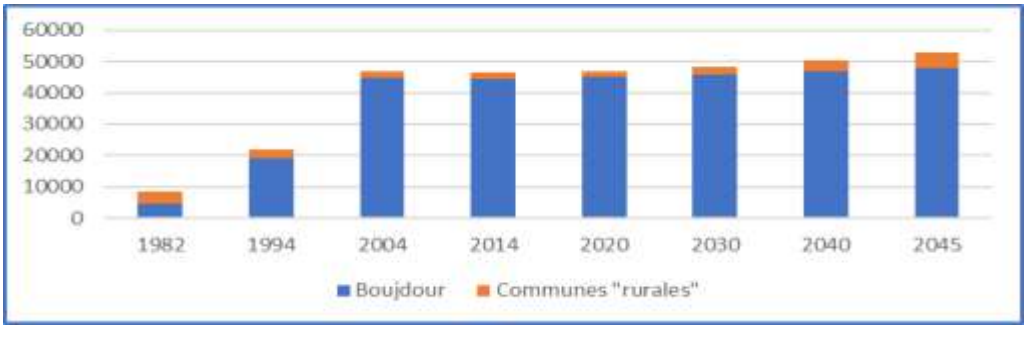

تشير الفرضية الأكثر احتمالا إلى استقرار سكان مدينة بوجدور حول 48000 – 50000 نسمة وظهور مركزين أو ثلاثة على الطريق الوطنية 1، لخدمة قرى الصيد والاستفادة من حركة السير والجولان العابرة لهذا المحور، وسيكون المحدد الرئيسي للنمو هو تطوير القاعدة الاقتصادية، في وسط محدود الإمكانات ما دامت كميات تفريغ الأسماك السطحية الصغيرة ضعيفة.

على أساس هذه الفرضية، يمكن حساب عدد مناصب الشغل الجديدة الواجب إحداثها في بوجدور والمراكز المرتقب تطورها على الطريق الوطنية 1.

بناء على فرضية خفض نسبة البطالة إلى 10 ٪ في أفق 2030 وتحسين ملموس لنسبة نشاط الإناث، يلزم إحداث 400 منصب شغل سنويا أغلبها للإناث، ثلثاها في شكل أنشطة أولية (الصيد، الصناعة السمكية، أنشطة مرتبطة بالطريق الوطنية 1، تثمين منتجات تربية الماشية) والباقي في شكل أنشطة اجتماعية (خدمات للسكان).

يمكن تحقيق هذه النتيجة إذا استأنف نشاط الصيد نموه وبلغ الإنتاج مستوى تفريغ 200000 طن من الأسماك السطحية الصغيرة، على أن تنتج عنه أنشطة معالجة وتحويل هذه المنتجات، المنتظر يقدم مخطط أليوتيس الجديد أجوبة واضحة عن هذه المسألة.

2.3.4 القابلية والأهداف على المدى البعيد

في النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، لا يوجد تحديد واضح لقابلية بوجدور، التي لها أفضلية على مستويين: وجود ساحل سمكي ممتد يستغله صيد ساحلي وتقليدي عبر ميناء بوجدور، ثم موقعها على الطريق الوطنية 1.

الجدول7: بوجدور، وضعية الشغل 2014 وتقديرات 2030

	وضعية 2014 الإحصاء العام			تقديرات 2030			المغرب 2014 للمقارنة
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
مج السكان	22284	20220	42504	23500	22500	46000	
سنة ٪ 15 +	68،9	67،4	68،1	68،9	67،4	68،1	71،8
سنة العدد 15 +	15354	13628	28982	16192	15165	31357	
٪ النشاط	77،4	18،1	48،5	80	30	55،8	47،6
عدد النشيطين	11884	2467	14038	12953	4550	17497	
٪ البطالة	12،6	50،8	19،1	10	10	10	16،8
عدد العاطلين	1497	1253	2685	1295	455	1750	
نشيطون مشتغلون	10387	1214	11353	11658	4095	15747	
عدد المناصب الجديدة المرتقب إحداثها				1295	2851	4061	

بالنسبة للهدف الأول، يلزم مواصلة تحسين مرافق بوجدور وبنيتها التحتية لفائدة ساكنتها الحالية وضمان تنافسيتها كمدينة للتوقف.

أما الهدف الثاني فهو استعادة تثمين منتجات الصيد، بما فيها الكميات المفرغة في قرى الصيد، إن بلوغ هذا الهدف يمر عبر إنجاز بنية تحتية ممتازة لمدينة من هذا الحجم، لكن إمكانية زيادة كبيرة لكميات تفريغ الأسماك السطحية الصغيرة تبقى غير مؤكدة.

أما الهدف الثالث، فيتمثل في تيسير العبور المرتقب على الطريق الوطنية 1، والاستفادة منه، وتشجيع نمو مراكز للخدمات على هذا المحور كل 100 إلى 150 كلم، فمثل هذه المراكز مرجوة خاصة بين بوجدور والداخلة، حيث تمتد الطريق على 400 كلم دون مركز وسيط.

وأخيرا هناك هدف رابع، يبرره وجود مجال رعوي شاسع، وتثمين منتجات تربية الماشية بنظامها الواسع المبني على الترحال، دعما لاستمرار هذا الحضور البشري والخدمات العمومية في هذا المجال الكبير الممتد شرقا نحو كلتة زمور.

لتحقيق هذه الأهداف الأربعة في هذا الإقليم، المنتظر ضمان الأنشطة في مدينة بوجدور، بهدف إيقاف تراجع ساكنتها، ومن جانب ثان يجب إحداث مراكز على محور ط.و.1 لتوفير الخدمات لقرى الصيد وتثمين منتجات القطيع والزراعة (حيث تتوفر مياه الري)، وفي الأخير لتطوير محطات صغيرة توفر الخدمات الضرورية لمستعملي الطريق.

3.3.4 اقتراح مشاريع

إنعاش الصيد والصناعات التحويلية

يمثل الصيد محرك التنمية الأول في بوجدور، فهو الذي كان سبب نشأة المدينة في الأصل، والميناء، الذي أنشأ لاستقبال 200000 طن، يستقبل كمية تقل عن 50000 طن حاليا، كمعدل للسنوات الأخيرة، وقد كبحت هذه الكميات الضعيفة تطور الصناعة، فالكمية التي تحول بعين المكان لا تتعدى 6 ٪ من الكميات المفرغة[13]، وحده ارتفاع الكميات المفرغة بصفة مستمرة كفيل بإنعاش هذا النشاط الصناعي، ولعل المراجعة الجارية حاليا لمخطط أليوتيس ستقدم جوابا لهذه المسألة.

13_ تقريرالمرحلة الأولى تشخيص التصميم الجهوي لإعداد التراب ص 118.

قرى الصيد: تساهم بقسط يناهز بقيمته قيمة ما ينتجه ميناء بوجدور لكن بأنواع تستوجب البيع بسرعة طازجة أو مجمدة (السمك الأبيض والرخويات)، ولا توجد سلسلة للتثمين، إنما بالنظر لأهميتها،

الشكل 5: قيمة الكمية المفرغة – بوجدور

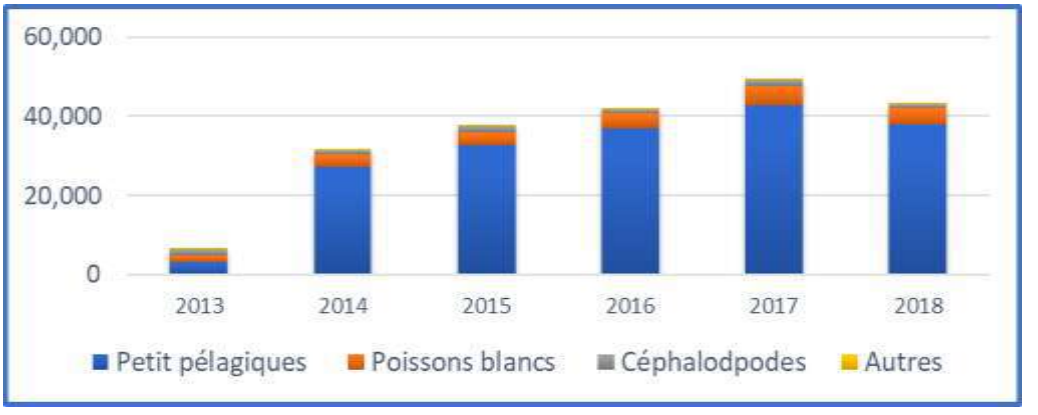

الشكل 6: الكميات المفرغة بالطن – بوجدور

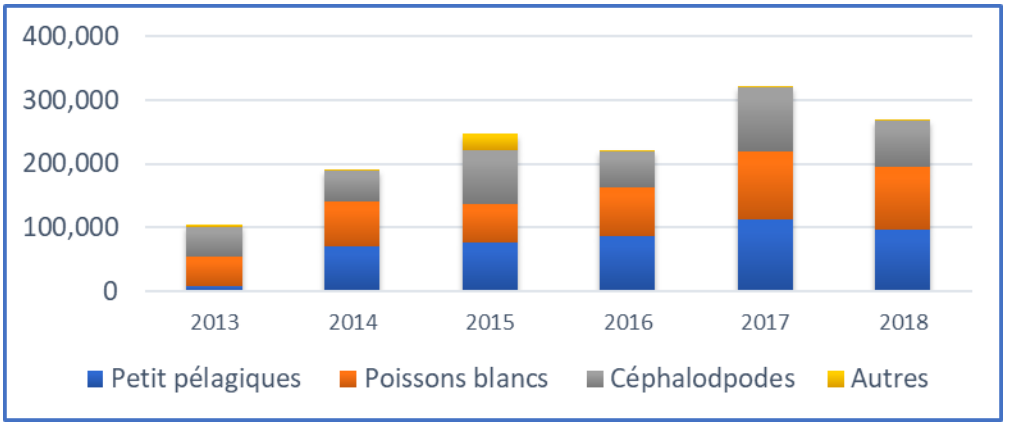

يمكنها أن تغذي سلسلة لوجستية مندمجة بشكل أفضل، على أن يستمر تجهيز هذه القرى بالمرافق الضرورية لتيسير الصيد وتسويق المنتجات والتفريغ. إن بناء مراكز عيش صغيرة متعددة الوظائف لم تلاق النجاح المرغوب، لذا يجب دراسة المعيقات والمشاكل المتعلقة بالسكن والمرافق الاجتماعية من جديد.

تثمين منتجات تربية الماشية

تمثل تربية الماشية المورد الثاني للدخل في الإقليم بعد الصيد، يرجع ذلك لانتشاره على مجال شاسع، ويمكن تثمين منتجات هذا القطاع بتكييفها وتسويقها بشكل أفضل، إذا تيسر الوصول إليها بشق

الطرق والمسالك، فألبان النوق ولحم الإبل ومنتجات الماعز تلقى طلبا متزايدا في سوق ما فتئت تتسع أكثر، بحيث تتجاوز حاجات الأقاليم الجنوبية، إن اختراق الطريق الوطنية 1 للجهة يحسن الولوجية شريطة أن تنجز طرق ومسالك ذات اتجاه شرق –غرب تيسر بلوغ مناطق الرعي.

إحداث دائرة سقوية بمياه الجريفية

توجد في الجريفية سديمة قابلة للاستغلال، تقوم المديرية الجهوية للفلاحة بتهيئة دائرتين مسقيتين على مساحة 500 هكتار لكل دائرة، واحدة لإنتاج الأعلاف، والثانية تخصص لزراعات ذات قيمة مضافة عالية تتم في الدفيئات، موجهة للتصدير. تتطلب هذه الأنشطة في المجمل إنشاء مستوطنة بشرية لما يناهز 2500 مشغل مع أسرهم أي ما يناهز 7500 نسمة، في موقع معزول، الأمر الذي يثير تساؤلات فيما يخص الجدوى الاجتماعية والاقتصادية، وعليه يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات بالنسبة لهذا المشروع:

أ- يتم إنجاز المشروع بصيغته الحالية، مع استثمار مهم من طرف الدولة لإحداث إطارا للعيش في وسط قاحل، وضع قد يجعل جلب اليد العاملة صعبا، واحتمال عدم قبول الأسر الاستقرار والعيش في هذا الموقع، وعدم إقدام المستثمرين الخواص على الاستثمار دون دعم من الدولة؛

ب- جلب المياه لموقع يتم اختياره قرب ط.و.1، حيث تتم تهيئة الدائرة المسقية واستقرار الساكنة بتيسير إقامة مستوطنة تستفيد من خدمات ط.و.1 والخط الكهربائي، موقع يمكن الساكنة من الجمع بين الاستفادة من النشاط الفلاحي وأنشطة مرتبطة بحركة السير والجولان، كما يمكنها أن تصبح نقطة دعم لقرى الصيد؛

ت- يقام القسم الموجه لإنتاج الزراعات العلفية بالموقع المحدد، إذا كانت جودة التربة متميزة هناك، لكن نقل القسم المخصص للزراعة تحت الدفيئات إلى موقع بجانب ط.و.1 (حيث الإنتاج الكثيف يتم خارج التربة) وكذا المستوطنة البشرية.

خلال الورشة التشاورية الأخيرة التي عقدت بالإقليم اقترح تطوير هذا المشروع في موقع النويفض الذي يقع عند ملتقى الطريق المؤدية إلى الجريفية وط.و.1، وقد تم انتقاء هذا الموقع ضمن الدراسة الوطنية حول المراكز القروية الصاعدة (قيد الإنجاز)، ينسجم هذا الاقتراح مع السيناريو "ب" و"ت" أعلاه.

تطوير قطاع الطاقات المتجددة

تحظى جهة العيون الساقية الحمراء بميزات مهمة في ميدان إنتاج الكهرباء الريحية والشمسية، في هذا السياق تم بناء محطة للطاقة الشمسية (نور بوجدور)، وهناك محطة ثانية مرتقبة، كما توجد محطة ريحية كبرى مشغلة بأفتيسات (200 ميغاواط)، كما صودق مؤخرا على طلب توسيع المحطة بطاقة 200 ميغاواط، إضافة إلى محطة ثالثة بطاقة 300 ميغاواط، يوجد ربط بالشبكة الوطنية، ومع الداخلة (قيد الإنجاز) سيمكن من استغلال رشيد لهذا المورد.

تحسين جاذبية المدينة

لقد بذلت جهود معتبرة لتأهيل مدينة بوجدور، التي تتوفر حاليا على بنيات تحتية (ربط بشبكات الماء الشروب والصرف الصحي والكهرباء والطرق والفضاءات العمومية) جيدة وتستجيب لحاجات الساكنة. لكن لضمان مستقبلها "كمدينة/ محطة" على محور الطريق "عابر الصحراء" والرفع من رضى الساكنة على إطار عيشهم، يستحب الزيادة في تحسين جودة الفضاءات العمومية بمزيد من التشجير وتحسين فضاءات الترفيه، تهيئة شواطئ وتيسير إقامات للإيواء استجابة لحاجات السياح العابرين.

تثمين المحور الطرقي (ط.و.1)

على طول المسافة بين بوجدور والداخلة (400 كلم) لا توجد مراكز، يمثل هذا الغياب عقبة في وجه عمليات جمع المنتجات الفلاحية (حيوانية أو زراعية) وتوفير خدمات قريبة نسبيا لمربي الماشية الرحل ولقرى الصيد، كما يفوت فرصة إمكانية الإفادة من حركة السير والجولان على ط.و.1، وتقديم خدمات للعابرين. إن التأليف بين المؤهلات الفلاحية (الزراعية والحيوانية) والخدمات، أساس مشجع لإحداث مستوطنتين أو ثلاثة على هذا المحور الطرقي.

المشاريع

فيما يخص المشاريع، يمكن اقتراح اللائحة التالية:

1. إكمال تجهيز مدينة بوجدور بوضع برنامج مهم للتشجير في محيط المدينة (الحماية من الرياح) وأحيائها، هذا برنامج يتطلب الاستمرار لمدة طويلة (ليس من السهل إنماء الشجر

في مثل هذا الوسط)، ويتطلب استثمارات وكميات مهمة من المياه، قد يتجاوز قدرات الجماعة لذا يجب ان يكون مدعما من الدولة والجهة؛

2. تثمين العناصر الثقافية والترفيهية التي من شأنها تشجيع مستعملي ط.و.1. على اتخاذ بوجدور مرحلة للاستراحة: تثمين منارة المدينة، تهيئة شاطئ، فضاء لسيارات التخييم (coming-caristes …)؛
3. بحث كيفية إعادة نتشيط الصيد والصناعة التحويلية واللوجستيك، في إطار مخطط أليوتيس2؛
4. تحديد الحاجات الحقيقية لقرى الصيادين وسبل الاستجابة لها من خلال مراكز تحدث على ط.و.1 لتخدم في نفس الوقت مشاريع الفلاحة الكثيفة ومستعملي الطريق، بناء على المعرفة الحالية التي تشير إلى الحاجة لهذه المراكز، يمكن اقتراح مركز مقابل لأفتيسات، وآخر مقابل الجريفية لتطوير الدائرتين المسقيتين، فالهدف هو تطوير مستوطنات متعددة الوظائف، قابلة لحياة مستمرة بدل حصرها في تلبية حاجات مؤتة ومنعزلة؛
5. تحديد المناطق الجيدة للرعي الطليق، وتوفير خدمات مواتية ومرافق تمكن من جمع وتثمين المنتجات (ألبان ولحوم)، تأمين نظام متنقل لتوريد القطعان وتأمين خدمات أساسية (ماء، وقود) باستعمال وسائل متحركة؛
6. تهيئة الطرق الجهوية والإقليمية لتيسير الولوج وجمع المنتجات وخفض كلفة النقل، كأولوية في هذا المحور، هناك مقطع من 60 – 80 كلم من الطريق الإقليمية بوجدور –كلتة زمور، فيما مقاطع أخرى تتم تهيئتها بناء على نتائج دراسة نقط تركز القطعان؛
7. تحسين الطرق الرابطة بين ط.و.1 وقرى الصيد؛
8. على المدى البعيد، يتم بحث إمكانات تطوير محاور الطرق، العيون– كلتة زمور عبر بوكراع وبوجدور كلتة زمور، والسمارة كلتة زمور ومحور السمارة– أمكالة وتمديدها نحو أم قرين، لإحياء محور السياحة الثقافية نحو واحة أدرار؛
9. على المدى البعيد، تنجز دراسة جدوى منطقة كبرى للسياحة الصحراوية حول كلتة زمور وامتدادها جنوبا في اتجاه أدرار سطف (جهة الداخلة وادي الذهب).

4.3.4 الخلاصات بالنسبة لإقليم بوجدور

يتكون إقليم بوجدور من مجالين، قسم ساحلي وقسم آخر داخلي قاحل، يتطلبان رؤى تهيئة مختلفة جدا، فالساحل يستفيد من مناخ خفيف القحولة، ومن موارد صيد ومحور طريقي كبير بيجهوي ودولي، وخط كهرباء من صنف عالي التوتر، إبان العودة للوطن الأم، كان الإقليم شبه فارغ من السكان، بدون تجهيزات، ليتحول تدريجيا إلى محور للتنمية، أقل كثافة لكن بوتيرة تقدم ثابتة، تمثل بوجدور– كمدينة جيدة التجهيز– مرحلة داعمة للعيون على الطريق نحو الجنوب، من هذا المنطلق يجب استهداف الاستفادة أقصى ما يمكن من ط.و.1 ومن الموارد البحرية. فيما يخص سياسة التهيئة، يجب أن تساهم في انبثاق مجموعة من المراكز متعددة الوظائف على الطريق الوطنية 1، تجمع بين وظائف مرتبطة بالطريق وتلك المتمثلة في قاعدة خلفية لخدمة قرى الصيد، وحيث يتوفر الماء دوائر مسقية لزراعات الدفيئات ذات القيمة المضافة العالية.

أما القسم الداخلي من الإقليم، فلا يمكن تثمينه إلا من خلال نظام الرعي الذي يتبع نظام الترحال الواسع النطاق[14]، يمكن تحسين مردوديته نسبيا من خلال تحسين المراعي وطريقة تسويق المنتجات (خاصة تربية الإبل). وهذا وضع لا يبرر اعتماد التجهيزات والمرافق الثابتة، التي تؤدي لا محالة إلى الرعي الجائر

وتدهور الوسط، في المقابل يمكن تسهيل التدخلات المتنقلة بتحسين الطرق والمسالك نحو هذه المناطق الداخلية، وبتجهيز المراكز الصغيرة المقترحة على الطريق الوطنية 1 لتجميع المنتجات (الألبان واللحوم).

4.4 مجال مشاريع السمارة

تحتل السمارة موقعا مركزيا في إقليم صحراوي الطابع شاسع المساحة، شبه فارغ من السكان، تأثر منذ ما يزيد عن أربعة عقود من وضع سياسي غير مشجع على التنمية، للمدينة موقع استراتيجي كمكان لقاء متميز ذي رمزية روحية قوية، يجسدها وجود العديد من الزوايا، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، سيدي أحمد العروسي وسيدي أحمد الرقيبي والشيخ ماء العينين، بنيت المدينة الحالية غداة عودة الأقاليم الجنوبية للوطن الأم، فشهدت إعمارا سريعا إذ شكلت قبل1994 ملاذا آمنا للرحل إبان

14_ إلا في حالة اكتشاف مورد معدني قابل للاستغلال، حاليا ليس هناك لذلك.

فترات الاضطرابات، إضافة لعودة أبناء المنطقة من مختلف مناطق المملكة، وأخيرا توافد الموظفين من الجهات الأخرى من المملكة.

أما بادية الإقليم، فتبدو اليوم شبه فارغة من السكان، كما يتضح من نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى إذ لم يتجاوز عددهم 850 نسمة موزعة على مساحة تتجاوز 60000 كلم^2 أي بكثافة تصل 0،014 نسمة / 100 كلم^2، لذا فالنشاط المتاح اليوم هو الرعي الطليق بنظام الترحال، لأن الجماعات الترابية ذات الطابع القروية لا تتوفر على أعداد كافية من الساكنة المقيمة فيها، لتمكن من إقامة مرافق وتجهيزات وتشغيلها بنجاعة (تعليم، صحة)، ناهيك عن الانتقال إلى الخدمات الخاصة.

1.4.4 التطور الديمغرافي والشغل

بعد مرحلة التطور السريع الناتج عن الهجرة الكبيرة لساكنة الجماعات "القروية" وعودة عدد من أبناء المنطقة من باقي مناطق المملكة، استمر نمو المدينة بإيقاع يقارب النمو الطبيعي بين 1994 و2004، وأكثر قليلا من المعدل منذ 2004، ترجع هذه الحيوية للأدوار التي تقوم بها المدينة إداريا، وكقاعدة خلفية لمنطقة حدودية، يرشح من تحليل البنية العمرية للسكان أن وتيرة النمو لن تشهد زيادات كبيرة، يرجح أن تبقى في نفس المستوى، على الأقل حتى تتغير وضعية الحدود.

الجدول 8: سكان إقليم السمارة 1982 – 2014

الإقليم	الجماعات	1982	1994	2004	2014
السمارة	السمارة		28750	33910	50016
	أمكالة		1960	860	107
	حوزة		2940	2398	169
	الجديرية		2195	2000	248
	س. أ. لعروسي		1215	1820	269
	تفاريتي		2666	3092	55
مجموع الإقليم		**20420**	**39726**	**44080**	**50864**

المصدر: الإحصاء العام السكان والسكنى

تختلف الأرقام التي تفضلت المندوبية السامي للعيون بموافاتنا بها عن الإحصاءات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط مؤخرا، بدون توضيح هذه الاختلافات (لعل تفسيرها يكمن في صعوبة إحصاء

الساكنة المتناثرة والتي تتنقل في مجالات شاسعة). نقوم فيما يلي بإعادة تقديم البيانات التي قدمتها المندوبية السامية للعيون.

الجدول9 مكرر: تطور سكان السمارة حسب المندوبية السامية للعيون

	1982	1994	2004	2014
جماعة السمارة	17753	28750	40347	57035
الجماعات القروية	2487	10976	20079	8979
مجموع الإقليم	20240	39726	60426	66014

هذه الأرقام مفاجئة، خاصة تلك التي تشير إلى التقلبات المهمة لسكان البوادي، وتشهد على صعوبة ضبط هذه الحركات بدقة، الفرضية الأكثر احتمالا، تقوم على أن النمو سيكون ضعيفا، لأن القاعدة الاقتصادية ضيقة، كما أن الظروف العامة غير مشجعة كثيرا لنموها، فتحويلات الدولة تمثل أهم مصدر ممول للمدينة.

نبني التوقعات المعتمدة على فرضية أن تطور الساكنة سيكون بشكل تناسبي مع تطور الأنشطة الذي سيكون كافيا لخفض البطالة إلى مستوى مقبول، سواء بالنسبة للذكور أو بالنسبة للإناث، وعليه تم بناء الجدول الموالي على هذه الفرضية.

الجدول 10: فرضيات نمو السكان والتشغيل بالسمارة 2014-2030

السمارة	وضعية 2014 الإحصاء العام للسكان والسكنى			تقديرات 2030[15]		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
مجموع السكان	25085	24931	50016	26500	26500	53000
نسبة + 15 سنة	67،4	68،9	68،2	**70**	**70**	**70**
عدد + 15 سنة	16907	17177	34111	18550	18550	37000
نسبة النشاط	72،3	20،3	46،1	**75**	**30**	**52،5**
عدد النشيطين	12234	3493	15727	13913	5565	19478
نسبة البطالة	17،7	57،8	26،6	**10**	**15**	**11**
عدد العاطلين	2165	2019	4183	1391	835	2226
عدد النشيطين المشتغلين	10069	1473	11542	12522	4730	17252
عدد المناصب الجديدة المحدثة				2453	3257	5710

المصدر: الإحصاء العام السكان والسكنى 2014، 2030 تقديرات مكتب الدراسات

15_ بالنسبة لما بعد 2030 تبقى نزعات التطور رهينة بالوضع السياسي للمنطقة الحدودية، لذا يصعب وضع توقعات دقيقة وجادة.

لتحقيق هذا الطموح، يجب إحداث 500 منصب شغل سنويا، بناء على التطور السابق، يبدو تحقيق هذا الهدف متعذرا في الظروف الحالية خاصة بالنسبة للإناث، لذا يحتمل ألا يعرف عدد السكان سوى ارتفاعا بطيئا، وجزء منه قد يهاجر نحو مراكز ومدن أخرى أكثر حيوية، إلى حين أن تتمكن المدينة من توظيف أنشطتها كمجمع في اتجاه المناطق الصحراوية الداخلية ومحور كلميم- أدرار.

2.4.4 القابلية والأهداف على المدى البعيد

في هذا السياق تركز هذه الخطة الواقعية، في المديين القريب والمتوسط، على تحسين حالة البنيات التحتية ومرافق المدينة — ذات عدد سكان مستقر- لجعلها أجود لفائدة ساكنتها أولا، وتهيئها لدورها المرتقب كملتقى ومركز مساند بالنسبة للعيون في وظيفتها كمجمع إفريقي في اتجاه المناطق الداخلية، لبلوغ هذه الأهداف تتوفر المدينة على عدة ميزات يمكن تثمينها:

أ- بالنظر لدورها الاستراتيجي وطنيا وموقعها الحدودي، وبالنظر إلى بعدها وطبيعة بيئتها الصحراوية، فإن السمارة مجهزة بشكل جيد؛

ب- في السياق الحالي، يمكن تصور مشاريع واقعية للتنمية ضمن مجموعتين: تلك التي يمكن إنجازها دون شروط قبلية، تهم صيانة وتحسين المرافق والنسيج الحضري للسمارة ومشاريع سياحية وثقافية، من جهة، ومشاريع يمكن تطويرها لاستعادة وظيفتها "كملتقى جهوي" من جهة أخرى، في مدى زمني غير واضح حتى يمكن تخطيطها.

يظهر هذا الغموض بوضوح في "النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية"، حيث لم تحظ السمارة سوى بمكانة متواضعة جدا: اختصرت في تثمين منتجات الرعي، وهي عملية يمكن إنجازها حالا، وتطوير السياحة البيئية ثم التحول إلى محطة ربط مع إفريقيا الصحراوية، في انتظار ذلك، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالاهتمام بتحسين البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية (م.إ.إ.ب. ص 72)، تحسين تشغيل الشباب والنساء (نفسه ص 70)، وحماية المنظومة البيئية الهشة، المراعي والمحميات (نفسه ص.ص 80 و82).

من بين الأنشطة التي يمكنها أن تحظى بميزة تنافسية نسبية في السمارة السياحة والثقافة، اللتان يمكنهما الارتكاز على التراث الأركيولوجي الغني (خاصة المواقع العديدة للنقوش الصخرية) والديني والسياحة الصحراوية الرياضية والاستكشافية (المدارات الكبرى في وسط صحراوي).

3.4.4 خطة التجهيز والمشاريع

بفضل البرامج التكميلية للبرنامج التعاقدي قيد الإنجاز، تتوفر السمارة حاليا (2021) على كل التجهيزات التي تحظى بها عادة عواصم الأقاليم بما فيها تلك الأكثر سكانا[16]، وتجد هذه الحالة تفسيرها في البعد الجغرافي والوظائف الخاصة التي تنهض بها السمارة، يبقى أداء هذه التجهيزات المركزية في حدودها الدنيا، لكون اشتغالها بشكل جيد يتطلب حدا أدنى لحوض الزبناء، والحالة هذه أننا اليوم أمام الحد الأدنى لبعضها.

وعليه، فخلال العقد المقبل يجب **تصور وإعداد نموذج تنمية بدون نمو** (أو بنسبة نمو ضعيفة)، فيما يلي نفصل الخطوط الكبرى لهذا النموذج:

1. إكمال تجهيز المدينة وتحسين أحيائها ومشهدها الحضري، يهم الأمر في هذا الباب حل مشكل السكن الاجتماعي (مواصلة معالجة ما تبقى من أحياء السكن غير اللائق والمخيمات القديمة)، واستكمال إنجاز شبكتي الماء الشروب والكهرباء (لتحقيق نسبة ربط 100٪، بعدما كانت 80 ٪ سنة 2014)، يمكن بذل مجهود مهم لإحداث حزام أخضر وتشجير شوارع المدينة والمساحات الخضراء باستعمال المياه المعالجة في المحطة، وكمية من المياه العذبة إن أمكن؛
2. تكثيف عمليات حماية وتثمين البيئة الصحراوية (حماية المراعي، استعادة الوحيش المحلي إلى الطبيعة...) يبدو أن هذا القطاع، الذي يندرج في البرنامج التعاقدي، يمكن تقويته على مستوى إقليم السمارة؛
3. تطوير دوائر مسقية صغيرة انطلاقا من سدود تلية صغيرة؛
4. تثمين التراث الأركيولوجي والثقافي عبر إحداث مركز بحث متخصص في هذا الميدان، في الكلية متعددة الاختصاصات وتحديد وتشوير وتأمين مدارات سياحية لاستكشاف وزيارة هذه المواقع الأركيولوجية، إحداث مآوي على هذه المدارات؛
5. استكمال التخصصات على مستوى الجامعة والتكوين المهني عبر تكوينات جديدة؛

16_ هناك ثلاثة أقاليم فقط أقل سكانا من السمارة: أسا الزاك، طرفاية، أوسرد.

6. تحديد مدارات استكشافية ورياضية (بسيارات 4*4)، مثلا اعتماد مسارات "باريس دكار" (في اتجاه الداخلة وأوسرد) "سباق إفريقيا إيكو" والتعريف بهما، وطبع ونشر خرائط لشبكات الطرق تمكن من البقاء في المناطق والمسارات المحددة و"الآمنة"، والترويج للطريق العيون- السمارة- طانطان كمسار للسياح المستعملين لسيارات التخييم بديل عن محور ط.و.1، وتنظيم المدار السياحي المحدد والممتد على 400 كلم وتسويقه؛
7. تقوية ربط السمارة، الذي سيتحسن قريبا عقب الانتهاء من أشغال تهيئة محوري السمارة- العيون السمارة طانطان، ورفع عدد الرحلات الجوية بين مطارها ومدن العيون وأكادير ومراكش والدار البيضاء.

تتميز هذه المشاريع بكونها تحقق منافع فورية للسكان – على المديين القريب والمتوسط- وتمكن من إعداد المدينة لاستغلال الفرص المتاحة لها على المدى البعيد.

على المدى البعيد، وبعد أن تعود الحدود إلى وضعيتها الطبيعية، يتمثل المشروع الكبير في فتح الطرق نحو موريتانيا واستعادة الربط التقليدي في اتجاه أدرار، عبر أمكالة، بئر أم قرين والزويرات التي شكلت المحور الرئيسي لطرق القوافل العابرة للصحراء، قبل إحداث المحور الساحلي، كما سيكون من المفيد الربط مع المناطق الجزائرية المجاورة، بناء على هاتين الفرضيتين، يمكن للسمارة أن تصبح نقطة مركزية وفضاء لوجيستي جهوي.

لتمكين السمارة من القيام بدورها كاملا كمركز موصل وداعم للمجمع الإفريقي نحو المنطقة الصحراوية الداخلية نقترح المشاريع التالية:

8. إعادة بناء الطرق نحو موريتانيا والجزائر: في اتجاه أم قرين عبر أمكالة، والطريق الوطنية 17 مقطع السمارة- المحبس، في اتجاه تندوف؛
9. تطوير فضاء لوجيستي طرقي وجوي لتأمين وظيفة إعادة توزيع السلع في ظهيرها الصحراوي؛
10. إعادة إعمار المراكز الإدارية والخدمية بمراكز الجماعات (تفاريتي، الجريفية، حوزة) حسب الحاجة وقيمتها التراثية اللامادية.

يتأثر هذا المستقبل بتقلبات تجعل اليوم توقعه أمرا صعبا، لكن مشاريع المرحلة الأولى مهمة لكونها تحافظ على جودة المدينة وقدراتها التنافسية.

4.4.4 خلاصة بالنسبة لسمارة

تبقى الوظائف الوطنية التي تلعبها السمارة مهمة وتؤمن استدامة القاعدة الاقتصادية للمدينة. في المقابل، لقد أبان التطور في الماضي أن الإكراهات الناجمة عن البعد وضعف الموارد المائية وغياب سوق جهوية، لم تمكن من نمو وتطور القطاع الخاص، خارج خدمات القرب الموجهة للساكنة الحضرية. هذه الاكراهات نفسها تفرض استمرار سياسة تنموية بدون نمو بالنسبة للمرحلة الأولى، لكن تستهدف تحسين ظروف عيش الساكنة والاستعداد لمرحلة الانتعاش، التي ستكون مهمة بلا شك، حينما تعود الظروف لحالتها الطبيعية، حيث يمكن للمدينة القيام بدورها كمركز للتجارة والخدمات لفائدة ظهيرها الطبيعي.

5.4 مجال مشاريع إقليم طرفاية

كانت طرفاية المدينة الرئيسية خلال فترة الحماية الإسبانية، بسبب قربها من فويرتيفونتورا، في المقابل فقدت وظائفها الإدارية لصالح العيون، حتى 2009 حيث استعادت وضعها كعاصمة إقليم.

بخلاف مجالات المشاريع الأخرى التي تتركز في مدينة واحدة، يتكون إقليم طرفاية من مدينتين صغيرتين نشيطتين (طرفاية وأخفنير)، بالنظر إلى حجمهما، وقريتين تحافظان بالكاد على سكانهما (طاح والدورة)، توجدان على ط.و.1. وجماعة واحدة في الداخل، شبه فارغة من السكان. يتعلق الأمر بأحد أصغر أقاليم المملكة سكانيا، يمتد على مساحة 13000 كلم^2، وتتوزع مراكزه على محور يمتد على 200 كلم، مستوى العلاقات الوظيفية بينها محدود، فالدورة تتأثر بحاضرة العيون التي لا تفصلها عنها سوى 45 كلم أكثر من تأثرها بطرفاية فيما يخص الخدمات الخاصة، أما أخفنير التي تقع في منتصف المسافة تقريبا بين طرفاية وطانطان، فأقرب مسافة من هذه الأخيرة منها إلى العيون.

يستفيد الإقليم من بنيات تحتية مهمة: الطريق الوطنية 1، حيث الأشغال جارية لتحويلها إلى طريق سريعة، والطريق الساحلية بين طرفاية وفم الواد، والطريق الرابطة بين العيون والحكونية، وميناء طرفاية الذي تم تأهيله لفائدة الصيد الساحلي، كما يرتبط الإقليم بالشبكة الوطنية للكهرباء بخط من فئة

400 ك. ف، ويحتضن محطات ريحية مهمة بأخفنير (200 ميغاوات) وطاح (300ميغاوات)، يضاف لهذه التجهيزات بنيات تحتية حضرية جيدة في طرفاية وأخفنير، ويستوجب تحسينها في كل من طاح والدورة.

1.5.4 التطور الديمغرافي المتوقع والشغل

رغم أن الساكنة لا تتجاوز 15000 نسمة، فقد عرف الإقليم نموا ديمغرافيا سريعا منذ 1994، فكل الجماعات تسجل تطورا إيجابيا، باستثناء الحكونية، يتجاوز هذا نمو المعدل الوطني، وهو ناتج عن مساهمة الهجرة التي تتجاوز بشكل واضح ما يمكن أن يحدثه فائض الولادات، يؤكد الشكل 7 أسفله، حدوث هجرة قوية لفئة الشباب إلى الإقليم وتفاوت واضح بين الجنسين (7158 ذكور مقابل 5870 إناث)، إذن فالإقليم لايزال في مرحلة "الريادة ديمغرافية"، وهي خاصية خفت في باقي أقاليم الجهة.

الجدول 11: سكان إقليم طرفاية 1994 –2014

الإقليم	الجماعات	1982	1994	2004	2014
	طرفاية		4506	5615	7986
	أخفنير		1334	1583	2280
	طاح		563	1255	1516
	الدورة		966	878	1095
	الحكونية		882	1089	151
مجموع الإقليم		9677	8251	10420	13028

إشارة: أحدث الإقليم سنة 2009. قبل هذا التاريخ كانت الجماعات تابعة لإقليم العيون. وهي مطابقة تقريبا لمعطيات مندوبية العيون.

يتميز إقليم طرفاية أيضا بنسبة صافي النشاط مهمة، هي **الأعلى** على مستوى جهة العيون الساقية الحمراء: 57،1 ٪ (مقابل 47،6 ٪ على المستوى الوطني)، ونسبة البطالة **الأقل** في الأقاليم الأربعة المكونة للجهة (17،5 ٪).

الشكل 7: هرم أعمار إقليم طرفاية 2014

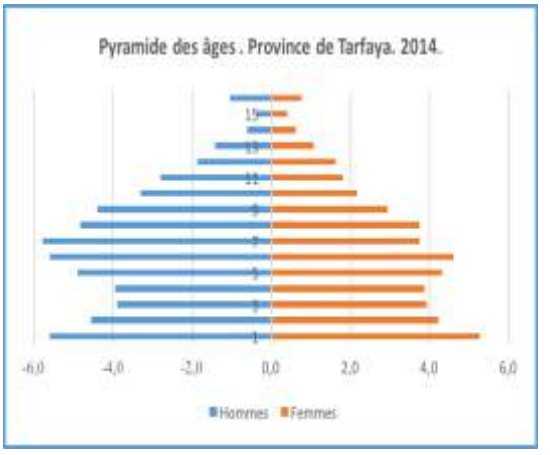

يبدو أن هذا النمو ناتج عن إمكانات إحداث مناصب الشغل. بالنسبة للمستقبل ليس من السهل وضع تقديرات، فإذا استمرت نزعة التطور واستمر إحداث مناصب الشغل عبر الأنشطة المرتبطة بحركة النقل والجولان ومن خلال نمو الطاقات المتجددة، يمكن أن ننتظر نموا منتظما يتراوح بين 100 و130 نسمة سنويا (وهو ما يقابله إحداث 30 إلى 40 منصب شغل، وهي تقديرات معقولة).

الجدول 12: التطورات المرتقبة للسكان ومناصب الشغل إقليم طرفاية 2014– 2045

إقليم طرفاية	2014		2020		2030		2040		2045	
	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد
مجموع السكان		13028		14027		15300		16500		17500
السكان + 15 سنة	72،5	9439	72	10099	71	10863	70	11550	69	12075
نسبة النشاط	57،1	5393	57	5757	56	6083	56	6468	55	6641
نسبة البطالة	17،5	944	17	979	15	912	13	841	10	664
مناصب الشغل*	34،2	4449	34،1	4778	33،8	5170	34،1	5627	34،2	5977
مناصب للإحداث				329		531		484		381

*التشغيل (نسبة السكان النشيطون المشتغلون من مجموع السكان)

الشكل 8 التطورات المرتقبة للسكان ومناصب الشغل إقليم طرفاية 2014– 2045

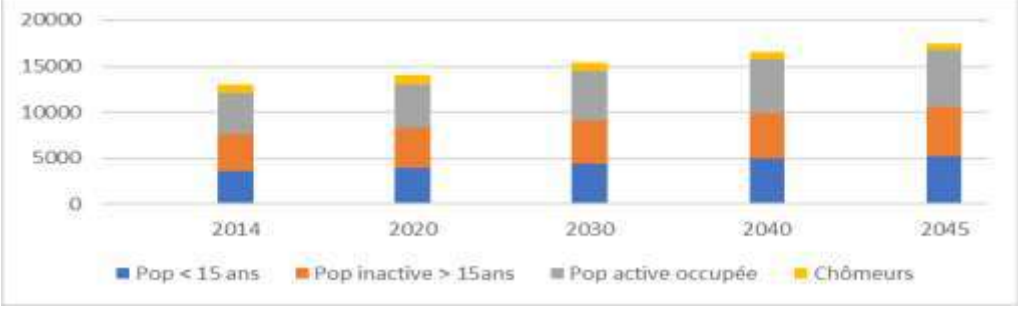

يمكن اعتبار هذا التطور الأكثر احتمالا بالنظر إلى عوامل النمو المؤثرة حاليا، وهي وضعية يمكن أن تؤدي إلى استقرار بنية السكان وتقليص نسبة الذكورة، إذا ارتفعت نسبة تشغيل النساء بشكل أسرع.

2.5.4 عوامل نمو أخرى ممكنة

من بين عوامل تنمية هذا الإقليم، كما أجمعت كل الدراسات السابقة بما فيها النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية، يذكر: (1) القرب من جزر الكناري، (2) تطوير السياحة، (3) تثمين منتجات تربية الماشية، (4) الصيد، نعرض فيما يلي هذه الميادين الأربعة بتفصيل.

السياحة:

المؤكد أن جزر الكناري قد نجحت في تثمين مؤهلات سياحية هائلة، فهي تجذب سنويا أعدادا تتجاوز عدد السياح الوافدين إلى المغرب (15 مليون سنويا)، فويرتيفونتورا هي الجزيرة الأقرب مسافة من طرفاية، وتشتهر بشواطئ ذات جودة رفيعة، وسمعة جيدة فيما يخص الرياضات البحرية، يبلغ عدد ليالي المبيت السياحية مليوني ليلة تقريبا، ويمكن اعتبار قرب جزيرة فويرتيفونتورا بمثابة فرصة، دون إغفال ما قد تمثله من تهديد ومنافسة أيضا، فعلى مستوى السياحة الاستحمامية، تمثل هذه الجزيرة منافسا قويا، بميزات مؤكدة نجملها في: توفر الرحلات الجوية مخفضة الثمن، وشواطئ ذات جودة رفيعة، وسمعة جيدة فيما يخص رياضات التزحلق، وتجهيزات فندقية وفاعلين سياحيين منظمين بشكل جيد، وأخيرا فهي تقدم عرضا مشابها لما تقدمه الشواطئ المغربية، سواء تعلق الأمر بالمناخ أو الإطار الطبيعي، لكن أيضا فيما يخص الأثمنة المنخفضة بفضل الولوجية الجيدة جوا واقتصاد المستويات.

في المحصلة، لن يكون ممكنا جذب سياح الكناري إلا إذا تحقق شرطان:

- تقديم منتج سياحي صحراوي متميز، يجب أن يتم بناء هذا المنتج بعناية في شكل مدارات سياحة بيئية قصيرة ومثيرة، حيث يمكنها أن تكون مكملة للإقامة الشاطئية في الكناري، وهذا غير موجود حاليا، لكي تكون لهذا المنتج مكانة في السوق، لابد من إيجاد فاعل محترف للتعريف به والترويج له؛
- إيجاد شراكة حقيقية مع فاعلين "كناريين" مقتنعين بأن هذا التمديد يقدم قيمة مضافة لما يعرضونه من منتجات، أكثر من مجرد تمديد لمدة الإقامة فقط في الجزيرة، رغم تعقد تنظيم مثل هذه العملية على المستوى اللوجيستي.

لهذين الشرطين متطلبات متعددة، وما لم تحقق، فسيكون أمل توافد " فائض السياح" إلى شاطئ طرفاية ضعيفا، في المقابل، يمكن تطوير سياحة وطنية بالإقليم حول الرياضات المائية الشاطئية المرتبطة بالرياح.

في ظل هذه الظروف، يبدو أن الخيار الواقعي على المدى القريب، يتمثل في الارتكاز على جاذبية المتنزه الوطني اخنيفيس، ذي الأهمية الكبيرة، لكنه لا يزال في حاجة لتثمين أكثر، من خلال مدارات سياحية صغيرة ومتميزة ونموذجية، تتراوح مدتها بين يومين وثلاثة أيام، جيدة التجهيز محكمة التنظيم، تتضمن قضاء ليالي تحت الخيام، والتنقل على الجمال، سيارات الدفع الرباعي، على منوال ما يجري انطلاقا من المحاميد ودرعة.

النقل

تمثل جزر الكناري سوقا استهلاكية مهمة، من هذا المنطلق، يمكن بناء فرضية مفادها، أن هذه الجزر مهتمة باستيراد منتجات مغربية فلاحية، رغم منافسة منتجات مماثلة تصلها مباشرة من إسبانيا عبر البحر، في المقابل، لا يستورد المغرب شيئا يذكر من هذه الجزر، وتبقى حركة النقل الوحيدة متمثلة في المغاربة المقيمين في الجزر، وهي حركة غير كافية لتبرير هذه الخدمة طوال السنة.

هذه التحفظات لا تعني أن مشروع ربط طرفاية وفويرتي فونتورا مستحيل أو غير مجد اقتصاديا، فقد عرف ميناء طرفاية عمليات صيانة وتحديث مهمة، جعلته مؤهلا لاستقبال العبارات في ظروف عادية، فاستغلال الخط البحري يمكن أن يبدأ فورا، إذا اقتنع مستثمرون خواص بمردوديته، في هذه الوضعية ستصبح طرفاية منصة لوجستية موجهة صوب جزر الكناري، إن دعم الدولة لمثل هذا المشروع ممكن لكن على أساس دراسة دقيقة لجدواه الاقتصادية والاجتماعية، حتى الآن لا نتوفر على أية معطيات في هذا الصدد، كما يجب استحضار الإمكانية السياسية، بالنظر لخطوات فضاء شينغن الصارمة على مستوى نقط العبور التي قد تستعمل من طرف الهجرة غير القانونية.

الفلاحة (الزراعة وتربية الماشية)

يستغل جل مجال الإقليم إن لم نقل كله في الرعي، إذ يجوب القطيع بطاحه الشاسعة، حيث يتبع في رعي قطعان الماشية نظام رعي طليق، وقد بذلت جهود كبيرة، للرفع من مردودية هذا النمط من تربية

الماشية، وستستمر مستقبلا، من خلال تحسين صحة القطيع وتيسير تنقلاته صوب المراعي الجيدة بتوفير خزانات ماء متنقلة، وتثمين جيد للمنتجات (الألبان واللحوم)، فالمناطق الداخلية للإقليم (مثل جماعة الحكونية) تستفيد من خدمات طريق تربطها بالعيون حيث تمكن من نقل قسم من المنتجات إلى هذه المدينة، أما الإنتاج الزراعي فيكاد يكون مستحيلا في الإقليم بسبب المناخ وفقر التربة، يقتصر حاليا على مشروع دائرة مسقية تغطي مساحة 40 هكتارا بالحكونية، تستعمل المياه الجوفية المتوفرة، يمكن توسيع المساحة إذا نجحت التجربة، وقد أحدثت تعاونية لاستغلال هذا المشروع، تخصص هذه المساحة لإنتاج الزراعات العلفية، حيث سينقل المنتج إلى طرفاية لتغذية قطعان الإبل الراجنة، إن مثل هذه المشاريع الصغيرة ممكنة تقنيا، أما الصعوبة فتكمن في توفير يد عاملة مستعدة للإقامة بشكل مستمر، مع أسرها، في مجال قاص قليل السكان.

الصيد

يمثل الصيد إحدى الأنشطة المعهودة في هذا الإقليم، فالميناء رغم الأشغال التي شهدها بين 2012 و2013 والتي مكنت من تحسينه، لا يستقبل سوى كميات محدودة من السمك، بالنظر لموقعه وسط المخزون"**ب**"، الذي يستغل في الحد الأقصى الذي تسمح به قدرات تجدد موارده السمكية، فالكميات التي تصطاد منذ إعادة تأهيل الميناء، لا تتجاوز 000 30 طن في السنوات الجيدة، مع تسجيل تقلبات كبيرة، إن كميات الأسماك السطحية الصغيرة المفرغة بالميناء غير كافية لتزويد سلسلة صناعية حقيقية في عين المكان، فيما ترتفع حصة السمك الأبيض والرخويات خاصة، يمثل هذان الصنفان ما يناهز نصف قيمة الكمية المفرغة، يتم تسويقهما في حالتهما الطازجة (السمك الأبيض)، حيث تشحن إلى الأسواق شمال المملكة ووحدات التجميد بالنسبة للأخطبوط.

تكمل قريتا أخفنير وأمكريو الكميات المفرغة من الأسماك، لكن بأنواع لا يتم تثمينها صناعيا، يتم تسويقها في حالتها الطازجة (سمك أبيض ورخويات)، تتوفر بهذين الموقعين وسائل العمل والعيش لنحو 100 صياد "مقيم"بعين المكان فيما تقطن عائلاتهم بطرفاية أو أخفنير، وعدد كبير من الصيادين الموسميين الذين يفدون من الأقاليم الشمالية للبلاد خلال موسم الصيد، خاصة فترة صيد الرخويات، بالإضافة للصيد هناك إمكانية تطوير تربية الأحياء المائية، قي هذا الصدد، أنجزت الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية دراسة حول المواقع الملائمة لتنمية استزراع الأحياء المائية بين طرفاية وأخفنير

وحول أمكريو، بينت إمكانية تطوير هذا النشاط على مساحة تغطي 75 هكتارا، وتم تحديد 49 قطعة أرضية لهذا العرض، يقدر الإنتاج المحتمل بـ 30 ألف طن يشمل المحار والطحالب البحرية، لكن لم يتم تثمينه بعد، يتعلق الأمر بمؤهلات جديدة على مستوى الإقليم.

يظهر مما سبق أن آفاق تطور التشغيل في هذا القطاع متوسطة، لكنها واقعية.

الطاقات المتجددة

يمكن توسيع المحطات الريحية (طاح وأخفنير) إذا زاد الطلب، فمجال الإقليم يوجد بكامله في منطقة رياحها منتظمة تمكن من إنتاج ثابت، فالإقليم بصدد التحول ليصبح أحد المراكز الوطنية لإنتاج الطاقة الريحية، لكن الآثار الاقتصادية لهذا النشاط محسوسة في العيون أكثر من طرفاية، مع التذكير بأن قدرته تبقى متواضعة فيما يخص إحداث مناصب الشغل بعد الانتهاء من بناء الورش.

وهكذا نلاحظ أن طرفاية، على غرار إقليمي السمارة وبوجدور، قد استفادت من جهود كبيرة لتحسين البنيات التحتية والتجهيزات خلال السنوات العشرة الأخيرة، للوصول إلى وضعية متوازنة بشكل مستدام بين مواردها الخاصة وساكنتها[17]، هذا ما يبحثه الجزء الموالي.

3.5.4 اقتراح المشاريع

موارد إقليم طرفاية متواضعة، حاليا تستغل في الحدود القصوى الممكنة، باستثناء الطاقات المتجددة، رغم ذلك يسجل مؤشرات الإقليم الاجتماعية نموا منتظما (البطالة، تجهيز الأسر) وهي جيدة نسبيا في مركزيها الرئيسيين (طرفاية وأخفنير)، ويمكن أن يستمر نموها إذا وجدت محركات نمو تستلم المشعل، ولعل أهمها، على المدى القريب والبعيد، مرتبط بحركة المرور البيجهوية والدولية على الطريق الوطنية 1.

في مرتبة ثانية يأتي النشاط السياحي، المرتكز أساسا على السياحة الداخلية، التي يجب أن تتم تنميتها إنطلاقا من موقع المتنزه الوطني الرائع اخنيفيس، ومدارات صغيرة سياحة صحراوية نموذجية تنطلق من أخفنير وطرفاية، الأمر الذي سيسمح بإحداث بعض الفنادق وإثارة اهتمام بعض الفاعلين السياحيين المحليين.

17_ إلا إذا كشفت الأبحاث الجارية عن وجود موارد معدنية قابلة للاستغلال، لا شيء يؤكد هذا حاليا.

فيما يخص البنية التحتية، إن تثمين موارد الرعي يمكن تسريعه من خلال تحسين الطريق الجهوية التي تربط العيون والحكونية، وتهيئة طريق (مسلك) بين هذه الأخيرة وطرفاية أو أخفنير.

كما يمكن تحسين ظروف عيش السكان في طاح والدورة (الربط بالماء الشروب، الكهرباء، شبكة الصرف الصحي) إذا أمكن تحسين الشغل في حقول الملح.

وأخيرا، من المفيد أن تدعم الدولة الجهة للقيام بدراسة جادة وذات طابع عملي بخصوص الجدوى الاقتصادية لربط بحري دائم بين طرفاية وفويرتيفونتورا، فإذا تبينت إمكانية إنجاز هذا المشروع وجدواه، فسيمكن من تحريك الأنشطة اللوجيستية والسياحية لطرفاية، ويفرض صيانة الميناء ومدخله، المهددان بترسب الرمال، هذا المشروع من شأنه إحداث تحول لمستقبل هذا الإقليم، لكن ذلك رهين بتأكيد جدواه الاقتصادية والسياسية.

في هذا الإقليم الصغير بأقل 15000 نسمة، موزعة على أربعة مراكز بعيدة عن بعضها، يصعب تحديد سياسة حقيقية على المدى البعيد، لأن صغر مقياسها يحد من إمكانية تأثيرها في المسار الاقتصادي للجهة، فسياسة التنمية يجب أن تكون متواضعة وتستهدف الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من العمليات والتجهيزات المنجزة على المستوى الوطني (الطريق عابرة الصحراء، ميناء، المحطات الريحية) لتحسين ظروف عيش ومداخيل الساكنة، ولعل العنصر الجديد الذي يمكن أن يغير قابلية طرفاية سيكون هو الخط البحري نحو جزر الكناري، فهو المشروع الأول الذي يجب دراسته ضمن المشاريع المهيكلة التي يقترحها هذا التصميم فيما يلي:

1. دراسة الجدوى الاقتصادية لربط دائم مع فويرتيفونتورا[18]، في انتظار نتائج هذه الدراسة، والبحث عن مستغل، يجب إنجاز المشاريع الأخرى مع البنيات التحتية والمرافق الجهوية الموجودة، في هذا الصدد، تم تحديد المشاريع التالية:
2. مواصلة تحسين التجهيزات والنسيج الحضري لطرفاية وتطوير تجهيزات سياحية حول الشاطئ (دار البحر "كازامار") وذاكرة البريد الجوي (متحف سانت إكزيبيري)؛
3. إنجاز مشاريع استزراع الاحياء المائية (الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية)؛
4. إنجاز شبكة الصرف الصحي، الماء الشروب والكهرباء في مركزي طاح والدورة؛

18_ يمكن اعتبار إطلاق طلب إباء الاهتمام بداية لهذه الدراسة.

5 إنجاز شبكة الصرف الصحي بأخفنير؛

6 تثمين متنزه اخنيفيس؛

7 تحديد مدارات صغيرة سياحة إيكولوجية وصحراوية تنطلق من أخفنير، في تكامل مع المتنزه الوطني اخنيفيس؛

8 تدقيق وإنجاز مشروع الدائرة المسقية بالحكونية؛

9 تحسين الشروط الصحية في قرية الصيد بأمكريو؛

10 تحسين المسلك (أو الطريق) بين أخفنير والحقونية.

كما يمكن تطوير مشاريع أخرى لكنها رهينة بمدى اهتمام القطاع الخاص، للاستثمار في الأحياء المائية، للاستفادة من الارتفاع المرتقب لحركة السير على ط.و.1. أو توسيع حقول الطاقة الريحية في الإقليم.

4.5.4 خلاصات بالنسبة لطرفاية

عموما إن مؤشرات إقليم طرفاية إيجابية، بالرغم من صغر حجم ساكنة الإقليم وغياب "مدينة كبيرة"، فقد استفادت من برنامج كبير من التجهيزات، كما استفادت من وجود الطريق الوطنية 1 وبناء محطة الطاقة الريحية لتطوير أنشطة اقتصادية صغيرة حجما لكنها متنوعة، وهذا ما يؤمن استقرار هذا النمو، ستتم تقوية هذه الامتيازات بتحسين ط.و.1 وتنمية قطب سياحي صغير حول المتنزه الوطني اخنيفيس وذكرى البريد الجوي بطرفاية، يمكن أن تؤمن هذه المؤهلات إذا ما تم تنفيذها بشكل جيد نموا متواضعا لكنه منتظم، ويمكن أن تؤدي لدنو البنية الديمغرافية من المعدل.

فالعناصر المهيكلة موجودة، ويمكن استكمالها بربط بحري مع جزر الكناري، لنقل السلع، إذا أكدت دراسة جدية جدواها الاقتصادية على المدى البعيد.

5 التصميم الجهوي لإعداد التراب

1.5 طبيعة ووظيفة التصميم الجهوي لإعداد التراب

هناك العديد من وثائق إعداد التراب في المغرب قيد الإنجاز أو يرتقب إنجازها، فعلى المستوى الوطني يرتقب إنجاز "توجهات السياسة العامة لإعداد التراب" التي "ستتبناها الحكومة"، لتكون الإطار الموجه الذي يجب اعتباره من طرف التصاميم الجهوية لإعداد التراب وكذا الاستراتيجيات القطاعية، وفي غياب هذه الوثيقة (قيد الإعداد)، عمدت مديرية إعداد التراب إلى إعداد " إطار توجيهي للسياسة العامة لإعداد التراب على

مستوى الجهات"، بالنسبة لجهة العيون الساقية الحمراء، تمت صياغة هذه الوثيقة في يناير 2019، وقدمت سبع توصيات عامة منسجمة مع مضامين النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية، أخذها هذا التصميم الجهوي بعين الاعتبار وهي:

- جعل العيون، حاضرة الجنوب، مدينة منفتحة عالميا؛
- تثمين الإطار الطبيعي والثقافي؛
- جعل الساحل مجال تنمية مندمج؛
- الحفاظ على "الشريط الساحلي" كمجال استقطاب اقتصادي لكنه هش بيئيا؛
- تثمين الموارد الجهوية؛
- تثمين التراث؛
- تحسين الإطار الحضري[19].

إن التصميم الجهوي لإعداد التراب وثيقة توجيهية، عليه أن يوضح توجهات وخيارات إعداد التراب المهيكلة للتنمية الجهوية على المدى البعيد (20 إلى 25 سنة)، وبهذا يخطط الشبكات الكبرى للبنيات التحتية التي يجب إنجازها تدريجيا حتى تحقق التنمية المتوقعة، إن إنجاز هذه الشبكات المهيكلة عملية تتطلب طبعا استمرارية طويلة المدى، ويمثل التصميم الجهوي لإعداد التراب وثيقة موجهة والإطار الذي يتعين أن تراعيه مختلف العمليات والمشاريع.

تتم هذه البرمجة على المستوى الجهوي من خلال برامج التنمية الجهوية، التي يجب إعدادها من طرف المجالس الجهوية في مستهل كل فترة انتدابية، وهكذا "يتعين أن يواكب برنامج التنمية الجهوية التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة وأن يعمل على بلورتها على المستوى الجهوي وأن يأخذ في الحسبان التوجهات الواردة في التصميم الجهوي لإعداد التراب"، "يتم تفعيل برنامج التنمية الجهوية، عند الاقتضاء، في إطار تعاقدي بين الدولة والجهة وباقي المتدخلين".

2.5 مضمون التصميم الجهوي لإعداد التراب

عموما تقترح التصاميم الجهوية لإعداد التراب استثمارات مهمة في البنيات التحتية والتجهيزات العمومية، على المدى البعيد، لتمكن من تنمية اقتصادية وتحسين ظروف عيش الساكنة.

19_ "الإطار التوجيهي للسياسة العامة لإعداد التراب على مستوى جهة العيون الساقية الحمراء " ص 35-37.

في حالة جهة العيون الساقية الحمراء، الوضع مختلف جدا: فالبنيات التحتية والتجهيزات شهدت تحسنا كبيرا في الآونة الأخيرة من خلال البرنامج التعاقدي، بحيث إنها تخدم 99 ٪ من مجموع الساكنة، فكل المدن والمراكز المأهولة بشكل دائم تقع بجوار طرق وطنية، وتستفيد من الماء الصالح للشرب والكهرباء، وكلها (عدا الصغرى جدا) تتوفر على شبكة الصرف الصحي وأنظمة للمعالجة (الحالات الأخيرة قيد الإنجاز)، أما باقي المجال خارج هذه الشبكات فيجوبها الرعاة والقطيع وفق نظام الترحال، تبقى بعض الإضافات المكملة لهذه الشبكات وهي ثانوية، عموما يمكن القول بأن جهاز البنيات التحتية والتجهيزات متوفرة، وأن جغرافية هذه الجهة لن تشهد تحولات مهمة خلال 10 إلى 20 سنة المقبلة[20].

لا يكمن التحدي إذن، في بناء بنيات تحتية جديدة، بل التركيز على محاولة تطوير وتنمية أنشطة القطاع الخاص القادرة على استلام مشعل إحداث مناصب شغل دائمة، على هذه البنية الموجودة طبعا، والسبيل لتحقيق هذه الغاية، يمر عبر تحسين جاذبية المدن وإجراءات متواصلة وناجعة للتشجيع والترويج الحضريين، كما كشف ذلك كل من النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية يدخل الصنف الأول من المشاريع ضمن مشاريع التصميم الجهوي لإعداد التراب، أما الصنف الثاني فذكر أيضا، وإن كان من الأنشطة التي أنيطت بمراكز الاستثمار الجهوية الجديدة.

إن هذين الصنفين من الأنشطة مترابطان ترابطا وثيقا، كما سنرى في الفصل الموالي.

3.5 التصميم الجهوي لإعداد التراب

كان الهدف من اعتماد المقاربة بمجالات المشاريع التي تم عرضها بنوع من التفصيل في الفصل 4، توضيح الأسباب التي أملت هذا الاختيار والانتظارات المرتبطة بهذه المشاريع. إن اعتماد هذه المقاربة في هذه الجهة يجد تبريره في أن العلاقات التفاعلية بين مجالات المشاريع تخفضها المسافات الكبيرة التي تفصل بينها، فلكل مجال مشاريع صعوبات وأهدافا خاصة حسب خصوصياته، لكنه يساهم في التنمية الشاملة لكل تراب الجهة، وتبين الخريطة الموالية أن المشاريع المقترحة في مجالات المشاريع الأربعة لا تغير

20_ إلا إذا نجحت الأبحاث الجارية في اكتشاف مورد معدني قابل للاستغلال، حاليا ليس هناك ما يؤشر لذلك.

بنية الجهة بل تدعم هذه الأقطاب بالارتكاز على شبكة البنيات التحتية البيجهوية والإقليمية، التي تم تجديدها واستكمالها مؤخرا بشكل شامل.

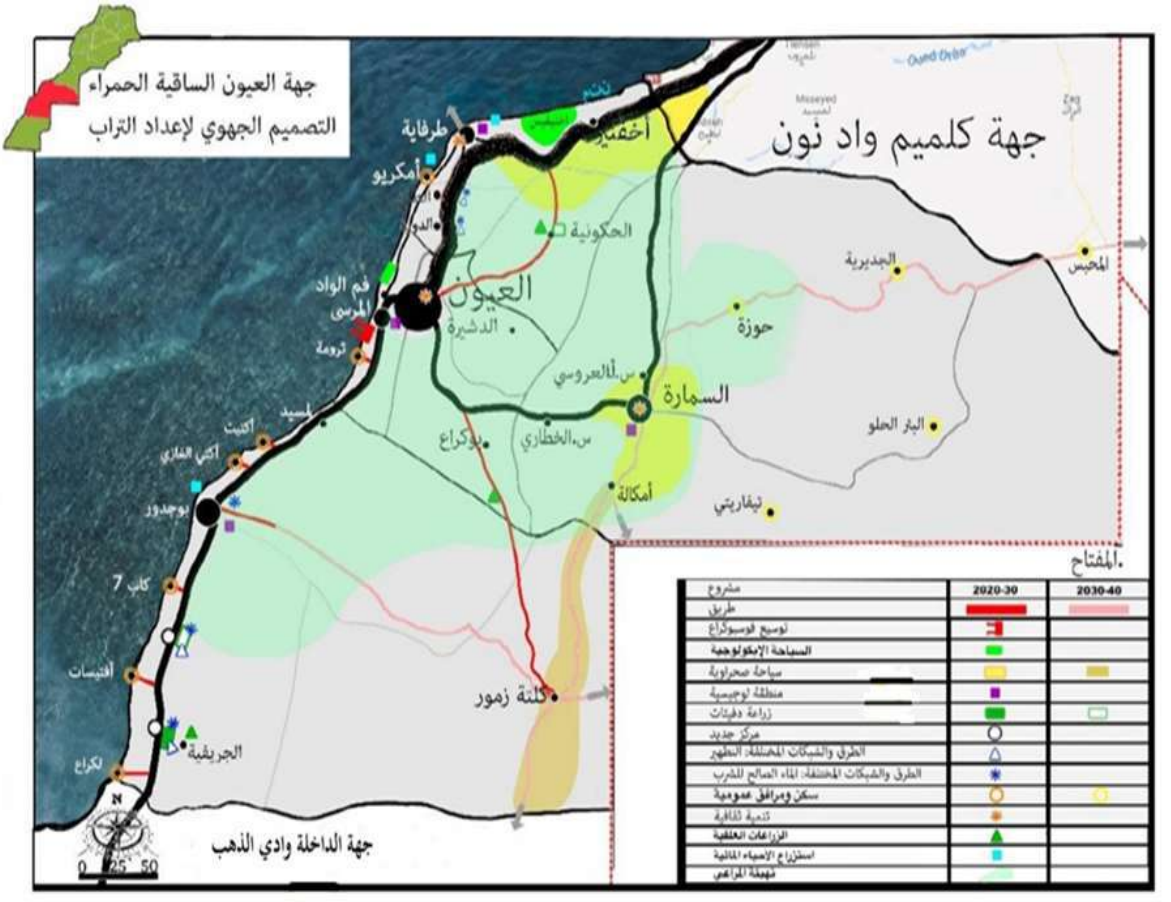

6 تتبع ومواكبة التصميم الجهوي لإعداد التراب

1.6 المشاريع المهيكلة

في السنوات المقبلة، يجب تركيز الجهود على المحور الثاني من مشاريع التنمية المتمثل في تهيئة المدن لجعلها أكثر جاذبية وإطلاق تنمية قطاع ثالث ليمكن الجهة من القيام بدورها كاملا كحلقة مفصلية بين المغرب وأفريقيا الغربية، إنه رهان ذو طبيعة مختلفة، لكونه يتطلب الاستمرار في الجهود التي بذلت حتى اليوم، من طرف الدولة والجهة والجماعات من أجل إنجاز تجهيزات ذات إشعاع وطني ودولي[21]، لتحفيز القطاع الخاص كي يستثمر في قطاعات الاستقبال، السياحة والنقل واللوجستيك الدولي، كما

21_ المركز الاستشفائي الجامعي، القطب التقني...

يتطلب من المدن – التي كانت تاريخيا ذات دور متواضع نسبيا – أن تصبح نقطا مركزية جاذبة، وعلى المجموعة الرئيسية (العيون–المرسى– فم الواد) أن تستمر في بناء مسلسل **حوضري** "métropolisation" قوي، الذي انطلق في هذه المنطقة ذات حجم ديمغرافي محدود نسبيا حيث لا يوفر سوق مشجع لمثل هذه الأنشطة، لكن هناك أمثلة تبين أن مدنا مماثلة ديمغرافيا نجحت في إحراز نتائج مقنعة في ظروف مماثلة من خلال اختيار واتباع سياسة مماثلة[22].

يتطلب هذا الرهان، وهو أهم تحد بالنسبة" للنموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية" والدراسات التي تلته، تحويل العمليات العمومية من البنيات التحتية إلى تلك التي تعمل على تحسين جاذبية المدن، وجودة النسيج الحضري والعمل على زرع اقتصاد المعرفة والعلم.

إن الانتقال من البنيات التحتية إلى القطاع الثلاثي ينعكس على مسلسل التخطيط، ويتطلب إنجاز شبكة منسجمة من البنيات التحتية وعملا متواصلا على المدى البعيد يسمح بتخطيط بعيد المدى نسبيا، يحمله عدد محدود من الفاعلين، عموميين أساسا (الدولة، المؤسسات العمومية).

إن تنمية مدن جذابة وذات تجهيزات ثالثية– طبعا– وأكثر انتهازا للفرص، يتطلب تعاونا قويا بين الفاعلين العموميين والفاعلين الخواص، وهذا يقتضي من الآن فصاعدا اغتنام الفرص التي تتاح، وإحداثها حين لا توجد تلقائيا، فبدل اعتماد برامج بعيدة المدى، يجب اعتماد نشاط مستمر للرصد المجالي والترويج الحضريين، في هذا السياق الجديد لا يجدي نفعا، تخطيط وبرمجة عمليات سيكون القطاع الخاص حاملها، بيد أن الفاعل الذي سيتبنى العملية وينجزها غير معلوم حاليا، فالأنسب هو حين يبدي هؤلاء اهتمامهم، تتفاعل السلطة العمومية بإحداث الإطار الضروري لنجاح أنشطة جديدة، بالتعاون معهم، والمساهمة في التمويل إن دعت الضرورة، ويمثل الربط البحري بجزر الكناري مثالا جيدا لهذا التحول: فهذا المشروع يتطلب تهيئة الميناء، وهو ما تم فعلا، وليصبح قابلا للإنجاز والاستمرار وجب إقناع فاعل بفائدة المشروع[23]، على أن يكون التفاعل والاستجابة فورية من خلال توفير مناخ مشجع للمقاولات، **وتعديل المخططات عند الحاجة على المديين المتوسط والبعيد.**

22_ يمكن أن نسوق مثال مدينة مونبوليي، التي أطلقت منذ نحو عقدين – وكانت في نفس حجم العيون الكبرى– سياسة حوضرية لاقت نجاحا كبيرا، بينما لم تكن الظروف مشجعة.

23_ هذا ما تم حاليا من خلال إطلاق طلب إبداء الاهتمام من طرف وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك.

إن هذا الأسلوب من التخطيط جديد نسبيا في المغرب، وقد اعتمد بشكل كبير في "النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية"، حيث كان دقيقا وواضحا على مستوى الأهداف، لكنه اقترح عدد قليل من المشاريع، تاركا للجماعات الترابية مهمة اختيار المشاريع التي يمكن إنجازها عندما تحين الفرص، لهذا الغرض تم إحداث أداتين هما: برامج التنمية الجهوية التي تقدم ما يمكن لمجلس الجهة أن ينجزه على المدى القصير (5 سنوات)، والمراكز الجهوية للاستثمار في صيغتها الجديدة إذ عليها البحث عن الفرص الجديدة واغتنامها، في إطار المبادئ التي حددتها "توجهات السياسة العامة لإعداد التراب" التي تنزل جهويا من خلال التصميم الجهوي لإعداد التراب.

بالنسبة لجهة العيون الساقية الحمراء، سيكون هذا التصميم الجهوي لإعداد التراب هو الأخير الذي ينجز، قبل تحديد توجهات السياسة العامة لإعداد التراب، وبعد تبني برنامج التنمية الجهوي. مستقبلا سيتم قلب هذا الترتيب، ليوافق النصوص القانونية المنظمة ذات الصلة. يعكس مضمون هذا التصميم الجهوي هذه الوضعية الانتقالية بوضوح. رغم أن إنجازه تم بعد الوثائق الأخرى، فإنه لم يلغ مضمون البرنامج التعاقدي 2015- 2021، ولا ما جاء به برنامج التنمية الجهوي ولا وثائق التخطيط الإقليمية والجماعية. إذ يؤكد على ضرورة إنجاز هذه المشاريع، وقد تم دمج أكثرها أهمية في لائحة المشاريع التي يقترحها هذا التصميم الجهوي لإعداد التراب، فيما يلي من هذا التقرير.

لا تضم هذه اللائحة سوى المشايع التي اعتبرت "مهيكلة"، وفقا لما تنص عليه المقتضيات المرجعية لهذه الدراسة، والمقصود بها المشاريع التي تحدث تغييرات ملموسة على الوضعية وتحول مسار التطور صوب الاتجاه المرغوب، يعني تنمية اقتصادية موجهة إلى الأنشطة الثالثية والصناعات التحويلية الخفيفة والمساهمة في تحسين جاذبية الجهة.

إلى جانب هذه المشاريع المهيكلة، يبقى من مسؤولية ومهام الجماعات الترابية تحديد المشاريع ذات الوقع المحلي، التي تراها ضرورية لتحسين ظروف عيش الساكنة والأنشطة، في نفوذها الترابي وبرمجتها وإنجازها، فالتصميم الجهوي يحدد الإطار العام الذي تندرج فيه هذه المشاريع.

إن المشاريع المهيكلة، بالنسبة للتصميم الجهوي لإعداد التراب، كلها مشاريع مهمة، ليس فقط على مستوى الموقع الذي تنجز فيه، بل أيضا لضمان تنمية متوازنة لمجموع تراب الجهة.

2.6 الجدول الكامل لمشاريع التصميم الجهوي لإعداد التراب، واقتراحات التمويل

1.2.6 مشاريع ذات نفع جهوي

مشاريع ذات نفع جهوي							
	المشروع	موقعه	كلفته (1000 درهم)	حامله	تمويله	2020-2030	2030-2040
1	تهيئة ط.و14 السمارة المحبس، ط.و5 العيون بوكراع كلتة زمور السمارة – كلتة زمور	جهوي	500.000	الدولة	الدولة		*
2	تحسين الربط الجوي إنجاز دراسة السوق ودراسة الجدوى التقنية والاقتصادية. - منح دعم الربط الجوي مع مدن نطاق التأثير (نواديبو، الزويرات، السمارة، كلميم...) ونحو عواصم غرب إفريقيا: نواكشوط، دكار، باماكو...	جهوي جهوي	3000 100000	الجهة الجهة	الدولة/ الجهة الدولة/ الجهة	*	
3	تشجيع الرحلات الجوية منخفضة التكلفة	جهوية/ وطنية	1000000		الدولة/ الجهة/ خواص		*
4	تحسين الربط بميناء الداخلة الأطلسي، دراسة الجدوى التقنية والاقتصادية لخط السكة الحديد بين العيون والداخلة (انظر أيضا المشروع 13 أسفله)	جهوية/ وطنية	15000	الجهة	الدولة/ م.و.س.ح	*	
المجموع بالنسبة للمشاريع الجديدة ذات البعد الجهوية مرحلة 2021-2030 مرحلة 2030-2040						**118 000 1 500 000**	

2.2.6 مشاريع إقليم العيون

	مشاريع إقليم العيون						
	المشروع	موقعه	كلفته (1000درهم)	حامله	تمويله	2020-2030	2030-2040
	الحفاظ على المستوى الرفيع للبنية التحتية الحضرية						
5-	بناء محطة تحلية مياه البحر 10000 م3/يوم في أفق 2030 لتلبية ارتفاع الحاجات على المدى البعيد	العيون-المرسى-فم الواد	200'000	م.و.م.ص.ش	م.و.م.ص.ش	*	
6-	تطوير نقل عمومي جيد وناجع بين مركز المدينة- القطب الجامعي – المنطقة الصناعية - القطب التقني	العيون-المرسى-فم الواد	150'000	الجماعات / شركة تنمية محلية	الجماعات-الجهة-الخواص		*
	تحسين المركزية والجاذبية الحضرية للعيون						
7-	تحول المركز الحضري ب: - إعداد تصميم خاص للتعمير؛ - نزع الملكية وعمليات الضم العقارية؛ - استثمارات عقارية في مركز المدينة.	العيون	200 000	الجماعة – الجهة	الجماعات-الجهة-الخواص	*	*
8-	مواصلة أشغال تهيئة ضفاف الوادي في الشمال	العيون	100 000	الجماعة – الجهة	الجهة	*	
9-	تخصيص عقار في موقع جيد لإحداث منطقة للسياحة والترفيه بجوار مركز المدينة،	العيون	50'000	الجماعة	الدولة/الجهة/الخواص	*	
10	إنجاز تصميم تهيئة يضم مناطق سياحية خاصة وتجهيزات عمومية للترفيه. بدء أشغال تهيئ الحدائق (تشجير)	المرسى – فم الواد	3'000	الجماعة	الجماعة	*	
	رفع جاذبية الأنشطة الثالثية للعيون						
11	اضافة مرحلة جديدة من المشاريع فيما يخص الجامعة، القطب التقني، والبحث العلمي	العيون	500'000	الدولة			*
	مشاريع مواكبة غير مادية						
12	- تخطيط وتنشيط حملة ترويج مجالية قوية على المستوى الوطني والدولي وتنظيم تظاهرات (8 أشهر / سنة).	العيون	200'000	الجهة	الدولة الجهة	*	*
13	دراسة وإنجاز توسيع ميناء العيون لتحسين العمق	المرسى	100 000 000*	الجهة	الدولة		*
14	الدراسات التقنية، تحديد وتخصيص موقع لنقل لتحويل المطار	إقليم العيون	؟ *	الجهة			*
	مرحلة 2021-2030 **مرحلة 2030-2040**					**553 000** **1 850 000**	

*تقديرات افتراضية، في غياب عناصر كافية لتقديم تقدير دقيق

3.2.6 مشاريع إقليم بوجدور

	مشاريع إقليم بوجدور					
	المشروع	موقعه	كلفته (1000 درهم)	حامله	تمويله	2021-30	2030-40
	تحسين الطرق الجهوية والإقليمية						
15	- استكمال الشبكة الثانوية بتهيئة شطر أول 50 كلم من الطريق بوجدور-كلتة زمور	إقليم بوجدور	60 000	الجهة الإقليم	إقليم بوجدور	*	
16	- استكمال تهيئة الطريق بوجدور- كلتة زمور- الحدود	جهوية	150 000	الدولة	الدولة		*
	التعمير والبنيات التحتية الحضرية						
17	تهيئة منطقة للخدمات الطرقية والاستراحة قريبة من المدينة	بوجدور	5 000	الجماعة	الجهة	*	
18	-اتمام عملية تشجير جنبات الشوارع الرئيسية لبوجدور واتمام حزام أخضر	بوجدور	20 000	المندوبية السامية للمياه والغابات	المندوبية السامية للمياه والغابات	*	
	تطوير الأنشطة الاقتصادية						
19	- تهيئة الولوجيات إلى مواقع الاسترزاع المائي التي حددتها الوكالة الوطنية لتنمية تربية الاحياء المائية	شمال بوجدور	5 000	الجهة	الوكالة الوطنية الاحياء المائية	*	
20	- تحديد وتهيئة مدارات سياحة صحراوية حول كلتة زمور	كلتة زمور	30 000	الجهة	وزارة السياحة		*
21	- مواصلة مشاريع تحسين المراعي وجمع المنتجات الحيوانية وتسويقها. المرحلة 1	الإقليم	150 000	الجهة	وزارة الفلاحة	*	
22	- إنجاز المحطة الشمسية نور2 (50 ميغاواط)	الإقليم	400 000	مازن	مازن		*
	تنمية مندمجة للإقليم						
23	دراسة لتحديد المواقع والجدوى التقنية، الاقتصادية والاجتماعية لمركزين، تجمع بين الفلاحة وخدمة قرى الصيد وحركة السير على ط.و.1 وزراعات الدفيئات مرحلة 1 مرحلة 2	الجهة	 110 000 100 000	الجهة		*	*
	المجموع بالنسبة للمشاريع الجديدة إقليم بوجدور **مرحلة 2021-2030** **مرحلة 2030-2040**					**350 000** **680 000**	

4.2.6 مشاريع إقليم السمارة

	مشاريع إقليم السمارة						
	المشروع	موقعه	كلفته (1000 درهم)	حامله	تمويله	2021-30	2030-40
	البنية التحتية الطرقية الدولية						
24	- تجديد الطريق السمارة- المحبس ط.و.14.	الدولة	600 000	وزارة التجهيز	الدولة		*
25	تجديد الطريق أم قرين وأدرار عبر أمكالة	الدولة	150 000	وزارة التجهيز	الدولة		*
26	- تحسين النسيج العمراني من خلال تعميم غطاء نباتي على الشوارع والمتنزهات (المرحلة 2)	الجماعة	30 000	الم س م غ	المندوبية س م غ		*
	تطوير أنشطة القطاع الثالث						
27	- تخصيص مجال قرب المدن والمطار لمنطقة لوجستية 10 هكتار (شطر أول)	الجماعة	20 000	الدولة	الدولة	*	
28	- إنجاز وتشغيل المنطقة اللوجستية 60 هكتار (الشطر الثاني)	الجهة	100 000	الجهة(م. ج.إ)	الدولة		*
29	- تطوير الكلية المتعددة التخصصات - تكوين بيطريين -إحداث مراكز بحث حول الأوساط الصحراوية؛ - مركز أبحاث في الأركيولوجيا والتاريخ؛ -الثقافة الحسانية. المرحلة 1 المرحلة 2	الجهة	150 000 150 000	الجهة	الدولة	*	*
30	- تسويق مدار السياحة الثقافية؛ تنظيم الإيواء؛ تكوين مرشدين؛ ترويج وتشجيع المنتج	الجهة	30 000	الجهة	الدولة	*	
31	- تحديد مدار رياضية واستكشافية للأوساط الصحراوية - تنظيم مواكبة الإيواء (خيام) - تكوين مرشدين؛ - ترويج وتشجيع المنتج	الجهة	20 000	الجهة	الجهة/ القطاع الخاص	*	
	إعادة تهيئة مراكز الجماعات						
32	تهيئة المرافق العمومية بمركز سيدي أحمد العروسي	س.العروسي	20 000	الجهة	الجهة	*	
33	إعادة تهيئة مراكز الجماعات الحدودية. تفاريتي، حوزة، الجديرية، بئر لحلو.		60 000	الجهة	الدولة		*
	المجموع بالنسبة للمشاريع الجديدة إقليم السمارة **مرحلة 2021-2030** **مرحلة 2030-2040**					**240 000** **1 090 000**	

5.2.6 مشاريع إقليم طرفاية

مشاريع إقليم طرفاية							
	المشروع	موقعه	كلفته (1000 درهم)	حامله	تمويله	2021 2030	2030 2040
34	- المساهمة في إحداث شركة مختلطة لاستغلال هذا الخط وتهيئة منطقة لوجستية وسوق ذو بعد وطني	الجهة	100 000	**الجهة**	الجهة الدولة القطاع الخاص	*	*
	طرق جهوية وإقليمية						
35	- تهيئة طريق جهوية مباشرة بين الحكونية والطريق.و.1 (نحو أخفنير أو طرفاية)	الجهة	80 000	**الجهة**	ص.ت. ق	*	*
	البنيات التحتية الحضرية						
36	- ربط "طاح" بشبكة الماء الشروب والصرف الصحي	الجهة	10 000	**الجهة**	الجهة/ الجماعة	*	*
37	ربط الدورة بالماء، الصرف الصحي	الجهة	10 000	**الجهة**	الجهة/ الجماعة	*	*
38	- الصرف الصحي أخفنير	الجهة	10 000	**الجهة**	الجهة/ الجماعة	*	*
39	- تطوير المتنزه الوطني اخنيفيس - تحسين مرافق استقبال الزوار؛ - تحديد مدارات تجمع بين استكشاف الصحراء وعلم الطيور؛ - تكوين المرشدين السياحيين؛ - ترويج وتشجيع المنتج وطنيا ودوليا؛ إحداث مركز صغير لعلم الطيور.	الجهة	50 000	**الجهة**	المندوبية السامية للمياه والغابات/ الجهة/ وزارة السياحة	*	*
40	- تحديد مدار أو مدارين من يومين أو ثلاثة أيام انطلاقا من طرفاية أو أخفنير. تنظيم المأوى (خيام) والتأطير. ترويج المنتج	الجهة	30 000	**الجهة**	الجهة/ وزارة السياحة/ فاعلون خواص	*	*
41	تهيئة الشاطئ، دار البحر، متحف سانت إيكسبيري	طرفاية	30 000	**الجهة**	وزارة السياحة	*	*
	مجموع المشاريع الجديدة بإقليم طرفاية قابلة للتحقيق من الآن حسب الفرص **مرحلة 2021-2030** **مرحلة 2030-2040**						**160 000** **150 000**

3.6 الملخص حسب الأقاليم

	مرحلة 2021-2030 مليون درهم	مرحلة 2030-2040 مليون درهم
مشاريع ذات نفع جهوي	118 000 000	1 500 000 000
مشاريع إقليم العيون	553 000 000	1 850 000 000
مشاريع إقليم بوجدور	350 000 000	680 000 000
مشاريع إقليم السمارة	240 000 000	1 090 000 000
مشاريع إقليم طرفاية	160 000 000	150 000 000
المجموع العيون الساقية الحمراء	1421 000 000	5 170 000 000

عموما، يبلغ حجم الاستثمارات بالنسبة لهذه المشاريع ما يناهز **1.5 مليار درهم بالنسبة للفترة 2021– 2030 و5.2 مليار لما بعد 2030**.

يجب إضافة منجزات "البرنامج التعاقدي" وبرنامج التنمية الجهوي والمشاريع قيد الإنجاز، فهذه المشاريع اعتبرت مبرمجة وممولة، وبالتالي لم يتم إدراجها ضمن مجموع استثمارات التصميم الجهوي، يتعلق الأمر خاصة بالمشاريع الكبرى مثل رصيف فوسبوكراع، ومركب الأسمدة، القطب التقني، المركز الاستشفائي الجامعي وكلية الطب، الطريق الالتفافية شمال العيون، الدائرة المسقية بالجريفية، حقول الطاقة الريحية ببوجدور، وتيسكراد، والمنصة اللوجيستية بالعيون...فإنجاز هذه المشاريع سيستمر طبعا وتكتمل خلال السنوات الخمسة القادمة.

فيما يتم تأجيل أخرى لتاريخ لاحق أو لأجل غير مسمى مثلا بناء خط السكة الحديدية "طنجة–لكويرة" الذي أثاره جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني في خطابه سنة 1975 والذي ذكر به جلالة الملك مُحَمَّد السادس مؤخرا، فهذا المشروع العابر للصحراء يمكن تبريره اقتصاديا وجيوسياسيا إذا تم تمديده إلى ما بعد الحدود المغربية، في موريتانيا والسنغال، وهو غير مطروح حاليا في هذين البلدين.

نفس الشيء بالنسبة لتوسيع ميناء العيون في مياه أعمق، والذي لا يمكن الخوض فيه إلا بعد الانتهاء من بناء وتشغيل ميناء الداخلة الأطلسي.

عموما يلاحظ أن التخطيط قد تجاوز القدرة على إنجاز المشاريع منذ 2015، وبالتالي من الطبيعي أن يحدث تمهل بعد الجهد الاستثنائي المبذول حاليا.

بخصوص تركيبة التمويل بين المؤسسات (الدولة، المؤسسات العمومية، الجهة، الجماعات والفاعلون الخواص)، يجب أن يتفاوض بشأنها بمناسبة إعداد برامج التنمية الجهوية المقبلة، وأولها سيحضر سنة 2022، ليتم تحديد هذه التركيبة في إطار تعاقدي.

4.6 آليات تتبع وتقويم التصميم الجهوي لإعداد التراب

تؤكد النصوص القانونية – خاصة المرسوم 2.17.583 المتعلق بمسطرة إنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب، على أن يتم تقويم هذه الوثيقة مرة كل خمس سنوات على الأقل، وأن يتم إعداد برنامج التنمية الجهوي – صلاحيته ولاية انتدابية- كل خمس سنوات (المقبل سيكون سنة 2022)، تؤسس هذه الأحكام لمبدأ التقويم المرحلي، والتي يمكن على أساسها تعديل التصميم الجهوي لإعداد التراب.

إن مبدأ إلزامية التقويم المرحلي مستجد بالنسبة للتصميم الجهوي لإعداد التراب، وهو يكتسي أهمية كبيرة، بحيث يجعل من هذه الوثيقة أداة حقيقية لقيادة التهيئة (بينما في الصيغة القديمة، غالبا ما كانت هذه التصاميم تصبح متجاوزة، ولا يتم الرجوع إليها إلا لفترة محدودة).

لكي يكون التقويم ناجعا، يجب أن يكون الانكباب على تقدم إنجاز المشاريع، لكن أيضا على درجة تحقيق النتائج الاجتماعية والاقتصادية المنتظرة. فيما يخص جهة العيون الساقية الحمراء، لقد حدد كل من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتصميم الجهوي لإعداد التراب الهدف في إنجاز البنيات التحتية والتجهيزات حتى يتوجه الاقتصاد الجهوي نحو القطاع الثالث ويستلم القطاع الخاص مشعل إحداث مناصب الشغل وإنتاج الثروة.

بناء عليه، يجب إنجاز صنفين من التقويم:

- تقويم تقدم الإنجاز، الذي يتحقق من أن المشاريع الملتزم بها يتم تنفيذها وفق التوقعات وأن الميزانيات المرصودة قد احترمت، مبدئيا تقوم بهذه العملية كل من وكالة تنفيذ المشاريع والمفتشية الجهوي لإعداد التراب؛

- تقويم النتائج، الذي يبحث مدى تحقيق المشاريع المنجزة للآثار المنتظرة على مستوى التشغيل والاستثمار الخاص، بالنظر إلى البنية الجديدة للجهوية المتقدمة، تناط هذه العملية بالمركز الجهوي للاستثمار.

إن هذه العملية ضرورية للتأكد من مدى تقدم بناء المسلسل الحوضري وأن الجهة تتطور فعلا في اتجاه القيام بوظيفة "مجمع إفريقي".

يجب الحرص على إنجاز هذين التقويمين بشكل دوري، سنة قبل إنجاز برامج التنمية الجهوية المتتالية، للتمكن من تصحيح المسارات كلما كان ذلك ضروريا.

حاصل القول، إن التغيرات التي جرت سنة 2011، والتي تمخضت عنها جملة من الإصلاحات همت الدستور، الجهوية واللاتركيز، قد غيرت بعمق وظيفة التصميم الجهوي لإعداد التراب، بحيث جعلته أكثر مرونة وفعالية. من الآن فصاعدا، لن يكون التصميم الجهوي لإعداد التراب مجرد تعبير عن رؤية بعيدة المدى، سرعان ما تصبح متجاوزة، بل أداة قيادة حقيقية لتحقيق عمليات تهيئة الجهة، قابلة للمراجعة والملاءمة إبان عمليات التقويم الخماسية.

العيون، فبراير 2021.

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

جهة العيون الساقية الحمراء

التصميم الجهوي لإعداد التراب جهة العيون الساقية الحمراء

* * *

مجالات المشاريع وبرمجة إجراءات تثمينها ومشاريعها المهيكلة

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

جهة العيون الساقية الحمراء

مجالات المشاريع وبرمجة إجراءات تثمينها ومشاريعها المهيكلة

الفهـــــــــــــــــرس

مجالات المشاريع 5

مقدمة 6

الفصل الأول : اختيار مجالات المشاريع 7

1 .مجالات المشاريع 7

1.1.تعريف 7

2.1. مجالات المشاريع بجهة العيون الساقية الحمراء 7

3.1. قرى الصيد والجماعات المنعزلة: 7

4.1. خارج المدن مجالات الجهة شبه فارغة 7

5.1. إشكالية قرى الصيد 8

الفصل الثاني: مجال مشاريع العيون 10

1. التطور السابق والمستقبلي للسكان 10

1.1. لتحقيق هذه التوقعات الديمغرافية، كم يلزم من منصب شغل؟ 11

2.1. القابلية والأهداف على المدى البعيد 12

3.1. امتيازات، نقط ضعف، فرص و مخاطر 12

2 سيناريو خاص بالعيون: الانخراط في خطة التحول نحو القطاع الثالث..... 14

3. العمليات المطلوب إنجازها لتوجيه التنمية نحو مركز خدمي على المستويين الجهوي والدولي..... 14

1.3. تحسين الربط الجوي 14

2.3. تآزر مرافق التعليم والتكوين والبحث الكبرى قيد الإنجاز والمركز الحضري 15

3.3. تمتين جاذبية مركز المدينة ورفع جودة المشهد الحضري للجماعات الثلاثة..... 15

4.3. المشاريع المقترحة للعيون الكبرى..... 17

الفصل الثالث : مجال مشاريع بوجدور 20

1. التطور السابق والمستقبلي للسكان 20

2. عدد مناصب الشغل الواجب إحداثها وآفاق تحقيقها 22

3.امتيازات، نقط الضعف، فرص ومخاطر..... 23

.2.4 المشاريع المقترحة لإقليم بوجدور 28

الفصل الرابع : مجال مشاريع السمارة..... 30

1 عناصر محددة للتطور المستقبلي 30

1.1 مدينة إدارية في وسط صحراوي..... 30

2.1. البنيات التحتية والمرافق تستجيب للحاجات الحالية 31

3.1. عوامل تنمية السمارة 32

2. التطور الديمغرافي والحاجات المستقبلية..... 32

1.2. التطور الديمغرافي 32

2.2. التشغيل والبطالة في السمارة..... 33

3. سيناريو للسمارة..... 35

1.3. الاستمرار في تجهيز المدينة..... 35

2.3. الاستعداد للتحول إلى ملتقى المناطق الداخلية للجهة..... 36

الفصل الخامس: مجال مشاريع إقليم طرفاية 37

1 . عناصر محددة للتنمية المستقبلية 37

1.1 مجال مشاريع قليل السكان –تهيكله الطريق الوطنية 1 بشكل جيد 37

2.1 وضعية البنيات التحتية والتجهيزات..... 37

3.1 عوامل تنمية إقليم طرفاية..... 38

2. التطور المرتقب للسكان والاحتياجات المستقبلية..... 41

1.2 الشغل والبطالة في إقليم طرفاية 42

2.2 مشاريع طرفاية..... 43

مجالات المشاريع

مقدمة

إن اعتماد مجالات المشاريع كمدخل للتحليل – كما سبق ورأينا– يستوجب تحديد الآفاق والوضعية الحالية، نقط القوة، نقط الضعف بالنسبة للمجال المعني، ثم قابليته والهدف المرتقب على المدى البعيد، ومن ثم تقدير الحاجات.

بناء على هذه الحصيلة، يتم وضع لائحة المشاريع الضرورية لتحسين توقعات التنمية الجهوية وبالتالي توجيه مسارها صوب الهدف المنشود.

وهكذا، يعرض هذا التقرير لأهم عناصر مجالات المشاريع الجهوية وبرمجة إجراءات تثمينها وكذا مشاريعها المهيكلة.

الفصل الأول: اختيار مجالات المشاريع

1 .مجالات المشاريع

1.1. تعريف

استخدم مفهوم "مجالات المشاريع" منذ نحو 15 سنة في إعداد التراب بالمغرب، بهدف تحسين النجاعة، وهي وحدات مجالية حيث يمكن للفاعلين الاقتصاديين والسلطات العمومية، على مختلف المستويات، التعبئة والالتئام حول نفس أهداف التهيئة وحمل المشاريع التي ساهموا في تحديدها والتي توافق رؤيتهم والمصلحة العامة على المستوى المحلي.

ويجب أن تكون هذه المجالات:

- ✓ منسجمة على المستوى الجغرافي وعلى مستوى الأساليب التقليدية لاستعمال المجال؛
- ✓ تضم سكانا ومجموعات قريبة تستعمل نفس الموارد؛
- ✓ مستقطبة من طرف مدن تقوم بدور وسيط بين الاقتصاد المحلي ومجالات أكبر (الجهة، المملكة) التي تقدم مرافق وخدمات تحتاجها الساكنة (تعليم، صحة، بنيات تحتية من مستوى أعلى).
- ✓ إجمالا يتعلق الأمر بمجموعات مجالية يكون لساكنتها وبنياتها قدر كاف من التضامن والانسجام لحمل مشروع تنموي مشترك وتنسيق عمليات وتدخلات مختلف الفاعلين ومختلف المستويات الإدارية.

2.1. مجالات المشاريع بجهة العيون الساقية الحمراء

تتميز بنية إعمار جهة العيون الساقية الحمراء، كما سبق عرض ذلك، بتركز قوي للسكان والبنيات التحتية والمرافق والأنشطة حول أربعة أقطاب حضرية وممر تنمية توّافق الحدود الإدارية للأقاليم، وهي تستجيب للشروط والمعايير التي سبق ذكرها أعلاه، تفصل بينها مجالات شاسعة وقاحلة وكل مجال متجانس ومنسجم ومحدد بشكل جيد، أضف إلى هذا أنها تطابق وحدات إدارية بسلطاتها الموجودة بعين المكان وفاعليها الاقتصاديين ومجتمعها المدني.

وبناء عليه، يتم اعتبار كل من الأقاليم الأربعة مجالا للمشاريع، حيث يتم فحص شروط تنمية كل مجال على حدة، في الفصول الموالية.

3.1. قرى الصيد والجماعات المنعزلة:

- **مجالات خاصة**

4.1. خارج المدن مجالات الجهة شبه فارغة

اعتمدت المندوبية السامية للتخطيط في الإحصاءات العامة للسكان والسكنى حتى 2004، تصريحات الانتساب للجماعة، بدل الإقامة الفعلية، وقد نجم عن هذه المقاربة غموض، حيث إن تحليل نتائج هذه الإحصاءات في العديد من الدراسات السابقة، كأن سكان تلك الجماعات يقيمون فعلا ويشكلون مراكز قائمة في ترابها.

لقد كشف إحصاء 2014 أن 97 ٪ من السكان يتركزون في المدن، تصل هذه النسبة 99 ٪ إذا أضيف لها سكان مراكز أخفنير وطاح والدورة وفم الواد، المصطفة على ط.و.1.

عرفت باقي المجالات هجرة منذ أكثر من عشرين سنة، فجل الجماعات ذات الطابع القروي عبارة عن مجالات للترحال، تفتقر لمستوطنات بشرية حقيقية، باستثناء القيمة الرمزية لارتباط السكان بأصولهم المجالية، وهو شعور محترم ومشروع، وهذه الوضعية لا تمثل استثناء في المجال الصحراوي؛ بل هي حالة عادية في صحاري الدول على اختلافها النامية منها أو السائرة في طريق النمو (الولايات المتحدة الأمريكية، شبه الجزيرة العربية، جنوب إفريقيا، الشيلي، مصر، ليبيا، تشاد، راجستان...).

وعليه، يتطلب الأمر إعادة التفكير في سياسة إعداد تراب هذه الجماعات، فالمشكل لا يكمن في استقرار السكان، فقد استقروا منذ مدة في المدن وفي مراكز الشريط الساحلي، بل المسألة **تتعلق بكيفية الاستجابة للحاجات الأساسية للسكان الرحل والسكان المؤقتين (الصيادين الموسميين بقرى الصيادين) الذين يعملون على تثمين موارد هذه المجالات الشاسعة والساحل.**

بالنظر إلى واقع هذه الجماعات قليلة السكان، من غير المناسب برمجة مرافق قارة على المديين القريب والمتوسط، ما يدعو إلى التفكير في الإجراءات الكفيلة بتحسين ظروف الرعاة الرحل والقطيع المناسبة لهذا الواقع، باعتماد وسائل متحركة أيضا (شاحنات صهريجية، خزانات ماء متنقلة، جمع المنتجات، المساعدة الصحية بوسائل متحركة- وبالهليكوبتر في الحالات المستعجلة) وجمع المنتجات لتثمينها.

لذلك، يجب تفادي برمجة مشاريع سكنية ومرافق حتى يتجسد طلب حقيقي.

سيكون من الحكمة العمل على تكوين ادخارات مالية، حتى إذا اتضحت الرؤية يكون التدخل بما يلزم من النجاعة والسرعة، في المواقع التي تكون قد حددت. لذا يستحسن صرف النظر عن الاستثمار من الآن، تجنبا لما قد يكون من عدم الانسجام بين التدخلات والحاجات المعبر عنها.

5.1. إشكالية قرى الصيد

تساهم هذه القرى بشكل معتبر في الاقتصاد الجهوي، فإنتاجها – خاصة من السمك الأبيض والرخويات- مهم جدا على مستوى قيمته التي تماثل تلك التي تقدمها بوجدور. فهي تؤمن مداخيل مئات الأسر بالجهة، ويدا عاملة موسمية تفد من مناطق مختلفة من المملكة. يتميز هذا النشاط بطابعه الموسمي الواضح، وفقا لتصميم التهيئة الذي يحدد فترة الاستغلال في فصلي الصيف والشتاء، وفترتين للراحة البيولوجية في فصلي الربيع والخريف، ترشيدا لاستغلال هذه الموارد. خلال فترة الصيد يلجأ صيادو الجهة ليد عاملة تفد من جهات مراكش آسفي وبني ملال وسوس ماسة، تقدر بعدة آلاف (في غياب إحصاءات دقيقة لعددهم). يهم هذا النشاط صنفي السمك الأبيض والرخويات، وهي أصناف لا تخضع لتحويل صناعي بعين المكان، ولكن يمكن بيعها بأسعار مرتفعة.

إن هذه الظروف غير مشجعة لظهور ونمو قرى ومستوطنات دائمة. فجل الصيادين أسرهم مقيمة في المدينة حيث يستفيدون من مرافقها وتجهيزاتها وحيث يمكنهم الحصول على موارد أخرى. لذا فإقامتهم بهذه القرى تقتصر على فترة

الصيد. ويسعى العمال الموسميون إلى الحد من المصاريف بعين المكان ما أمكن، فهم يقيمون في مخيمات تفتقر لكل المرافق والخدمات خلال أسابيع إقامتهم.

أطلقت مديرية الموانئ سنة 2000 مخططا لتهيئة الساحل، هدفه إنجاز البنيات التحتية الضرورية لمزاولة نشاط الصيد وتسويق منتجاته (نقط تفريغ مهيئة، أسواق السمك)، إضافة إلى أقطاب صغيرة للتنمية، من شأنها إفراز مناصب شغل تساعد على استقرار السكان، وإنشاء تجزئات سكنية لاستقبال أسر الصيادين.

بعد عقدين من انطلاقة هذا المخطط، يلاحظ أن المكون الأول لقي نجاحا واضحا، أما المكون الثاني (أقطاب التنمية)

حتى اليوم، لم يحقق ولا واحد منها، كما أن القسم المخصص للإقامة، الذي تم من خلال تهيئة تجزئات، فلم يلق بدوره أي إقبال على بقعها، لتبقى شبكاتها (كهرباء، ماء، الصرف الصحي، الطرق) معرضة للتدهور.

يجب استخلاص العبر من محاولة توجيه تهيئة قرى الصيد لتستجيب لحاجات ساكنة مكونة من ذكور فقط، يقيمون بشكل مؤقت لمدة قصيرة بالنسبة للذين يسكنون القرى المجاورة، وموسميين الذين ليس في نيتهم ولا مقدورهم الاستقرار في هذه القرى بشكل دائم.

بالنسبة لصيادين الجهة ، يمكن توجيه التهيئة لإعداد مستودعات مجهزة بالماء والكهرباء، حيث يمكنهم إيداع أدوات عملهم في ظروف ملائمة وآمنة، وإمكانية نومهم وتهيئة مرافق صحية وخدمات طيلة موسم الصيد أو بناء وحدات يمكن كراؤها بثمن بسيط خلال موسم الصيد.

أما بخصوص الخدمات الضرورية، فيتم تطويرها في المراكز على ط.و1، حيث حركة السير وأنشطة الزراعة في الدفيئات يمكن أن تكون مصدرا مكملا لتوازنها اقتصاديا واشتغالها بشكل على مدار العام، وتشهد استقرار الأسر تدريجيا.

كل واحدة من قرى الصيد حالة خاصة، لذا يجب بناء المشاريع وتحديدها على أساس دراسات سوسيولوجية جدية قبل تحديد إنجاز البرامج وبتشاور مع الصيادين، لإنهم المعنيون بها.

الفصل الثاني: مجال مشاريع العيون

يتكون هذا المجال من خمس (5) جماعات تابعة لإقليم العيون، منها ثلاثة (العيون، المرسى، فم الواد) تشكل تكتلا – اندماجه نسبيا لازال ضعيفا– لكنه يمكن أن يصير مجموعة حضرية مهمة. أما جماعتا الدشيرة وبوكراع فتشكلان مركزين صغيرين تابعين لهذه المجموعة، لكنهما لم يتحولا بعد ليصبحا ضمن مكوناتها وظيفيا.

حول هذه المستوطنات البشرية، يتكون مجال الإقليم من مساحات مهمة قاحلة، مساهمتها في البنية الاقتصادية محدودة، باستثناء فوسفاط بوكراع، الذي يتم تثمينه بمدينة المرسى.

1. التطور السابق والمستقبلي للسكان

كما سبق توضيحه في الفصل 2.3.1. أصبت البنية العمرية لساكنة العيون مشابهة لمعدل الوسط الحضري الوطني، يعني أن تطور سكان الإقليم سيتخذ نفس المنحى والوتيرة فيما يخص التزايد الطبيعي (الولادات والوفيات). من جانب آخر، إذا كانت الهجرة القروية تساهم في النمو الديمغرافي للمدن في الجهات الأخرى، فبالنسبة للعيون يتم هذا من خلال الهجرة الوافدة من مناطق أخرى من المملكة على الأقل خلال 10 إلى 15 سنة المقبلة.

وهكذا يرجح أن يكون النمو الديمغرافي للعيون مشابها لباقي المدن المتوسطة بالمغرب. تتوقع المندوبية السامية للتخطيط أن يكون معدل نمو هذه الشريحة من المدن في حدود 2٪ خلال الفترة بين سنتي 2010 و2020، ليتنقل إلى1،6٪ بالنسبة للفترة 2020 و2030، وتصبح هذه النسبة في حدود 1،1 ٪ للعشرية 2030- 2040 على أن تستقر في 0،7٪ لما بعد سنة 2040.

وعليه بتطبيق هذه المعدلات على المجموعة الحضرية للعيون – المرسى – فم الواد، يرتقب أن يتطور السكان كما يظهر في الجدول الموالي.

الجدول 7: فرضيات نمو سكان العيون الكبرى 2020- 2045

2045	2040	2030	2020	2014	2004	1994
349274	337302	305355	260537	231349	191186	141916
تقديرات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	إحصاء عام	إحصاء عام	إحصاء عام

كباقي التقديرات، هذه الأعداد تقريبية، فهي تظهر المنحى المحتمل لتطور السكان. وفقًا للمندوبية السامية للتخطيط بالعيون، فإن الإحصاء العام للسكان والسكنى يقدر بأقل من الحقيقة عدد سكان العيون الكبرى بحوالي 8 إلى 10000 نسمة. عادة هنا هامش 5٪ بالزيادة أو النقصان تبقى معقولة بالنسبة لأفق 2030، ويتراوح هذا الهامش بين 10 و15 ٪ بالنسبة لأفق سنة 2045. من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن هذه التوقعات لا تأخذ بعين الاعتبار عودة المواطنين المحتجزين في مخيمات تندوف، وهذا ما قد يجعل مجموع سكان المجموعة الحضرية يتراوح على المدى البعيد بين 400000 و450000 نسمة تقريبا.

الشكل 9: مبيان تطور سكان العيون

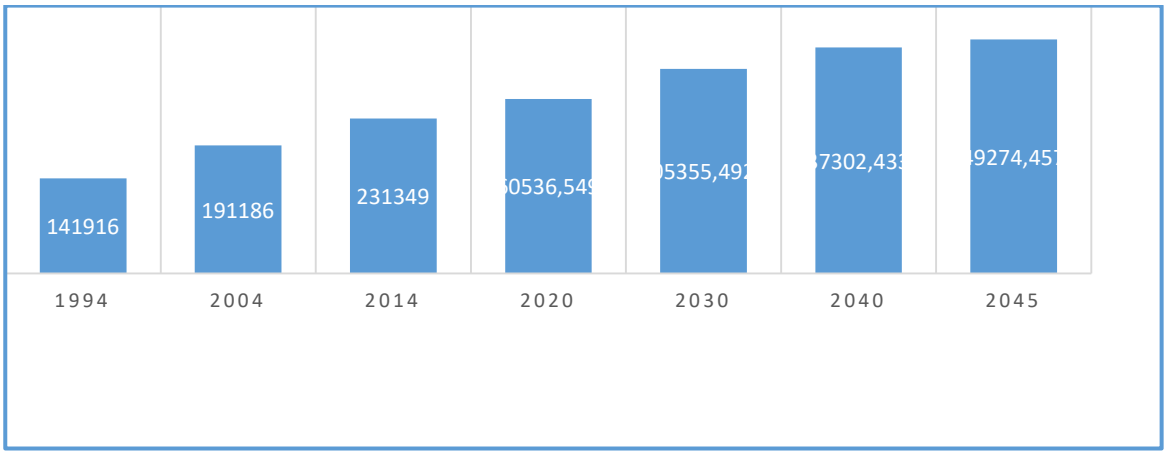

1.1. لتحقيق هذه التوقعات الديمغرافية، كم يلزم من منصب شغل؟

العلاقة بين تطور سكان مدينة وقدرة اقتصادها على إحداث مناصب شغل وثيقة. بالنسبة لحالة العيون الكبرى، كانت نسبة النشيطين المشتغلين 37،1٪، (2014) مقابل 39،9 ٪ في باقي المدن. لعل ارتفاع نسبة البطالة راجع لبطالة قديمة نسبيا، منهم أشخاص استقروا في المدينة حين عودة العديد من أبناء المنطقة من الجهات الأخرى من المملكة إلى أقاليمهم الأصلية خلال الفترة الممتدة بين 1980 و1990. أعدادهم ستتقلص تلقائيا خلال السنوات المقبلة.

في المقابل، يرتقب أن تعرف نسبة النشيطين المشتغلين ارتفاعا تدريجيا. يبين الجدول التالي كيف لهذا الرجوع لوضعية عادية أن يحفز.

الجدول 8: عدد مناصب الشغل المفروض إحداثها وفق فرضية نمو ديمغرافي متوسط

إقليم العيون	2014	2020	2030	2040	المعدل الحضري الوطني للمقارنة
مجموع السكان	232416	260000	305000	338000	
نسبة + 15 سنة	71،7	71	68	65	**71،8**
أعداد + 15 سنة	166642	184600	207400	210700	
نسبة النشاط الصافية	53,6	53	50	50	**47،6**
السكان النشيطون+15سنة المشتغلون العاطلون	89320	97838	103700	105350	
نسبة البطالة من صافي النشاط	30،7	30	20	10	**16،8**
عدد العاطلين	27421	29351	20740	10535	
عدد النشيطين المشتغلين	61899	68485	82960	94815	
عدد المناصب الجديدة للإحداث		6649	14696	11855	

تظهر هذه المحاكاة بوضوح؛ وإن كانت تقريبية؛ أن التحدي الكبير خلال السنوات المقبلة، يتمثل في إحداث الشغل(حوالي 1400 سنويا)، لأجل ذلك- استحضارا للصعوبات المرتبطة بالبعد والمناخ- يجب إضافة قطاع ثلاثي مصدر إلى البنية الاقتصادية الحالية (صناعة السمك والفوسفاط)، مما سيطور قطاع خدمات تصدير هام.

2.1. القابلية والأهداف على المدى البعيد

في مجال (الأقاليم الجنوبية) متسم بمساحته الشاسعة وقلة ساكنته، تقع العيون الكبرى في الوسط تقريبا، لها قابلية لتصبح القطب الحضري الرئيسي والخدماتي لمجموع هذا المجال، ومدينة ذات إشعاع على قسم من إفريقيا الغربية أيضا.

لتحقيق هذه المؤهلات تتوفر العيون على امتيازات ومزايا، لكن يجب تصحيح بعض نقط الضعف، التي سبق أن استعرضناها في التشخيص، نذكر بها هنا، قبل تقديم سناريو التنمية ومجال المشاريع.

3.1. امتيازات، نقط ضعف، فرص و مخاطر

الامتيازات

في السياق الخاص للأقاليم الجنوبية، تتوفر العيون على امتيازات مؤكدة:

أ- موقع مركزي، تقريبا في منتصف المسافة بين طنجة (1200 كلم) ودكار (1450 كلم) وعن باماكو (1700 كلم)، ويضم شعاع يقل عن 700 كلم مدن مراكش، أكادير، الداخلة، نواديبو، تيندوف والزويرات؛

ب- الموقع على الطريق الوطنية 1. طريق سريع حتى العيون – المرسى، طريق عابر إفريقيا بين العيون ودكار، هي الطريق الوحيدة المعبدة بالكامل بين أوربا والساحل.

- ✓ مطار، مجهز تقنيا لاستقبال كل أنواع الطائرات التجارية، ويضم طاقة احتياطية كبيرة؛ وبحسب المديرية العامة للطيران المدني، فإن طاقتها الاستيعابية كافية لما بعد عام 2030.
- ✓ ميناء متوسط الأهمية، مجهز بشكل جيد وبحركة كميات سلع متنوعة تناهز 500000 طن (دون الفوسفاط) ويفرغ 400000 طن من منتجات الصيد (خاصة الأسماك السطحية الصغيرة)؛
- ✓ رصيفين (واحد يستغل والثاني قيد الإنجاز) لاستيراد المدخلات وتصدير المنتجات وصناعة الفوسفاط؛
- ✓ مجموعة تضم 260000 نسمة، ببنية تحتية وتجهيزات عمومية بجودة عالية؛
- ✓ مناطق صناعية ولوجيستيك مجهزة ومتاحة؛
- ✓ قطب صناعي مهم لتثمين الفوسفاط (حوالي 3000 منصب شغل مباشر وغير مباشر بعد دخول التوسيع حيز التشغيل)؛
- ✓ إمكانية تطوير الصناعات المرتبطة بالصيد؛
- ✓ مركز جامعي وتكنولوجي في بداية البناء؛
- ✓ نمو سريع للطاقات المتجددة (شمسية وريحية)؛
- ✓ نشاط إداري مهم، وسيعزز مع الجهوية المتقدمة وميثاق اللاتركيز؛
- ✓ الإعفاء الضريبي للأنشطة الاقتصادية؛
- ✓ الانخراط القوي للدولة لتنمية هذا القطب.

لقد عمل البرنامج التعاقدي على تثمين هذه الميزات، ذلك أن جل عناصر البنية التحتية في حالة جيدة اليوم.

. نقط ضعف للتصحيح

هناك بعض الجوانب التي تستلزم تصحيح أوضاعها، وهي ناجمة عن البعد والموارد المحدودة لوسط قاحل، وضعف حجم السكان، وضيق السوق الجهوي، يمكن إجمالها في النقط التالية:

- ✓ ضعف الربط في الميدان الجوي والرقمي؛
- ✓ نشاط صناعي محدود إذا استثنينا الفوسفاط (أقل من 8000 منصب شغل)؛
- ✓ صناعة السمك أقل بكثير من الكميات المصيدة؛
- ✓ نسبة بطالة قوية(أكثر من 30 ٪) ونسبة النشاط الصافي أقل من معدل الوسط الحضري على المستوى الوطني؛
- ✓ موقع وتعمير ونسيج حضري ضعيف الجاذبية؛
- ✓ ضعف الحظيرة الفندقية، غياب منطقة سياحية ومنطقة أنشطة ترفيهية؛
- ✓ ضعف انخراط القطاع الخاص في الاستثمار (باستثناء العقار)؛
- ✓ المناطق الصناعية في طور التشبع والتي يجب أن تكتمل في المواقع الأخرى.
- ✓ بعد مدن الجنوب الأخرى وضعف حجمها.

. الفرص

في السياق الحالي، يجب أن تركز الجهود على تحسين بعض نقط الضعف لأجل تحقيق الفرص التالية:

- ✓ الاستفادة من استراتيجية التنمية التي عبر عنها بوضوح النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية والإرادة الوطنية القوية لتطوير الأقاليم الجنوبية.
- ✓ تطوير أنشطة التعليم العالي، التكوين والبحث العلمي. لجعل العيون مركزا جاذبا على المستوى الوطني وإفريقيا الغربية؛
- ✓ جعل العيون مركزا تكنولوجيا متخصصا في الطاقات المتجددة (الريحية والشمسية) على المستوى العالمي؛
- ✓ إضافة قطاع ثلاثي يحركه اقتصاد المعرفة وسياحة الأعمال، إلى القاعدة الصناعية الموجودة؛
- ✓ متابعة تطوير الأنشطة الديبلوماسية، التي انطلقت بافتتاح قنصليات؛
- ✓ تحسين النسيج الحضري، وتسريع بلورة مركز حضري جذاب وإحداث منطقة سياحية موجهة نحو سياحة الأعمال، في مدينة تسعى لتقوية إشعاعها الدولي.

. المخاطر

إذا بدأ تحقيق هذه الفرص غير ممكن، فقد يعاني هذه القطب خلال العشرية المقبلة من مشاكل يمكن إجمالها في ثلاث نقط.

- ✓ تراجع الأنشطة بعد انتهاء أشغال إنجاز البنيات التحتية؛
- ✓ منافسة الداخلة الأطلنطي فيما يخص الصناعات المرتبطة بالصيد؛
- ✓ منافسة الداخلة كمدينة المؤتمرات والأعمال وقطاع تصبير السمك.

2 سيناريو خاص بالعيون: الانخراط في خطة التحول نحو القطاع الثالث

بفضل البرنامج التعاقدي وجهود الجماعات الترابية، تم تجاوز النقص الذي شاب البنيات التحتية عبر إنجاز العناصر المهيكلة على المستوى الجهوي والبنيات التحتية الحضرية، بما يمكن من نمو أنشطة القطاع الخاص. كما تم إطلاق مشاريع صناعية وطاقية من طرف مؤسسات عمومية (فوسبوكراع، مازن). فيما سجل إعادة انطلاق الصناعات السمكية بعض التأخر، وإن كانت التجهيزات الضرورية لنموها جاهزة.

بالنسبة لإطلاق سياسة حقيقية "لمجمع حضري"، فالأمر مختلف، فتحسين النقل الجوي ضروريا، كما يجب تشجيع وتقوية سياسة متينة للترويج الحضري.

بالإضافة إلى العمل على إنجاز تحسينات داخل العيون الكبرى، بهدف الانتقال من مدينة ذات صبغة إدارية إلى مركز خدمي جاذب لمجال إفريقيا الغربية.

هذا التحول غير واضح. **فاليوم السفر إلى العيون أيسر مما كان عليه الحال قبل عشر سنوات، لكن دواعي السفر لم تتعدد كثيرا عما كان.**

إن بناء "مجمع جهوي ذي بعد إفريقي" يستلزم التركيز على تحسين العرض الخدماتي بالتوازي مع تطوير صناعة موجهة نحو السوق الأفريقية. بحيث يجب أن تصبح هذه المجموعة أكثر جاذبية وترحيبا، لتقوية قدراتها التنافسية، لتتمكن من تحصيل مكانة في السوق الجهوية للتظاهرات والملتقيات والمؤتمرات والمعارض. وهذه مهمة غير سهلة، وهذا ما يتطلب دعما من الدولة في هذا الميدان لعدة سنوات، سلوك هذا السبيل حتمي لتحقيق السياسة التي حددها النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية.

إن من حسنات هذه الخطة أنها تطرح الانخراط في تحقيق هذه التحولات التي تساهم في تحسين ملموس لظروف عيش السكان وتعزيز تنافسية المجموعة الحضرية والجهة، حتى قبل بلوغ الآثار المنتظرة على الصعيد الدولي.

3. العمليات المطلوب إنجازها لتوجيه التنمية نحو مركز خدمي على المستويين الجهوي والدولي

1.3. تحسين الربط الجوي

باستثناء خط يتجه إلى جزر الكناري، تقتصر حركة النقل الجوي لمطار العيون (الحسن الأول) على وجهات وطنية. تؤمن الشركة الوطنية؛ قبل الحجر الصحي كوفيد 19، 45 رحلة داخلية في الأسبوع و 18 رحلة دولية (بشكل رئيسي إلى لاس بالماس) (أقل من 10 رحلات في اليوم).[1]

1 – قبل الحجر الصحي

إذا كانت هذه الشبكة تمكن من ربط جيد للعيون بالدار البيضاء وأكادير ومراكش، كلميم، الداخلة فإنها لا تمتد إلى الدول الإفريقية. في غياب ربط جوي، يتعذر إحداث علاقات تجارية وخدمية مع نواكشوط، دكار، باماكو، أبيدجان. لذلك، لتصبح هذه المجموعة الحضرية مجمعا إفريقيا حقيقيا، يجب إحداث ربط جوي منتظم مع مدن مجال التأثير. لتحفيز هذا الربط لابد من دعم الدولة.

يتوفر المطار الحالي على كل التجهيزات التقنية للقيام بهذه المهام، وقدرة احتياطية كبيرة لمثل هذه الخدمات بالوجه الأكمل، حتى بدون توسيعه أو نقله وسيكون قادرا على تلبية الاحتياجات إلى ما بعد سنة 2030.

في المقابل، إذا كان نقل المطار عملية مهمة في نظر الجهة والمدينة، لتوفير عقار مهم لنمو المدينة، فأن الشروط تبدو متوفرة لإنجاز هذه العملية بشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع منعش عقاري (أو تجمع يضم منعشين عقاريين محليين) يتحملون تمويل بناء المرفق الجديد(المطار) مقابل قسم من العقار موضع المطار الحالي بما يناسب كلفة هذه العملية[2]. للتحضير لهذا التغيير في الموقع، والذي لن يحدث بلا شك قبل مدة 10 إلى 15 سنة، سيكون من الحكمة إجراء الدراسات اللازمة لتحديد المنطقة المناسبة (على وجه الخصوص وفقًا للرياح والمناخ) وتوفير عقارات من 5 إلى 10 كلم^2 .

2.3. تآزر مرافق التعليم والتكوين والبحث الكبرى قيد الإنجاز والمركز الحضري

تتكون هذه المرافق من ثلاثة مشاريع كبرى، تمثل هذه المجموعة العامل الأهم في التحول نحو الوظيفة الخدمية التي تم إقرارها وتمويلها، وهذه المشاريع قيد الإنجاز. للأسف هي متباعدة من بعضها البعض مجاليا؛ فالقطب الجامعي في الهامش الشمالي الشرقي للمدينة، والمدينة التقنية في الطرف الشمالي الشرقي لفم الواد (على الضفة اليمنى لواد الساقية الحمراء)، والقطب الصناعي فوسبوكراع جنوب المرسى. تفصل بين قمم هذا المثلث مسافة خطية تتراوح بين 25 و30 كلم لكل ظلع. لكي تحصل القيمة المضافة المرجوة، لابد من إيجاد تآزر فيما بينها. يتطلب تحقيق هذا المبتغى تنظيم وسائل نقل عمومية ناجعة بين هذه المؤسسات وبينها وبين مركز المدينة، وتجاوز العقبة المتمثلة في ممر الرياح. من المهم تأمين تفاعل وتعاون بين الأساتذة والباحثين والطلبة، وتجنب النزوع نحو وضع يجعل كل مؤسسة منغلقة ومنعزلة مكتفية بطاقمها وطلبتها.

3.3. تمتين جاذبية مركز المدينة ورفع جودة المشهد الحضري للجماعات الثلاثة

هناك صنفان من الصعوبات، أكثرها تأثيرا وجود " ممر الرياح" الذي يحول دون استمرارية المجال الحضري بين العيون والمرسى وفم الواد، لا يخترق هذا الممر إلا الطريق الوطنية 1، التي تبقى مفتوحة بفضل أشغال إزاحة الرمال المتواصلة بشكل دائم تقريبا، إلى هذا الحاجز الطبيعي، يضاف وجود المطار الذي يشكل حاجزا أمام توسع مدينة العيون ناحية الغرب.

أما الصعوبة الأخرى، فنجمت عن تطور المدينة عبر توالي الأحياء الجديدة حول مركز قديم قيمته كتراث معماري ضعيفة، ويحتل بعض المواقع الرائعة (على مشارف وادي الساقية الحمراء). لذلك تتوسع المدينة بالضرورة في اتجاه الشرق

2– تمت عملية من هذا النوع في نواكشوط.

والجنوب الشرقي على هضبة مشاهدها متواضعة، فيما لم يشهد مركز المدينة تحولات مهمة فيما يخص استعمال الأرض إلا منذ بضع سنوات، خاصة بفضل الفاعلين العموميين.

نتيجة لهذه المعيقات، تمركزت الوظائف المركزية الجديدة في الهامش بشكل متباعد جدا، وهي مفارقة مثيرة[3]. تؤكد الدراسة المتعلقة بمخطط توجيه التهيئة العمرانية أنه " بفعل تشتت المركزية الحضرية بعيدا عن النواة القديمة، تفتقد العيون مفعول تركز الأنشطة بشكل يجعلها لا تستفيد على المستوى المعماري والتعميري، وبالنتيجة عدم التمكن من تثمين طابعها الحضري وتكريس موقعها كقطب حضري في محيطها"[4]، وعليه تقترح إعادة تأطير **المركزية الحضرية**.

إن أحد أكبر تحديات العيون الكبرى خلال العقد المقبل سيكون هو الربط بين مكونات هذا المجمع: المدينة التقنية، القطب الصناعي، مركز المدينة، المنطقة الصناعية ومنطقة الاستقبال السياحي، هي مهمة ليست سهلة، بالنظر إلى المعيقات التي تفرضها الظروف الطبيعية.

التحدي الأول الذي يجب تجاوزه على مستوى المجموعة الحضرية، هو **بلورة مركز مدينة حقيقي** في شكل " مركز الأعمال" يشتمل على مجالات عمومية جذابة ومهيأة بمستوى جيد للراجلين، أنشطة إدارية وخدمية للمقاولات، التجارة الرفيعة، فنادق، مطاعم، مقاهي، على غرار ما نجد في عواصم الجهات الأخرى. تمثل ساحات المشور وأم السعد أماكن جيدة التهيئة، وممهدة للتحولات التي بدأت بصفة تلقائية في شارع مكة وساحة الدشيرة، لكن يغيب.

الربط بين هذه العناصر بسبب نسيج حضري قديم ومتلاش ومجموعة من الأزقة ضعيفة الجودة

سيكون من الضروري إنجاز تصميم خاص لمركز المدينة، يضع تصورا لتأهيل بعض الأزقة ويرفع كثافة استعمال الأرض، لتشجيع أصحاب العقارات على إقامة بنايات من صنف العمارات بمواصفات ملائمة لحي مركزي،[5] لإنجاح عملية من هذا النوع، من الأفضل إحداث مؤسسة لهذا الغرض وتمكينها من الوسائل الضرورية لذلك.

وبعد، لا يمكن تصور "مجمع إفريقي" على المديين المتوسط والبعيد بدون منطقة سياحية للاستقبال من الطراز الرفيع، مكونة من وحدات فندقية من فئة 4 و5 نجوم وتجهيزات ترفيهية (مسابح، منتجعات صحية، ملاعب لكرة المضرب، غولف...) معلوم أن هذه العناصر تدخل في نطاق مبادرات القطاع الخاص. لابد من الإشارة إلى أن الظروف العامة ليست مشجعة لتطوير هذه الأنشطة (الرياح، الرمال المتحركة، الأمواج القوية على الشاطئ) كما أن بعض الأنشطة المحركة للعيون الكبرى (الميناء، الصناعة السمكية، قطب الفوسفاط، محطات ضخ مياه البحر) جعلت الشاطئ غير قابل للاستعمالات السياحية. في هذا السياق، المطلوب من السلطات العمومية تحديد منطقة ملائمة، قريبة من مركز المدينة ليست بالضرورة شاطئية، وتخصيصها لهذا الاستعمال، ثم برمجة مشاريع من شأنها أن تجعلها مريحة وجذابة أكثر (تشجير،

3- يقدم مقر الجهة الذي كان يفترض أن يكون مركز المدينة في ظل الجهوية المتقدمة، مثالا واضحا على هذا التوطين الهامشي

4- مخطط توجيه التهيئة العمرانية ص 273 .

5- بدأت بوادر هذه التحولات في القسم شمال ساحة أم السعد.

حواجز ضد الرياح، تعديلات على مستوى المشهد، مرافق عمومية، متنزهات، مرافق رياضية وترفيهية، مسابح. مراكز للعرض والمؤتمرات...)[6]، ودمج مشروع الغولف إن أمكن.

ختاما، سيكون من الضروري العمل على تقوية الروابط وتنسيق التنمية المجالية بين الجماعات الثلاثة، التي تتسم حاليا بسمات مختلفة جدا (حضرية في العيون، صناعية وأكثر فقرا في المرسى، فلاحية وسياحية ولو بشكل متواضع في فم الواد). هناك منطقتان تتطلبان معالجة مندمجة في مخطط توجيه التهيئة العمرانية: الشاطئ والمثلث الواقع غرب ممر الرياح، الذي سيصبح الرابط الوظيفي للأنشطة اللوجيستية والصناعية والتجارية بالنسبة للمجوعة الحضرية برمتها.

4.3. المشاريع المقترحة للعيون الكبرى

تحسين الربط

- **عبور "ممر الرياح" بين العيون والمرسى**، الذي يتطلب أشغالا دائمة لتفادي زحف الرمال. تستجيب الطريق الحالية للحاجات وتمثل أحسن خيار ممكن على السطح. أثيرت فكرة الربط بنفق، تستوجب هذه الفكرة إنجاز دراسات دقيقة، تقنية واقتصادية قبل اتخاذ القرار. يمكن أن تكون هذه الصيغة مبررة على المدى البعيد، خاصة إذا تم تأهيل (المرسى وفم الواد) ليصبحا أكثر دينامية وجاذبية للسكان ويتمتن تكاملهما مع مركز المدينة.
- **فتح خطوط جوية مع إفريقيا**. يمكن أن يتم الربط مع مدن إفريقيا الغربية، في مرحلة أولى من خلال برمجة توقف بالعيون لبعض الرحلات المتجهة نحو نواكشوط، دكار، أبيدجان. على مدى أطول، إذا أثمرت التجربة، يمكن الانتقال إلى إحداث شركة جهوية للنقل الجوي، انسجاما مع اقتراح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لتكثيف هذه العلاقات وتوسيع الشبكة لتشمل مدنا أصغر.
- **السكة الحديدية**: تحديد التصفيفات الضرورية والحفاظ على الممرات على مستوى التجمعات، لخط السكة ومحطة ارتقابا لإنجازهما مستقبلا (الركاب والبضائع وكذلك المرافق اللازمة لصيانة القطارات).
- **إحداث مركز حضري ومركز أعمال**

أظهر التحليل ضرورة إعادة تأهيل مركز مدينة العيون حتى يرقى لمستوى وظائف ذات مدى وطني ودولي، وهو ما أكده التشخيص الجيد لمخطط توجيه التهيئة العمرانية. لتذليل هذه المعيقات، يقترح القيام بالعمليات التالية:

السهر على ضمان علاقات متينة بين القطب الجامعي والتقني ومركز المدينة وقطب التنمية الصناعي من خلال تنظيم ناجع للنقل العمومي (تراموای مثلا) وتخطيط جيد لمناطق سكنية مناسبة. يجب الحرص على أن لا يشكل كل قطب مع منطقته السكنية والمرافق حيا "خاصا" منغلقا ومنعزلا عن محيطه الحضري.

- **تأمين الربط بين القطب الجامعي والمدينة التقنية**، ومركز المدينة وقطب التنمية الصناعية من خلال تنظيم فعال للنقل العمومي (الترامواي مثلا) ومن خلال التخطيط الجيد للمناطق السكنية المقابلة. من الضروري للغاية منع كل من هذه الأقطاب من أن تشكل، مع منطقة السكن والخدمات الخاصة بها، مدينة شبه مغلقة

6- مثل هذا القطب السياحي والثقافي موجود في برنامج المدينة التقنية لكنه بعيد عن مركز المدينة

ومعزولة عن السياق الحضري، كما يجب تفادي أن تصبح بعض هذه الأحياء منامات خاصة بعمال ذوي الدخل المحدود. وكذلك يجب أن توفر هذه الشبكة النقل في الاتجاهين وتعمل على دمج الجماعات الثلاث بدل تركيز الأنشطة في العيون.

- **التعجيل بإنجاز دراسة معمارية لإعادة تأهيل مركز المدينة**، تشمل الحيز الممتد بين ساحات المشور وأم السعد والدشيرة، حتى يتم تعويض البنايات المتواضعة والقديمة الحالية، وفق توجهات التصميم في شكل نسيج حديث على مستوى الطرق والفضاءات العمومية وضوابط معمارية ملائمة، حتى يكون هذا الموقع مركزا للمدينة في مستوى طموحات "مجمع إفريقي".
- يمكن أن يقود إنجاز هذا المشروع (إعادة تأهيل المركز) وكالة تحدث خصيصا لهذا الغرض، يتم تفويض بعض اختصاصات الإدارة العمومية (في ميدان التعمير، نزع الملكية، مثلا). هناك صيغة آخرى ممكنة، أن تناط هذه المهمة بالوكالة الحضرية أو بإحدى المصالح التابعة للجماعة أو بشركة تنمية محلية SDL . المهم هو تمكين المشروع من الوسائل المالية الضرورية حتى يتمكن من التدخل والقيام بعمليات الضم العقارية والاستثمار في بعض المشاريع العقارية، وأن يكون تجديد المركز نشاطا أساسيا.
- **تخصيص منطقة سياحية قرب المركز** وبدء تهيئتها. تتكون من مواقع جيدة قريبة من مركز الأعمال، يحتفظ بها لهذا الغرض، تتم تهيئتها حين يبرز الطلب عليها. هذا النوع من العقارات موجود (مثلا على ضفاف واد الساقية الحمراء)[7]، يجب الاحتفاظ بها والحيلولة دون أن تقام عليها بنايات غير ملائمة لهذ التوجه، اعتبارا لمناخ المنطقة القاحل، يمكن من الآن مباشرة تهيئة المشهد (خاصة التشجير) يمكن لهذه المنطقة استقبال مرافق عمومية مكملة للأنشطة السياحية المرتقبة (مركز مؤتمرات، مرافق رياضية، غولف، ...) يمكن تغطية تكاليف تهيئة هذه المنطقة بالقيمة المضافة للأرض،[8] يمكن أن يتكامل هذا المشروع مع مشروع تهيئة ضفاف واد الساقية الحمراء.
- قد يكون من المفيد أيضا تطوير أنشطة صناعية خفيفة شرق ممر الرياح، في ضواحي مدينة العيون. في هذا الصدد، يجب تصحيح عدم التناسق بين الشرق والغرب للتقليل من عدد ومدة التنقلات. وعليه، يجب أن يحدد تصميم التهيئة القادم، مناطق صناعية ومناطق مختلطة جنوب شرق العيون.

7- تقرير التصميم التوجيهي للتهيئة الحضرية يشير لتهيئة هذه المنطقة

8 – مثال على ذلك ، مشروع تهيئة ضفاف واد مارتيل بتطوان

تحسين التعمير من أجل اندماج أفضل للجماعات الثلاثة

حاليا هنا قطيعة واضحة بين مدينة العيون والمرسى وفم الواد بسبب ممر الرياح. يزيد التفاوت بين المستوى المعيشي بين ساكنة المدن الثلاثة من تقوية هذا العائق. في ظل هذه الوضعية قد ينظر لهذه المنطقة المركزية التي تتوسط هذه المدن (المثلث) كضاحية للمدن الثلاثة، حيث تجمع أنشطة الهامش (مرائب، محطات وقود، مستودعات، ومخازن لمواد البناء، والتجهيزات اللوجيستية ...). يجب التحكم في هذا التطور، مع التطورات المرتقبة لكل من المرسى وفم الواد (القطب التقني)، حتى تصبح هذه المنطقة مجالا مفصليا رئيسيا للعيون الكبرى، لذلك يجب الاحتفاظ بقسم منها وتهيئته لهذا الغرض (مراكز تجارية، مراكز تنشيط، مرافق رياضية، المنطقة اللوجستية والصناعية الخ.). سيتم تحديد موقع هذه العناصر أثناء وضع تصاميم التهيئة، والذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار توجهات مخطط توجيه للتهيئة الحضرية.

خلاصات بالنسبة للعيون الكبرى

من منظور تنموي، يوجد مسار العيون الكبرى في منعطف، فالمجهود الذي بذل لتجهيزها والاستثمارات الكبرى التي تمت من طرف الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، مكنت من بناء قاعدة اقتصادية ترتكز على تحويل منتجات الصيد وتصدير الفوسفاط والأسمدة.

لذلك يجب التركيز على المرحلة الثانية للتنمية، التي تستهدف أن تضاف لهذه الوظائف الأساسية وظائف مركز خدمات جهوي ودولي.

يفترض هذا التحول تغييرا في السياسات العمومية للتهيئة، بحيث ستتسم بانخفاض في عدد عمليات البنيات التحتية مقابل الزيادة في العمليات الخاصة بالتجهيز والتنشيط. لينتقل العمل من التدخل المباشر للدولة إلى الهيئات التابعة الجهة والجماعات الترابية. وهذا ما ينسجم مع دلالات ومضامين الجهوية المتقدمة. وهذا له انعكاسات أيضا على التصميم الجهوي لإعداد التراب الذي سيحتوي على عدد أقل من مشاريع الاستثمار، وعمليات أكثر للتشجيع والتنشيط والترويج المجالي، تصعب برمجتها على المديين المتوسط والبعيد.

الفصل الثالث : مجال مشاريع بوجدور

يشمل هذا المجال مساحة شاسعة (54000 كلم^2) وسكانا أقل (44400 نسمة سنة 2014 أو (50556حسب المندوبية السامية للتخطيط للعيون) و47000 نسمة سنة 2020. يتكون إداريا من 4 جماعات، مدينة بوجدور هي عاصمة الإقليم تضم 96 ٪ من مجموع السكان. تطرح هذه الوضعية مشكلين اثنين: ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية لهذه المدينة الصغيرة، وتنظيم الخدمات العمومية الضرورية في مجال شاسع وقاحل، حيث لا توجد جماعة "قروية" يتجاوز سكانها 1000 نسمة، كما تنعدم تجمعات دائمة لأكثر من 400 نسمة من شأنها أن تكون قاعدة لهذا التنظيم.

1. التطور السابق والمستقبلي للسكان

بوجدور مدينة حديثة النشأة، منذ عودة الجهة إلى الوطن الأم، نمت المدينة، من قرية صيد مهمة شهدت تجهيز تدريجي، من ميناء للصيد التقليدي ومهن بسيطة، إلى ميناء يمكنه استقبال سفن الصيد الساحلي. تمثل بوجدور مثالا فريدا في الأقاليم الجنوبية، لمدينة نشأت من الصيد التقليدي في منطقة غنية بثروات السمك الأبيض والرخويات.

الأنشطة الإدارية وبرنامج مهم من الأشغال العمومية والمرافق ممولة من طرف الدولة مكنت من اكتمال الطابع الحضري لهذه المدينة.

جدول 9: سكان إقليم بوجدور 1982– 2014

إقليم بوجدور	1982	1994	2004	2014
بوجدور		15167	36843	42504
كلتة زمور		4716	6740	414
اجريفية		1294	1385	950
لمسيد		514	1161	572
المجموع	**8481**	**21692**	**46129**	**44440**

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى

توضح الأعداد الواردة في الجدول أن سكان الجماعات "القروية" قد نزحت منذ مدة طويلة نحو المدن، تاركين مجالات صحراوية شاسعة لعدد محدود من الرحل، كما تبرز هجرة قوية بين 1994 و2004. نلاحظ أيضا أن البنية العمرية لساكنة مدينة بوجدور مماثلة لتلك الخاصة بباقي المدن المتوسطة بالمملكة.

الشكل:10–11 هرم الاعمار ببوجدور و على مستوى التراب الوطني 2014

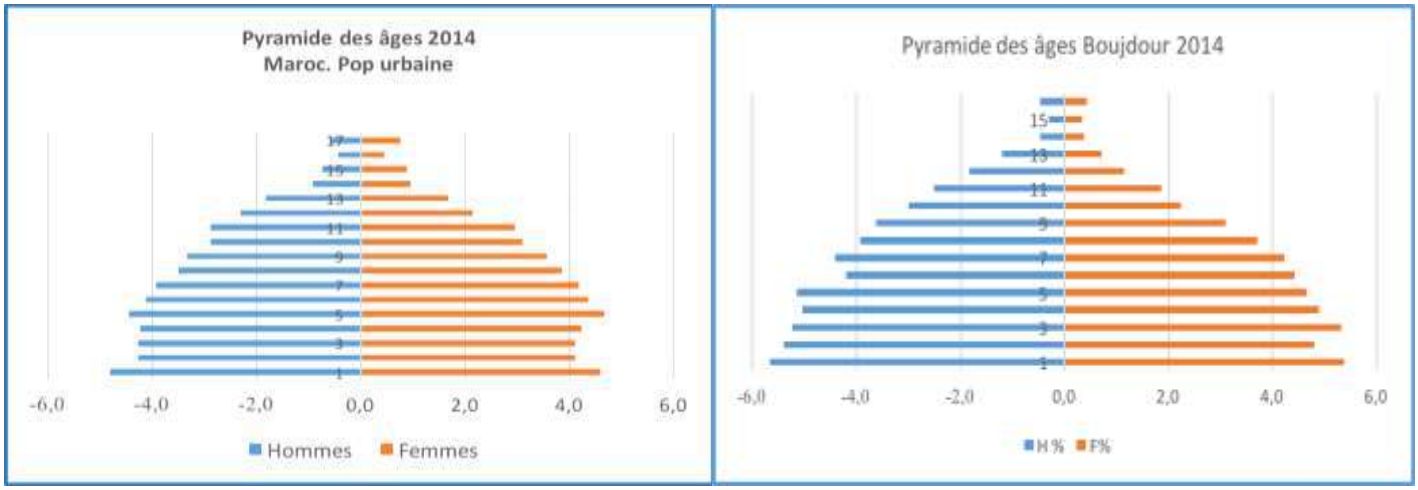

كما أنها على غرارها تسجل نزوح جزء من شبابها نحو المدن الكبرى حيث يجدون إمكانات وفرص شغل أفضل وتحسين مسارهم المهني. بخلاف مدن شمال شرق الأطلس، لم تستقبل بوجدور هجرة قوية، لأن مجال تأثيرها شبه فارغ من السكان، على العكس، فقد تفقد بوجدور بعضا من ساكنتها لفائدة المراكز التي تظهر على الطريق الوطنية 1 والجريفية.

الجدول10: ترقب تطور سكان إقليم بوجدور حسب وسط الإقامة 1982– 2045

الاحصاء العام للسكان والكنى 2014	1982	1994	2004	2014	2020	2030	2040	2045
بوجدور	4500	19000	44800	44400	45000	46000	47000	48000
جماعات "القروية"	4000	3000	2000	2000	2000	2500	3500	4500
مجموع الإقليم	8500	22000	46800	46400	47000	48500	50000	52500

المندوبية السامية للتخطيط العيون								
بوجدور	3597	8481	15167	21691	36843	42651	44000	46000	54000	48000
جماعات "القروية"	4884	6524	9286	7915	8000	9000	54000	10000
مجموع الإقليم	8481	21691	46129	50566	8000	54000	57000	58000

تم إجراء التقديرات من طرف مكتب الدراسات، يأتي الاختلاف الرئيسي بين الجدولين من تقدير السكان خارج بوجدور، الذين هم بطبيعة الحال متناثرون بكل انحاء الجهة ويصعب تحديدهم بالنظر للمساحة التي تناهز 54000 كلم^2، فالكثافة منخفضة للغاية على أي حال.

ملحوظة: قبل 2014 كان إحصاء السكان يتم حسب الانتماء المجالي بدل محل الإقامة. هذا أعطى نتائج بدون علاقة مع واقع الجماعات، (مثال: كلتة زمور سنة 2004 كان العدد 6740 نسمة).

الفرضية الأكثر احتمالا اليوم هي أن عدد سكان مدينة بوجدور سوف يستقر عند حوالي 48000 – 50000 نسمة، وظهور مستوطنتين أو ثلاثة على المحور الطرقي (ط. و1) لخدمة قرى الصيد والاستفادة من حركة السير على هذا المحور.

سيكون المحدد الرئيسي للنمو هو تطوير القاعدة الاقتصادية، في وسط محدود الإمكانات ما دامت كميات تفريغ الأسماك السطحية الصغيرة ضعيفة.

الشكل 12 : تطور سكان إقليم بوجدور

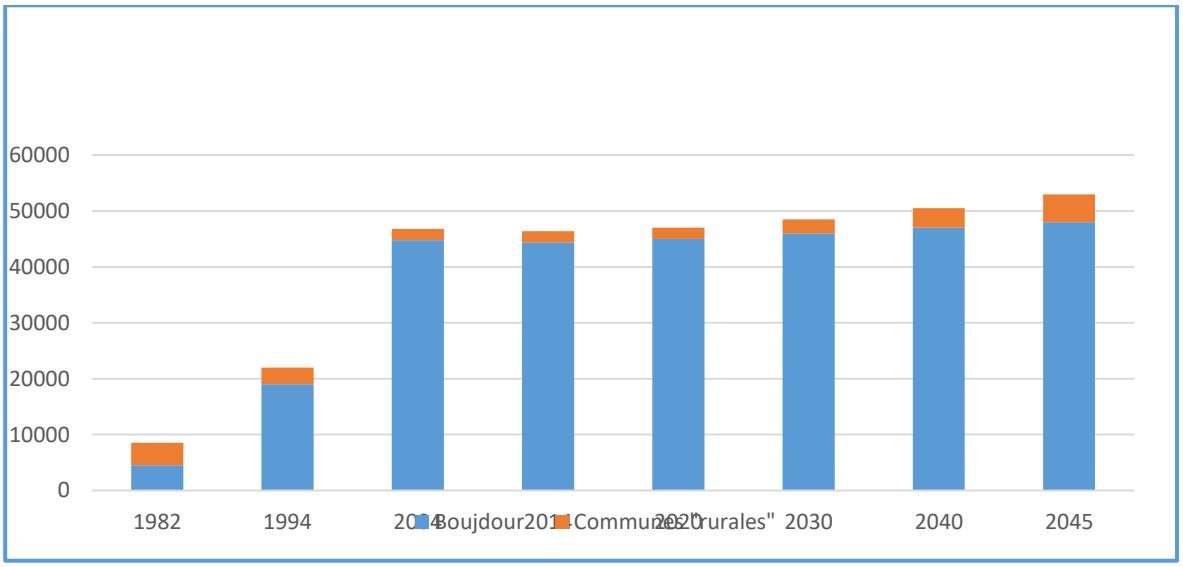

2. عدد مناصب الشغل الواجب إحداثها وآفاق تحقيقها

يلاحظ من الجدول أعلاه أن بنية الشغل ببوجدور أقرب للمعدل الوطني للمدن المتوسطة أكثر منها لمعدل العيون الكبرى، أما نسبة البطالة "عادية" تقريبا.

في الواقع نسجل أن معدل البطالة في أوساط الذكور أقل من المعدل الوطني (1497)، لكنه عند الإناث أعلى (1253) رغم أن نسبة النشاط أعلى قليلا من المعدل.

القدرة على إحداث مناصب شغل نسبيا ضعيفة. بناء على فرضية خفض نسبة البطالة إلى 10 ٪ في أفق 2030 وتحسين ملموس لنسبة نشاط الإناث، يلزم إحداث 400 منصب شغل سنويا أغلبها للإناث ثلثاها في شكل أنشطة أولية (الصيد، الصناعة السمكية، أنشطة مرتبطة بالطريق الوطنية 1، تثمين منتجات تربية الماشية) والباقي في شكل أنشطة اجتماعية (خدمات للسكان).

يمكن تحقيق هذه النتيجة إذا استأنف نشاط الصيد نموه وبلغ الإنتاج مستوى تفريغ 200000 طن من الأسماك السطحية الصغيرة، على أن تنتج عنه أنشطة معالجة وتحويل هذه المنتجات. مخطط أليوتيس الجديد سيقدم الجواب.

الجدول 11: جماعة بوجدور. حالة العمالة 2014 وتقديرات 2030

	وضعية 2014 الإحصاء العام			تقديرات 2030			المغرب 2014 للمقارنة
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
مج السكان	22284	20220	42504	23500	22500	46000	
15 +سنة ٪	68،9	67،4	68،1	68،9	67،4	68،1	71،8
15 +سنة العدد	15354	13628	28982	16192	15165	31357	
٪ النشاط	77،4	18،1	48،5	80	30	55،8	47،6
عدد النشيطين	11884	2467	14038	12953	4550	17497	
٪ البطالة	12،6	50،8	19،1	10	10	10	16،8
عدد العاطلين	1497	1253	2685	1295	455	1750	
نشيطون مشتغلون	10387	1214	11353	11658	4095	15747	
عدد المناصب الجديدة المرتقب إحداثها			1295	2851	4061		

✓ **القابلية والأهداف على المدى البعيد**

في النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، لا يوجد تحديد لقابلية بوجدور، التي لها أفضلية على مستويين: وجود ساحل سمكي ممتد يستغله صيد ساحلي وتقليدي عبر ميناء بوجدور، ثم موقعها على الطريق الوطنية1.

بالنسبة للأولى، يلزم مواصلة تحسين مرافق بوجدور وبنيتها التحتية لضمان تنافسيتها كمدينة للتوقف ومركز لتثمين منتجات الصيد، بما فيها الكميات المفرغة في قرى الصيد، بلوغ هذا الهدف يمر عبر إنجاز بنية تحتية ممتازة لمدينة من هذا الحجم.

أما الهدف الثاني فيتمثل في تيسير العبور المرتقب على الطريق الوطنية 1، والاستفادة منه، وتشجيع نمو مراكز للخدمات على هذا المحور كل 100 إلى 150 كلم. مثل هذه المراكز مرجوة خاصة بين بوجدور والداخلة، حيث تمتد الطريق على 400 كلم دون مركز وسيط. أخيرا هناك هدف ثالث يبرره وجود مجال رعوي شاسع، وتثمين منتجات تربية الماشية بنظامها الواسع المبني على الترحال، دعما لاستمرار هذا الحضور البشري والخدمات العمومية في هذا المجال الكبير الممتد شرقا نحو كلتة زمور.

3. امتيازات، نقط الضعف، فرص ومخاطر

مكن التشخيص المفصل في تقرير المرحلة الثالثة (التصميم الجهوي لإعداد التراب) من إبراز النقط التالية:

- **. الامتيازات**

✓ الموقع على ط.و.1 ، يسهل التمويل، تصدير منتجات الصيد، وأنشطة اللوجستيك عموما ، كما تؤمن ربطا جيدا بالعيون والمطار؛

✓ ميناء عصري مجهز بشكل جيد للصيد الساحلي والتقليدي، مع قدرة احتياطية كبيرة ؛

✓ قرى صيد ذات إنتاجية جيدة من السمك الأبيض والرخويات؛

✓ آفاق تنمية الاستزراع المائي في المواقع التي حددتها الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية.

✓ مدينة مجهزة بشكل جيد، تتوفر على مناطق صناعية قريبة من الميناء؛

✓ إمكانية استعمال مياه البحر المعالجة و(مياه الفرشة في الجريفية) لأغراض حضرية وفلاحية؛

✓ منطقة شاسعة للرعي الطليق نسبيا ملائمة، لكن ذات كثافة ضعيفة جدا؛

✓ إمكانية الاستمرار في تطوير مواقع إنتاج الطاقات المتجددة الريحية والشمسية؛

- **. نقط الضعف**

✓ ضعف كميات تفريغ الأسماك السطحية الصغيرة لتنشيط سلسلة تثمين بعين المكان؛

✓ السوقين الحضري والإقليمي محدودين، معظم المنتجات السمكية تنقل إلى المناطق الحضرية بالمغرب أو يتم تصديرها؛

✓ ظهير قاحل وشبه فارغ من السكان؛

✓ قرى صيد مؤقتة غير مجهزة غير آهلة تقريبا؛

✓ مسافات كبيرة فاصلة بين مراكز النمو: العيون والدخلة.

- **الفرص**

✓ ارتفاع كميات منتجات الصيد؛

✓ إحداث مستوطنات بشرية على ط.و.1 تؤمن خدمات لقرى الصيد، للإنتاج الفلاحي وخدمة مستعملي الطريق؛

✓ تثمين مدارات لسياحة الصحراوية في المناطق الداخلية (خاصة في اتجاه كلتة زمور) على المدى البعيد.

- **. المخاطر**

✓ تركز السكان في مدينة بوجدور وإفراغ لباقي الإقليم؛

✓ استمرار مستوى عيش ضعيف لعدم التمكن من تثمين منتجات الصيد وتربية الماشية والزراعة.

4.السيناريو والمشاريع المقترحة لبوجدور

1.4 سيناريو بوجدور

لتحقيق هذه الأهداف الثلاثة في الإقليم، يجب أن تنصب العمليات الأولى على الأنشطة الاقتصادية للمدينة، للحيلولة دون تراجع السكان، ثم إحداث مراكز على ط.و.1 لتقديم الخدمات لقرى الصيد وتثمين منتجات تربية الماشية بشكل أفضل، والمنتجات الزراعية (حيث تتوفر المياه)، ثم توفير الخدمات الضرورية لمستعملي الطريق.

. عوامل حاسمة لتنمية إقليم بوجدور

إنعاش الصيد والصناعات التحويلية

يمثل الصيد محرك التنمية في بوجدور، فهو الذي كان سبب نشأة المدينة في الأصل. والميناء، الذي أنشأ لاستقبال 200000 طن، يستقبل كمية تقل عن 50000 طن حاليا، كمعدل للسنوات الأخيرة. كبحت هذه الكميات الضعيفة تطور الصناعة، فالكمية التي تحول بعين المكان لا تتعدى 6 ٪ من الكميات المفرغة[9]. لذلك لا داعي لتوسيع الميناء قبل أن تتضاعف أنشطة الإفراغ مرتين أو ثلاث مرات.

وحده ارتفاع الكميات المفرغة بصفة مستمرة كفيل بإنعاش هذا النشاط الصناعي، لعل المراجعة الجارية حاليا لمخطط أليوتيس ستقدم جوابا لهذه المسألة.

الشكل 13: الكميات المفرغة بالطن – بوجدور

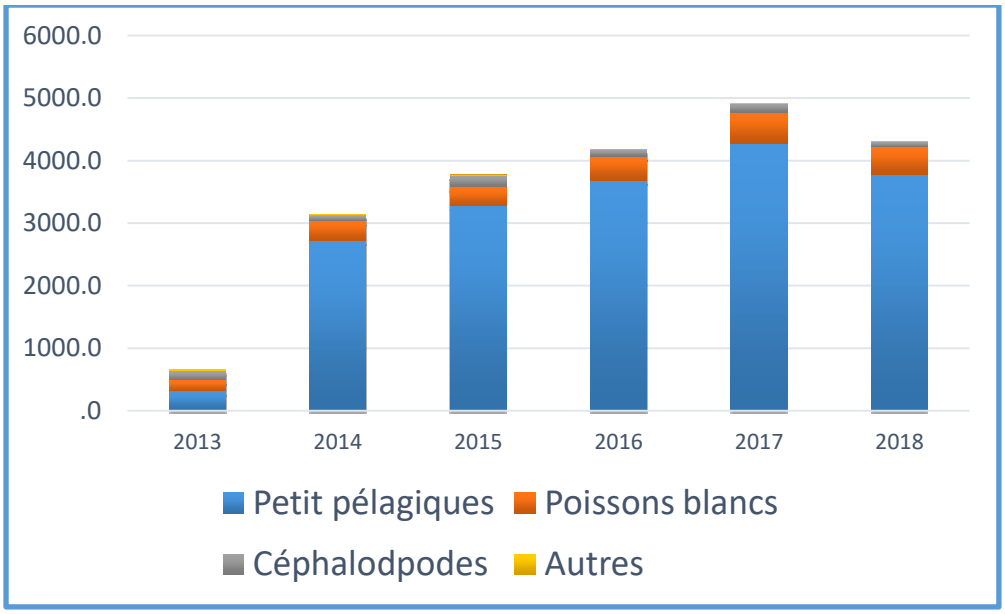

9- تقرير المرحلة الأولى تشخيص التصميم الجهوي لإعداد التراب ص 118.

الشكل 14: قيمة الكمية المفرغة – بوجدور

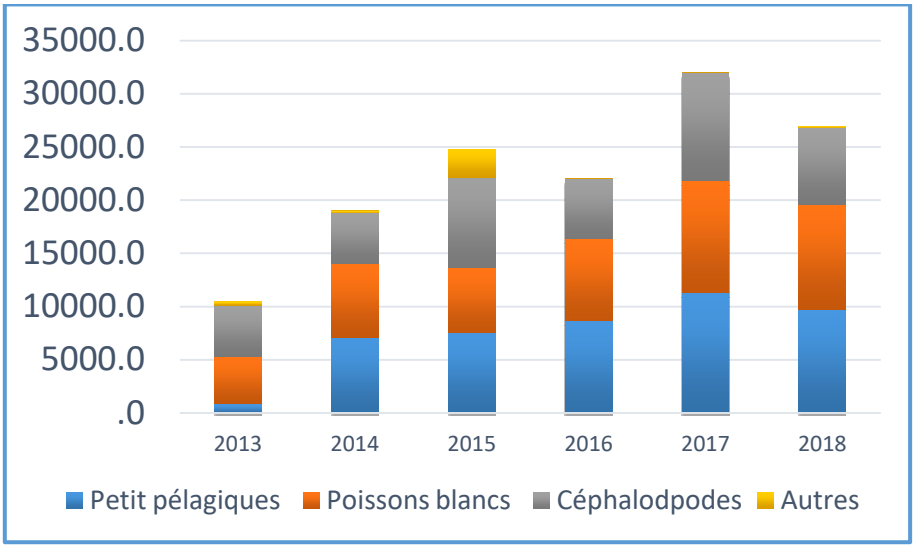

تساهم **قرى الصيد** بقسط يناهز بقيمته قيمة ما ينتجه ميناء بوجدور لكن بأنواع (السمك الأبيض والرخويات) تستوجب البيع بسرعة طازجة أو مجمدة. لا توجد سلسلة للتثمين، إنما بالنظر لأهميتها، يمكنها أن تغذي سلسلة لوجستية مندمجة بشكل أفضل. يجب أن تظل هذه القرى موضوع الأشغال المنتظرة لتسهيل نشاط الصيد (نقاط التفريغ المهيئة، أسواق السمك، غرف التبريد، إنتاج الثلج، مياه الشرب وإمدادات الوقود).

إطلاق مشاريع الاستزراع المائي في المواقع التي حددتها الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية، لكن لحد الآن الملاحظ عدم اقبال المستثمرين والمستغلين الخواص فعليا.

تثمين منتجات تربية الماشية

تمثل تربية الماشية المورد الثاني للدخل في الإقليم بعد الصيد، يرجع ذلك لانتشاره على مجال شاسع. يمكن تثمين منتجات هذا القطاع بتكييفها وتسويقها بشكل أفضل، إذا تيسر الوصول إليها بشق الطرق والمسالك. فألبان النوق ولحم الإبل ومنتجات الماعز تلقى طلبا متزايدا في سوق ما فتئت تتسع أكثر، بحيث تتجاوز الأقاليم الجنوبية. إن اختراق الطريق الوطنية 1 للجهة يحسن الولوجية شريطة أن تنجز طرق ومسالك ذات اتجاه شرق –غرب تيسر بلوغ مناطق الرعي.

إحداث دائرة سقوية بمياه الجريفية

توجد في الجريفية سديمة قابلة للاستغلال. يرتقب أن تقوم المديرية الجهوية للفلاحة بتهيئة دائرتين مسقيتين على مساحة 500 هكتار لكل دائرة، واحدة لإنتاج الأعلاف، والثانية تخصص لزراعات ذات قيمة مضافة عالية تتم في الدفيئات، موجهة للتصدير يقع هذا المشروع الهام جنوب بوجدور على مسافة 200 كلم، و40 كلم من ط.و.1، يثير هذا المشروع تساؤلات لا بد من استحضارها، تهم بعض الجوانب منها:

- بالنظر إلى موقع هذا المشروع في وسط غير آهل، منعزل وبعيد، يطرح مشكل استقرار اليد العاملة، لذا يلزم التفكير في إحداث مستوطنة جديدة لما يناهز 7500 نسمة؛

- الزراعة في الدفيئات وخارج التربة، نشاط متطور جدا، فهي لا تتطلب يدا عاملة وفيرة فقط، ولكن أيضا تقنيين ومهندسين زراعيين، وبيئة مضبوطة ومؤمنة، لاجتناب الطفيليات وأمراض النباتات، التي تحول دون قبولها في أسواق الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة؛
- أخيرا، بالنسبة للقسم الخاص بالمزروعات في الدفيئات، وهي تتطلب استثمارات كبيرة وعالية المردود، من المناسب والمنطقي أن تهيأ وتستغل من طرف شركات خاصة ومتخصصة.
- وعليه يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات بالنسبة لهذا المشروع:
- يتم إنجاز المشرع بصيغته الحالية، مع استثمار مهم من طرف الدولة لإحداث إطار للعيش في وسط قاحل، وضع قد يجعل جلب اليد العاملة صعبا، واحتمال عدم قبول أسرهم الاستقرار والعيش في هذا الموقع، وعدم اقدام المستثمرين الخواص على الاستثمار دون دعم من الدولة؛
- جلب المياه لموقع يتم اختياره قرب ط.و.1، حيث تتم تهيئة الدائرة المسقية واستقرار الساكنة بتيسير إقامة مستوطنة تستفيد من خدمات ط.و.1 والخط الكهربائي، موقع يمكن الساكنة من الجمع بين الاستفادة من النشاط الفلاحي وأنشطة مرتبطة بحركة السير والجولان، كما يمكنها أن تصبح نقطة دعم لقرى الصيد؛
- يقام القسم الموجه لإنتاج الزراعات العلفية بالجريفية، إذا كانت جودة التربة متميزة هناك، لكن نقل القسم المخصص للزراعة تحت الدفيئات إلى موقع بجانب ط.و.1 (حيث الإنتاج الكثيف يتم خارج التربة) وكذا المستوطنة البشرية.

خلال الورشة التشاورية الأخيرة التي عقدت بالإقليم اقترح تطوير هذا المشروع في موقع النويفض الذي يقع عند ملتقى الطريق المؤدية إلى الجريفية وط.و.1، وقد تم انتقاء هذا الموقع ضمن الدراسة الوطنية حول المراكز القروية الصاعدة (قيد الإنجاز)، ينسجم هذا الاقتراح مع السيناريو "ب" و"ت" أعلاه.

تطوير قطاع الطاقات المتجددة

تحظى جهة العيون الساقية الحمراء بميزات مهمة في إنتاج الكهرباء الريحية والشمسية، في هذا السياق تم بناء محطة للطاقة الشمسية (نور بوجدور)، وهناك محطة ثانية مرتقبة، كما توجد محطة ريحية كبرى مشغلة بأفتيسات (200 كيلو واط). يوجد ربط بالشبكة الوطنية، ومع الداخلة (قيد الإنجاز) سيمكن من استغلال رشيد لهذا المورد.

تحسين جاذبية المدينة

لقد بذلت جهود معتبرة لتأهيل مدينة بوجدور، التي تتوفر حاليا على بنيات تحتية تقنية (ربط بشبكات الماء الشروب والصرف الصحي والكهرباء والطرق والفضاءات العمومية) جيدة وتستجيب لحاجات الساكنة. لكن لضمان مستقبلها "كمدينة/ محطة" على المحور الطرقي " عابر الصحراء" والرفع من رضى الساكنة على إطار عيشهم، يستحب الزيادة في تحسين جودة الفضاءات العمومية بمزيد من التشجير وتحسين فضاءات الترفيه، تهيئة شواطئ وتيسير إقامات للإيواء استجابة لحاجات السياح العابرين.

تثمين المحور الطرقي (ط.و.1)

على طول المسافة بين بوجدور والداخلة (400 كلم) لا توجد مراكز، يمثل هذا الغياب عقبة في وجه عمليات جمع المنتجات الفلاحية (حيوانية أو زراعية) وتوفير خدمات قريبة نسبيا لمربي الماشية الرحل ولقرى الصيد. كما يفوت فرصة إمكانية الإفادة من حركة السير والجولان على ط.و.1، وتقديم خدمات لهم. إن التأليف بين المؤهلات الفلاحية (الزراعية والحيوانية) والخدمات، أساس مشجع لإحداث مستوطنتين أو ثلاثة على هذا المحور الطرقي.

2.4. المشاريع المقترحة لإقليم بوجدور

فيما يخص المشاريع، يمكن اقتراح اللائحة التالية:

- **إكمال تجهيز مدينة بوجدور** بوضع برنامج مهم للتشجير لمحيط المدينة (الحماية من الرياح) وأحيائها. هذا برنامج مستمر لمدة طويلة (ليس من السهل إنماء الشجر في مثل هذا الوسط)، ويتطلب استثمارات وكميات من المياه مهمة، قد يتجاوز قدرات الجماعة لذا يجب ان يكون مدعما من الدولة والجهة والمديتة. وقد شرع في إنجازه من قبل المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر على مساحة 20 هكتارًا.
- **تثمين العناصر الثقافية والترفيهية** التي من شأنها تشجيع مستعملي ط.و.1. على اتخاذ بوجدور مرحلة للاستراحة: تثمين منارة المدينة، تهيئة شاطئ، فضاء لسيارات التخييم (coming-caristes) ...؛
- **بحث كيفية إعادة نتشيط الصيد والصناعة التحويلية واللوجستيك**، في إطار مخطط أليوتيس2.
- **تحديد الحاجات الاجتماعية الحقيقية لقرى الصيادين** وسبل الاستجابة لها من خلال مراكز تحدث على ط.و.1 لتخدم في نفس الوقت مشاريع الفلاحة الكثيفة ومستعملي الطريق. بناء على المعرفة الحالية التي تشير إلى الحاجة لهذه المراكز، يمكن اقتراح مركز مقابل لأفتيسات، وآخر مقابل الجريفية لتطوير الدائرتين المسقيتين. الهدف هو تطوير مستوطنات متعددة الوظائف، قابلة لحياة مستمرة بدل حصرها في تلبية حاجات مؤتة ومنعزلة.
- **تحديد المناطق الجيدة لرعي السائمة (الطليق)**، وتوفير خدمات مواتية ومرافق تمكن من جمع وتثمين المنتجات (ألبان ولحوم)، تأمين نظام متنقل لتوريد القطعان وتأمين خدمات أساسية (ماء، وقود) باستعمال وسائل متحركة؛
- **تهيئة الطرق الجهوية والإقليمية** لتيسير الولوج وجمع المنتجات وخفض كلفة النقل، كأولوية في هذا المحور، تهيئة 50 كلم من الطريق الإقليمية بوجدور –كلتة زمور، فيما مقاطع أخرى تتم تهيئتها بناء على نتائج دراسة نقط تركز القطعان؛

- **تحسين الطرق الرابطة بين ط.و.1 وقرى الصيد؛**
- على المدى البعيد، يتم بحث إمكانات تطوير محاور الطرق، **العيون– كلتة زمور عبر بوكراع وبوجدور كلته زمور**، والسمارة كلتة زمور عبر أمكالة وتمديدها نحو بئر أم قرين، لإحياء محور السياحة الثقافية نحو واحة أدرار؛
- على المدى البعيد، تنجز دراسة جدوى منطقة كبرى للسياحة الصحراوية حول كلتة زمور وامتدادها جنوبا في اتجاه أدرار سطف (جهة الداخلة وادي الذهب).

الفصل الرابع : مجال مشاريع السمارة

1 عناصر محددة للتطور المستقبلي

1.1 مدينة إدارية في وسط صحراوي

تحتل السمارة موقعا مركزيا في إقليم صحراوي الطابع شاسع المساحة، شبه فارغ من السكان، تأثر منذ ما يزيد عن أربعة عقود من وضع سياسي غير مشجع على التنمية.

للمدينة موقع استراتيجي كمكان لقاء متميز ذي رمزية روحية قوية، يجسدها وجود العديد من الزوايا، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، سيدي أحمد العروسي وسيدي أحمد الرقيبي وماء العينين. بنيت المدينة الحالية عذاة عودة الأقاليم الجنوبية للوطن الأم. فشهدت إعمارا سريعا قبل 1994، إذ شكلت ملاذا آمنا للرحل إبان فترات الاضطرابات، إضافة لعودة أبناء المنطقة من مختلف مناطق المملكة. يوضح الجدول الموالي تطور السكان حسب الإحصاءات العامة للسكان والسكنى.

الجدول 12: سكان إقليم السمارة 1982 – 2014

الإقليم	الجماعات	1982	1994	2004	2014
السمارة	السمارة		28750	33910	50016
	أمكالة		1960	860	107
	حوزة		2940	2398	169
	اجديرية		2195	2000	248
	س. أ. لعروسي		1215	1820	269
	تفيراتي		2666	3092	55
مجموع الإقليم		**20420**	**39726**	**44080**	**50864**

المصدر: الإحصاء العام السكان والسكنى

تختلف الأرقام التي تفضلت المندوبية السامي للعيون بموافاتنا بها عن الاحصاءات التي نشرها المندوبية السامية للتخطيط مؤخرا، بدون توضيح هذه الاختلافات (لعل تفسيرها يكمن في صعوبة إحصاء الساكنة المتناثرة والتي تتنقل في مجالات شاسعة). نقوم فيما يلى بإعادة تقديم البيانات التي قدمتها المندوبية السامية للعيون.

سكان السمارة حسب المندوبية السامي للعيون

	1982	1994	2004	2014
جماعة السمارة	17753	28750	40347	57035
الجماعات القروية	2487	10976	20079	8979
مجموع الإقليم	20240	39726	60426	66014

هذه الأرقام مفاجئة، خاصة تلك التي تشير إلى التقلبات المهمة لسكان البوادي، وتشهد على صعوبة ضبط هذه الحركات بدقة.

يتعلق الأمر بمدينة أحدثت بتمويلات جلها من تحويلات الدولة، بدون بنية اقتصادية محلية حقيقية. من هذا المنظور، تعتبر إنجازا باهرا، لدرجة جعلت أحد أبرز الخبراء في الأقاليم الجنوبية، ينوه بهذا الإنجاز ويعبر بحماسة كبيرة سنة 1998 بنعتها " أنها صحراء السنة 2000"[10] كما لاحظ بدقة بأن هذه المدينة الحديثة والمجهزة بشكل جيد ستصبح ملتقى كبيرا لهذا الجزء من الصحراء، بين ميناءي طانطان والعيون من جهة، والحدود الجزائرية والموريتانية (تيندوف وأم قرين) من جهة أخرى، في اتجاه الشرق والطريق التاريخي الرابط بين كليميم (واد نون) وأدرار في اتجاه الجنوب.

هذا الموقع غني بمؤهلاته ورمزيته، لكنه يبقى رهين بتطبيع الوضعية السياسية. معطى يجب استحضاره في خطة تنمية هذا الإقليم أكثر من غيره.

أما بادية الإقليم، فتبدو اليوم شبه فارغة من السكان، كما يتضح من نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى إذ لم يتجاوز عددهم 850 نسمة موزعة على مساحة تتجاوز 60000 كلم^2 أي بكثافة تصل 0،014 نسمة / 100 كلم^2[11]. لذا فالنشاط المتاح اليوم هو الرعي الطليق بنظام الترحال لأن الجماعات الترابية ذات الطابع القروي لا تتوفر على أعداد كافية من الساكنة المقيمة فيها، بحيث لا يمكن إقامة مرافق وتجهيزات وتشغيلها بنجاعة (تعليم، صحة)، ناهيك عن الخدمات الخاصة.

2.1. البنيات التحتية والمرافق تستجيب للحاجات الحالية

بالنظر لدورها الاستراتيجي وطنيا وموقعها الحدودي، وبالنظر إلى بعدها وطبيعة بيئتها الصحراوية، فإن السمارة مجهزة بشكل جيد.

ترتبط السمارة بالشبكة الوطنية بطريقين معبدتين، واحدة في اتجاه طانطان، والثانية في اتجاه العيون، يتم حاليا إصلاحهما وتجديدهما كليا، في إطار البرنامج التعاقدي. يخدم هذان المحوران 99 ٪ من سكان الإقليم. أما الطرق الأخرى المتجهة نحو الحدود الجزائرية والموريتانية، فلا تستعمل إلا ناذرا، سيتطلب إصلاحها؛ حالما يكون ذلك ممكنا؛ استثمارات ضخمة.

10– أنطونيو غودي. " الغرب الصحراوي الكبير لجنوب المغرب وشمال موريتانيا". 1998، ص 183.

11– إذا اعتمدنا إحصاءات مندوبية التخطيط العيون، فالعدد المطلق يرتفع كثيرا لكن الكثافة تبقى ضعيفة جدا (0،15 نسمة/كلم2). يبقى التأويل نفسه في هذا المجال الشاسع المأهول بشكل ضعيف جدا.

تتزود مدينة السمارة بالماء الشروب عبر الرفع من كميات الماء المعالجة من سديمة سيدي الخطاري، يمكن لهذه الكميات الحالية تكفي لمدة طويلة نسبيا،(على الأقل 2030 وفقًا للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب) خاصة إذا بقي النمو الديمغرافي في مستواه الحالي. كما تتوفر المدينة على شبكة للصرف الصحي تغطي جل أحياء المدينة، ومحطة لمعالجة المياه العادمة قيد الإنجاز.

ترتبط المدينة بالشبكة الكهربائية الوطنية بخط (60 كيلو فولط) يأتي من العيون، وهو كاف لتغطية الحاجات.

في المقابل هناك مركزان لجماعتين "قرويتين" فقط (سيدي أحمد لعروسي وامكالة) يتوفران على شبكتي الماء الشروب والكهرباء. فيما لا توجد هذه المرافق في باقي الجماعات بالنظر لعدد سكانها القليل.

3.1. عوامل تنمية السمارة

يتسم إقليم السمارة بتفاوت كبير بين مدينة مجهزة بشكل جديد، باعتبار تطورها وحجمها وموقعها في وسط صحراوي. إذا قورنت بمدن من نفس الحجم شرق وجنوب سلسلة الأطلس، أو مع مدن ثانوية في موريتانيا والسنيغال، تبدو السمارة مدينة استثنائية. في المقابل تتوسط منطقة صحراوية مؤهلاتها التنموية تبقى ضعيفة.

في هذه الوضعية المتناقضة، يمكن تصنيف مشاريع تنمية واقعية إلى صنفين: مجموعة أولى قابلة للإنجاز في الوضعية الحالية، وتتركز حول الحفاظ على المرافق الموجودة وتحسين المرافق والنسيج الحضري لمدينة السمارة. وصنف ثان من المشاريع يمكن إنجازها وتطويرها لاسترجاع وبعث وظيفة السمارة كملتقى جهوي، وهذا لأجل غير مضبوط كي يكون بالإمكان برمجته.

لقد أكد "النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية" هذا الغموض بوضوح، حيث كانت المكانة التي خصصت للسمارة متواضعة، إذ جعلها تنحصر في تثمين منتجات الرعي، وهذا يمكن تطويره حالا، تطوير أنشطة السياحة البيئية لتصبح فيما بعد حلقة ربط بالصحراء الكبرى الإفريقية، في انتظار هذه المرحلة، سيكون من الحكمة توجيه الجهود لتحسين البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية (تقرير المجلس إج. إق.ب. ص 72) تحسين تشغيل الشباب والنساء (نفسه ص 70) وحماية المنظومة البيئية الهشة، المراعي والمحميات (نفسه ص.ص 80-82).

هناك بعض الأنشطة تحظى بامتياز طفيف في السمارة، أهمها تتمثل في السياحة الثقافية، التي يمكن أن تستند على التراث الأركيولوجي الغني (خاصة مواقع النقوش الصخرية)، والسياحة الصحراوية الرياضية والاستكشاف (مدارات طويلة في الوسط الصحراوي).

2. التطور الديمغرافي والحاجات المستقبلية

1.2. التطور الديمغرافي

بعد مرحلة التطور السريع الناتج عن الهجرة الكبيرة لساكنة الجماعات "القروية" وعودة عدد من أبناء المنطقة من باقي مناطق المملكة، استمر نمو المدينة بوتيرة تقارب النمو الطبيعي بين 1994 و2004، وأكثر قليلا من المعدل منذ 2004. ترجع هذه الحيوية للأدوار التي تقوم بها المدينة إداريا، وكقاعدة خلفية لمنطقة حدودية.

يرشح من تحليل البنية العمرية للسكان أن وتيرة النمو لن تشهد زيادات كبيرة، يرجح أن تبقى في نفس المستوى. لا يوجد في ظهير المدينة أعداد كبيرة من السكان يمكن أن يمثل خزانا يمكن أن يغذي حركة هجرة نحو المدينة أو الهجرة من باقي مناطق المملكة أمر غير وارد، بالنظر للقاعدة الاقتصادية المحدودة، عدا تعيين الموظفين أوفي إطار إعادة انتشارهم.

فانتعاش النمو الديمغرافي رهين بظروف لا يتحكم فيها التصميم الجهوي لإعداد التراب.

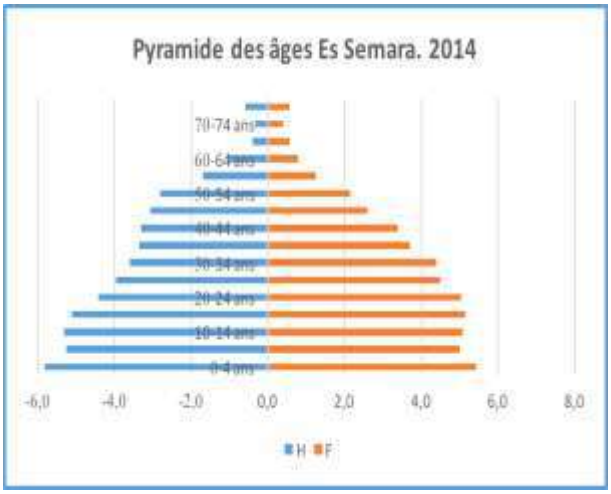

الشكل15: هرم أعمار السمارة 2014

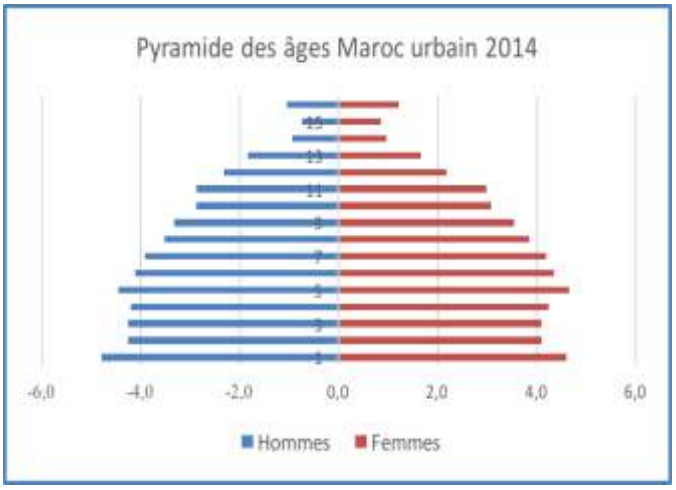

الشكل 16: هرم أعمار المغرب الحضري

2.2. التشغيل والبطالة في السمارة

في ظل هذه الشروط يبدو أن تقدير توقعات النمو الديمغرافي لمدينة السمارة صعب للغاية بسبب الفجوة الكبيرة جدًا بين الأعداد (50516) وتلك التي أشارت إليها المندوبية السامية للعيون (57035). ومع ذلك، تظهر السلسلتان نموًا قويًا بين عامي 1994و 2014، تجاوز 40٪. هل سيستمر هذا النمو الاستثنائي في المستقبل؟. إذا استندنا على القاعدة الاقتصادية الصغيرة نسبيًا للمدينة، فإن الفرضية الأكثر احتمالا، تقوم على أن النمو سيكون ضعيفا، لكن نمو الأنشطة سيكون كافيا لخفض البطالة إلى مستوى مقبول، سواء بالنسبة للذكور أو بالنسبة للإناث. من ناحية أخرى، إذا كان نمو المدينة يتم من خلال دورها الإداري ووظيفتها كقاعدة خلفية للمنطقة الحدودية، فإن المستقبل يظل غير متوقع إلى حد كبير.

الجدول التالي مبني على افتراض النمو المعتدل، مدعوما بالنمو الاقتصادي والعودة إلى التوظيف الكامل. وهو هدف طموح.

الجدول 13: فرضيات نمو السكان والتشغيل

السمارة	وضعية 2014 الإحصاء العام للسكان والسكنى			تقديرات 2030		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
مجموع السكان	25085	24931	50016	26500	26500	53000
نسبة + 15 سنة	67،4	68،9	68،2	70	70	70
عدد + 15 سنة	16907	17177	34111	18550	18550	37000
نسبة النشاط	72،3	20،3	46،1	75	30	52،5
عدد النشيطين	12234	3493	15727	13913	5565	19478
نسبة البطالة	17،7	57،8	26،6	10	15	11
عدد العاطلين	2165	2019	4183	1391	835	2226
عدد النشيطين المشتغلين	10069	1473	11542	12522	4730	17252
عدد المناصب الجديدة المحدثة				2453	3257	5710

المصدر: إ. ع. س.س.2014، 2030 تقديرات مكتب الدراسات

لتحقيق هذا الطموح، يجب إحداث 570 منصب شغل سنويا، بناء على التطور السابق، يبدو تحقيق هذا الهدف متعذرا في الظروف الحالية خاصة بالنسبة للإناث.

لذا يحتمل ألا يعرف عدد السكان ارتفاعا، وجزء منه قد يهاجر نحو مراكز ومدن أخرى أكثر حيوية، بحيث يبقى عدد السكان في حدود 50000 نسمة، ولتحريك نسبة البطالة العامة نحو مستوى 15٪، وعليه يجب إحداث 500 منصب شغل سنويا، وهو هدف يحتمل ألا يحقق.

فاقتصاد المدينة مرتبط بشكل وثيق بتحويلات الدولة التي تشغل 46 ٪ من النشيطين المشتغلين، بينما يرتبط النمو بالقطاع الخاص مستقبلا، وهو أمر غير محتمل قبل التطبيع[12].

في هذا السياق تركز خطة واقعية، على المديين القريب والمتوسط على تحسين حالة البنيات التحتية ومرافق المدينة – ذات عدد سكان مستقر- لجعلها أجود لساكنتها أولا، وتهيئها لدورها المرتقب كملتقى ومركز موصل بالنسبة للعيون في دورها كمجمع إفريقي في اتجاه المناطق الداخلية.

12- نفس الخلاصات توصلت إليها الدراسة المتعلقة ببرنامج التنمية الجهوي " تقرير التشخيص".

3. سيناريو للسمارة

1.3. الاستمرار في تجهيز المدينة

كما سبق ذكره، فإن مستوى تجهيز المدينة مرض جدا بالنظر إلى حجمها الديمغرافي[13]. عند إنجاز الجزء المكمل للبرنامج التعاقدي، ستتوفر السمارة على كل مرافق عواصم الأقاليم، بما فيها تلك الأكثر سكانا. تجد هذه الحالة تفسيرها في البعد الجغرافي والوظائف الخاصة التي تنهض بها السمارة، تكمن محدودية هذه الوضعية، حتى تشتغل هذه التجهيزات المركزية بشكل جيد، في حجم سكاني مهم.

وعليه، وخلال العقد المقبل يجب **تصور وإعداد نموذج تنمية بدون نمو** (أو بنسبة نمو ضعيفة). فيما يلي نفصل الخطوط الكبرى لهذا النموذج.

- ✓ **إكمال تجهيز المدينة وتحسين أحيائها ومشهدها الحضري**. يهم الأمر في هذا الباب حل مشكل السكن الاجتماعي (لمواصلة معالجة ما تبقى من أحياء السكن غير اللائق و"المخيمات" القديمة)، استكمال إنجاز شبكتي الماء الشروب والكهرباء (لتحقيق نسبة ربط 100٪، بعدما كانت 80 ٪ سنة 2014). يمكن بذل مجهود مهم لإحداث حزام أخضر(مشروع بمساحة 200 هكتار في المرحلة النهائية منها 180 هكتار مغروسة) وتشجير شوارع المدينة والمساحات الخضراء باستعمال المياه المعالجة في المحطة المرتقبة، وكمية من المياه العذبة إن أمكن.
- ✓ . **تطوير الأنشطة الجامعية والتكوين المهني**.
- ✓ تكثيف عمليات **حماية وتثمين البيئة الصحراوية** (حماية المراعي، استعادة الوحيش المحلي إلى الطبيعة...) يبدو أن هذا القطاع، الذي يندرج في البرنامج التعاقدي، يمكن تقويته على مستوى إقليم السمارة؛
- ✓ **تطوير دوائر مسقية صغيرة** انطلاقا من سدود تلية صغيرة؛
- ✓ **تثمين التراث الأركيولوجي والثقافي** عبر إحداث مركز بحث متخصص في هذا الميدان، في الكلية متعددة الاختصاصات (قيد الإنجاز)، تحديد وتشوير وتأمين مدارات سياحية لاستكشاف وزيارة هذه المواقع الأركيولوجية، إحداث مآوي على هذه المدارات؛
- ✓ تحديد مدارات استكشافية ورياضية (بسيارات الدفع الرباعي)، مثلا اعتماد المسارات "باريس دكار" (في اتجاه الداخلة وأوسرد) "سباق إفريقيا إيكو" والتعريف بهما. وطبع ونشر خرائط لشبكات الطرق تمكن من البقاء في المناطق والمسارات المحددة و"الآمنة". الترويج للطريق العيون– السمارة– طانطان كمسار للسياح المستعملين لسيارات التخييم بديل عن محور ط.و.1. تجهيز المدار السياحي الصحراوي بطول 400 كلم الذي تم تحديده وتسويقه ؛

13 – هناك ثلاثة أقاليم فقط أقل سكانا من السمارة: أسا الزاك، طرفاية، أوسرد.

- ✓ **تقوية ربط السمارة**، الذي سيتحسن قريبا عقب الانتهاء من أشغال تهيئة محوري السمارة- العيون السمارة طانطان، وبرفع عدد الرحلات الجوية بين مطارها ومدن العيون وأكادير ومراكش؛
- ✓ تتميز هذه المشاريع بكونها تحقق منافع فورية للسكان – على المديين القريب والمتوسط- وتمكن من إعداد المدينة لاستغلال الفرص المتاحة لها على المدى البعيد.

2.3. الاستعداد للتحول إلى ملتقى المناطق الداخلية للجهة

على المدى البعيد، يتمثل المشروع الكبير في فتح الطرق نحو موريتانيا واستعادة الربط التقليدي في اتجاه أدرار، عبر أمكالة، بئر أم قرين والزويرات التي شكلت المحور الرئيسي لطرق القوافل العابرة للصحراء، قبل إحداث المحور الساحلي. كما سيكون من المفيد الربط مع المناطق الجزائرية المجاورة. بناء على هاتين الفرضيتين، يمكن للسمارة – كمركز وملتقى تاريخي لقبائل الرقيبات – أن تصبح نقطة مركزية وفضاء لوجيستي جهوي.

على المدى البعيد، وبعد إعادة فتح الحدود، يجب:

- **إعادة بناء الطرق نحو موريتانيا والجزائر**: طريق أو مسار جديد إلى أمكالة وبئر أم قرين، الطريق الوطنية 5 في اتجاه كلتة زمور، ومنها نجو أم قرين، والطريق الوطنية 14 مقطع السمارة- المحبس، في اتجاه تندوف؛
- تطوير **فضاء لوجيستي طرقي وجوي** لتأمين وظيفة إعادة توزيع السلع لظهيرها الصحراوي.

يتأثر هذا المستقبل بتقلبات تجعل اليوم توقعه أمرا صعبا، لكن مشاريع المرحلة الأولى مهمة لكونها تحافظ على جودة المدينة وقدراتها التنافسية.

الفصل الخامس: مجال مشاريع إقليم طرفاية

1 . عناصر محددة للتنمية المستقبلية

1.1 مجال مشاريع قليل السكان –تهيكله الطريق الوطنية 1 بشكل جيد

بخلاف مجالات المشاريع الأخرى التي تتركز في مدينة واحدة، يتكون إقليم طرفاية من مدينتين صغيرتين نشيطتين (طرفاية وأخفنير)، بالنظر إلى حجمهما، وقريتين تحافظان بالكاد على سكانهما بفضل استغلال الملح (والطاقة الريحية)، كليهما توجدان على ط.و.1. وجماعة واحدة في الداخل، شبه فارغة من السكان. يتعلق الأمر بأحد أصغر أقاليم المملكة سكانيا، يمتد على مساحة 13000 كلم^2، تتوزع على مسافة 200 كلم. يبقى مستوى العلاقات الوظيفية بينها محدودا، وإن كانت مرتبطة بشكل جيد عبر ط.و.1.

الجدول 14: سكان إقليم طرفاية 1994 –2014

الإقليم	الجماعات	1982	1994	2004	2014
طرفاية	طرفاية		4506	5615	7986
	أخفنير		1334	1583	2280
	طاح		563	1255	1516
	الدورة		966	878	1095
	الحكونية		882	1089	151
مجموع الإقليم		**–**	**8251**	**10420**	**13028**

ملحوظة: أحدث الإقليم سنة 2009. قبل هذا التاريخ كانت الجماعات تابعة لإقليم العيون.

كانت طرفاية المدينة الرئيسية خلال فترة الحماية الإسبانية، بسبب قربها من جزر الكناري، بحيث كانت أكثر ارتباطا بالأرخبيل. لذا بقي هذا التوجه نحو فويرتيفونتورا منذ تلك الفترة ، لكن ترجمته في الواقع عبر خطوط نقل بحرية لم يكن يسيرا، لصعوبة الولوج للميناء تارة ولكن لضعف مردوديته.

يقع الإقليم كله في ممر الرياح. لقد أخذ استغلال الطاقات المتجددة انطلاقة كبرى.

2.1 وضعية البنيات التحتية والتجهيزات

يستفيد الإقليم من بنيات تحتية مهمة: الطريق الوطنية 1. حيث الأشغال جارية لتحويلها إلى طريق سريعة، كما يرتبط بالشبكة الوطنية للكهرباء بخط من فئة 400 ك. ف، محطات ريحية مهمة بأخفنير (200 ميغاوات) وطاح (300 ميغاوات)، وميناء طرفاية.

على المستوى الجهوي، يمكن إضافة الطريق الساحلية بين طرفاية وفم الواد، والطريق الرابطة بين العيون والحكونية، إضافة إلى وحدات لإنتاج المياه من خلال المعالجة بكل من أخفنير وطرفاية، للاستعمال الحضري، وفي الداورة لتزويد المركز، وفي الحكونية للاستعمال الفلاحي.

يلاحظ على مستوى هذه المراكز تباينا واضحا في مستوى تجهيزها بالبنيات التحتية، كما يوضح الجدول الموالي:

الجدول15: وضعية البنيات التحتية والتجهيزات بجماعات إقليم طرفاية، 2014

٪ الأسر	طرفاية	أخفنير	طاح	الداورة	الحكونية*
ربط بالكهرباء	97	84	39	50	44
ربط بالماء الشروب	95	78	37	50	44
صرف صحي	80	2	0	0	44
تلفاز	93	70	58	59	4
ثلاجة	79	65	37	44	0

المصدر: إ.ع.س.س:2014

*إشارة: تضم جماعة الحكونية 151 نسمة، 28 أسرة الشيء الذي يقلل من أهمية النسب المسجلة بها، 44٪ تعني 12 أسرة.

استفادت كل من جماعة طرفاية وأخفنير من استثمارات مهمة. ستتوفر طرفاية على محطة جديدة لتحلية مياه البحر سنة 2021 والتي ستغطي حاجاتها من هذه المادة حتى 2030. كما أن مياهها العادمة ستتم معالجتها في المحطة قيد الإنجاز حاليا. أما أخفنير فتتوفر على محطة لمعالجة مياه البحر، شبكة الصرف الصحي في طور الدراسة. يتزود "طاح" بالماء انطلاقا من طرفاية، وفي الداورة توجد محطة صغيرة لمعالجة المياه (تنقيتها من الأملاح الزائدة بطاقة 3 ل/ث)، وتشتغل منذ 1975. فيما يخص الحكونية مطلوب إنجاز دراسة لتزويدها بالماء الشروب.

يجب تصحيح هذه التفاوتات. بالرغم من قربها من طرفاية والعيون، فإن "طاح" والداورة هما الجماعتان الأقل تجهيزا، من بين كل الجماعات التي تمر بها ط.و.1. على مستوى الجهة، وبالرغم من استقرار ساكنتها.

3.1 عوامل تنمية إقليم طرفاية

من بين عوامل تنمية هذا الإقليم، كما أجمعت كل الدراسات السابقة بما فيها النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية، يذكر: (1) القرب من جزر الكناري، (2) تطوير السياحة، (3) تثمين منتجات تربية الماشية، (4) الصيد وتربية الأحياء المائية. يتم بحث هذه الميادين الأربعة بعمق.

التكامل مع جزر الكناري تتم إثارة القرب من الكناري، في نفس الوقت الذي تثار فيه مسألة إفراغ الميناء من الرمال. من المؤكد أن لهذه الجزر مؤهلات سياحية هائلة، فهي تجذب سنويا أعدادا تتجاوز عدد السياح الوافدين إلى المغرب. (15 مليون / سنويا). جلهم يقصدون جزر تينيريف وكران كناريا ولانزاروت. مدة الإقامة السياحية طويلة (أسبوع

على الأقل، غالبا تتراوح بين 10 و15 يوما)، يتم حجز المدة يكون شاملا. على مستوى التنقل، تغلب عليه الرحلات مخفضة الثمن. كما أن المسافة بين هذه الجزر ومصادر السياح لا تتعدى 4 ساعات. لكل جزيرة مطارها، لكن جل الرحلات تفد إلى لاس بالماس، ثم يتم التنقل إلى باقي الجزر عبر رحلات جوية داخلية والعبارات.

يمكن اعتبار قرب جزيرة فويرتيفونتورا بمثابة فرصة، لكن أيضا تهديد ومنافسة. على مستوى السياحة الاستحمامية، تمثل هذه الجزيرة منافسا قويا، بميزات مؤكدة: توفر الرحلات الجوية مخفضة الثمن، شواطئ ذات جودة رفيعة، وسمعة جيدة فيما يخص رياضات التزحلق، تجهيزات فندقية وفاعلين سياحيين منظمين جيدا، وطبعا الانتماء للفضاء الاقتصادي الأوربي.

إذن لن يكون ممكنا جذب سياح الكناري إلا إذا تحقق شرطان:

- تقديم منتج سياحي صحراوي متميز، ومختلف جدا عما يمكن أن تقدمه جزيرة فيرتيفونتورا. يجب أن يتم بناء هذا المنتج بعناية في شكل مدارات سياحة بيئية في الصحراء. وهو غير موجود حاليا، لكي تكون له مكانة في السوق، لابد من إيجاد فاعل محترف للتعريف به والترويج له.
- إيجاد شراكة حقيقية مع فاعلين كناريين مقتنعين بأن هذا التمديد يقدم قيمة مضافة لما يعرضونه من منتجات، أكثر منه تمديد لمدة الإقامة فقط في الجزيرة، رغم تعقد تنظيم مثل هذه العملية على المستوى اللوجيستي.

لهذين الشرطين متطلبات متعددة، وما لم تحقق، فسيكون أمل توافد " فائض السياح" إلى شاطئ طرفاية ضعيفا.

فيما يخص السياحة الاستحمامية الوطنية، لا تبدو الشروط التنافسية في صالح الإقليم، بالنظر لوجود عرض وافر في مناطق أخرى من البلاد، مجهزة بشكل أفضل سهلة الوصول (أكادير، شاطئ أكلو، ومير اللفت). لعل صعوبة استكمال وتسويق محطة "الشبيكة"[14] الذي بدأته مجموعة دولية مجربة وذات إمكانيات، في موقع رائع، كاف لتوضيح مدى العقبات

والصعوبات التي تحول دون إقلاع السياحة الاستحمامية في الأقاليم الجنوبية. من الممكن أن تحقق طرفاية ميزة سياحية بفعل وجود رياح قوية، و توظيفها في رياضات التزلج باللوح (رياضة ركوب الأمواج شراعيًا، وما إلى ذلك) وخاصة للرياضيين المحليين، غير أن هذه الأنشطة لا تجتذب حشودًا كبيرة، خاصة في المواقع التي لا توجد بها مناطق كثيرة لجذب السياح.

في ظل هذه الظروف، يبدو أن الخيار الواقعي على المدى القريب، يتمثل في الارتكاز على جاذبية المتنزه الوطني اخنيفيس، ذي الأهمية الكبيرة، لكنه لا يزال يحتاج لتثمين أكثر،[15] من خلال مدارات سياحية صغيرة ،متميزة ، ونموذجية، مدتها يومان أو ثلاثة أيام، جيدة التجهيز محكمة التنظيم، تتضمن قضاء ليالي في الخيام، التنقل على الجمال، سيارات الدفع الرباعي، على منوال ما يجري انطلاقا من المحاميد ودرعة.

14– إضافة إلى مشروع الشاطئ الأبيض، الذي كان جزءا من المخطط الأزرق وكان مبرمجا تسويقه ابتداء من 2010 .

15– رغم الجهود المعتبرة التي تقوم بها " شبكة جمعية اخنيفيس.

فيما يخص نقل السلع، إلى جزر الكناري، يمكن بناء فرضية أن هذه الجزر مهتمة باستيراد سلع مغربية فلاحية. لكن حسب معرفتنا لم تطرأ تغيرات على السوق حتى الآن، بإمكانها الدفع في اتجاه إحداث ربط مباشر مع فويرتيفونتورا.

في الاتجاه الآخر، لا يستورد المغرب شيئا يذكر من جزر الكناري، وتبقى حركة النقل الوحيدة متمثلة في المغاربة المقيمين في الخارج، وهي حركة غير كافية لتبرير هذه الخدمة طوال السنة.

في المقابل، عرف ميناء طرفاية عمليات صيانة وتحديث مهمة، جعلته مؤهلا لاستقبال العبارات في ظروف عادية، يبقى إذن، فتح خطوط نقل بحرية، رهين بمردودية مشروع من هذا القبيل قد يجذب اهتمام مستثمرين خواص. إن دعم الدولة لمثل هذا المشروع ممكن لكن على أساس دراسة دقيقة لجدواه الاقتصادية والاجتماعية، حتى الآن لا نتوفر على أية معطيات في هذا الصدد[16].

الفلاحة (الزراعة وتربية الماشية)

يستغل جل مجال الإقليم إن لم نقل كله في الرعي، إذ يجوب القطيع بطاحها، التي يقطنها عدد قليل من السكان – كما بين إحصاء السكان 2014 – الذين يقومون برعي قطعان الماشية باتباع نظام رعي طليق. وقد بذلت جهود كبيرة، للرفع من مردودية هذا النمط من تربية الماشية، وستستمر مستقبلا، من خلال تحسين صحة القطيع وتيسير تنقلاته صوب المراعي الجيدة بتوفير خزانات ماء متنقلة، وتثمين جيد للمنتجات (الألبان واللحوم).

يوجد بالحكونية مشروع دائرة مسقية تغطي مساحة 40 هكتارا، تستعمل مياه باطنية، يمكن توسيع المساحة إذا نجحت التجربة، أنشأت تعاونية لاستغلاله، تخصص هذه المساحة لإنتاج الزراعات العلفية، المنتج سينقل إلى طرفاية لتغذية الإبل الراجنة. إن مثل هذه المشاريع، ممكنة تقنيا، أما الصعوبة فتكمن في توفير يد عاملة مستعدة للإقامة بشكل مستمر، مع أسرها، في مجال قليل السكان قاص.

الصيد

يمثل الصيد إحدى الأنشطة المعهودة في هذا الإقليم، لكنه لن يتطور كثيرا، فالميناء رغم الأشغال التي شهدها بين 2012 و2013 والتي مكنت من تحسينه، لا يستقبل سوى كميات محدودة من السمك، بالنظر لموقعه وسط المخزون"**ب**"، الذي يستغل في الحد الأقصى الذي تسمح به قدرات تجدد موارده السمكية.

فالكميات التي تصطاد منذ إعادة تأهيل الميناء، تصل 000 30 طن في السنوات الجيدة، مع تسجيل تقلبات كبيرة. تبقى كميات الأسماك السطحية الصغيرة المفرغة بالميناء غير كافية لتزويد سلسلة صناعية في عين المكان، لذا يتم شحنها نحو مصانع التصبير، أو يتم تحويل الأقل جودة إلى دقيق أو زيت.

تكمل قريتا أخفنير وأمكريو الكميات المفرغة من الأسماك، لكن بأنواع لا يتم تثمينها صناعيا: سمك طازج ورخويات. تتوفر بهذين الموقعين نقط تفريغ مجهزة وقاعات لبيع هذه المنتجات.

16– أطلقت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء دعوة للتعبير عن الاهتمام من أجل تشغيل خط بحري للنقل المختلط بين ميناء طرفاية وأحد موانئ جزر الكناري. يتعين على الراغبين في المشاركة في إعداد ملفاتهم وفقا لنظام الاستشارة الخاص بهذه الدعوة للتعبير عن الاهتمام و سيتم افتتاح المناقصات في نهاية يناير 2021

يظهر مما سبق أن آفاق تطور التشغيل في هذا القطاع ضعيفة، في أحسن الأحوال قد تكون متوسطة بطرفاية.

تمت دراسة المواقع الملائمة لتنمية الاستزراع المائي من قبل الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية بين طرفاية وأخفنير وحول أمكريو. وهي تغطي 75 هكتارا، وتم تحديد 49 قطعة أرض. يقدر الإنتاج المحتمل بـ 30 ألف طن (المحار والأعشاب البحرية)، لكن لم يتم تثمينه بعد من طرف الخواص.

الطاقات المتجددة

يمكن توسيع محطتي طاح وأخفنير إذا زاد الطلب، فمجال الإقليم يوجد بكامله في منطقة رياحها منتظمة تمكن من إنتاج ثابت كما يوجد خط كهربائي من صنف التوتر العالي جدا، يؤمن الربط بالشبكة الوطنية والدولية. سيتم استغلال هذه الميزة بالتأكيد، لكن هذا النوع لا يحدث سوى مناصب شغل قليلة، بعد الانتهاء من الورش.

2. التطور المرتقب للسكان والاحتياجات المستقبلية

كما سبق ورأينا أعلاه، إن نمو طرفاية وأخفنير ثابت في نسبة مرتفعة إذ بلغت على التوالي 42 و44٪ بين 2004 و2014. بينما تسجل طاح والداورة نموا وصل 2 و25٪ وهو مستوى مرتفع بالنسبة للجماعات قروية الطابع وصغيرة الحجم. فهذه النسبة الجيدة ناتجة بلا شك عن وجود ط.و.1 وتثمين موارد متواضعة لكنها كافية، وامتداد الإقليم على مساحة كبيرة مقابل الحجم الصغير لسكان مراكزها.

يوضح تحليل هرم الأعمار بعض الخصائص المميزة، لعل أبرزها التفاوت الكبير بين الذكور والإناث، ابتداء من فئة 20 سنة، وضمور واضح في الفئات العمرية الدنيا.

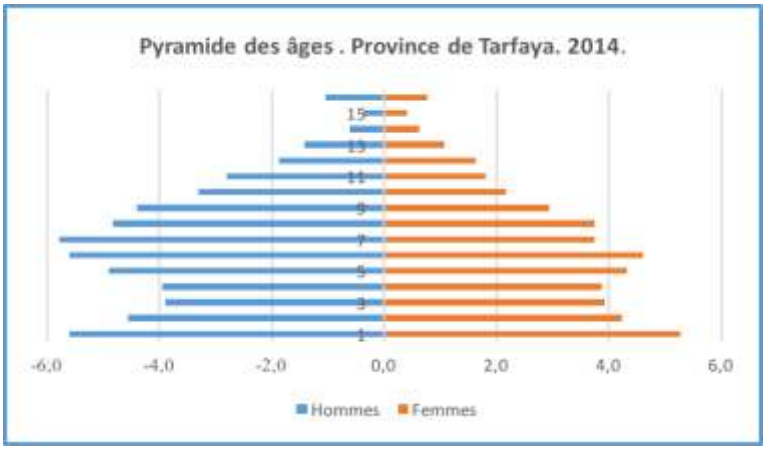

الشكل 17: هرم الأعمار إقليم طرفاية

يستشف من هذا الشكل حدوث هجرة قوية إلى الإقليم لفئة الشباب الذين يرجح أن تكون فرص الحصول على عمل قد جذبتهم، خاصة المهن التي يحترفها الذكور عادة، هناك احتمال أن يكون قد حدث استقرار خلال الخمس سنوات الأخيرة، وهذا ما يفسر استئناف ارتفاع الولادات.

يشبه هذا الهرم حالة المرسى، وهو مركز جذب لمهاجرين ذوي مداخيل متواضعة، وضعف نسبة الإناث في فئات البالغين.

هناك علاقة ترابط قوية بين بنية الأعمار والتشغيل. من البديهي أن يتطور سكان الإقليم على منوال وتيرة النمو الطبيعي الوطني، أي 1،1٪ سنويا[17][42] خلال الفترة بين 2010 و2020، و0،9 ٪ بين 2020 و2030. حسب هذه الأعداد، سجل الإقليم حصيلة إيجابية مهمة بين 2004 و2014.

الجدول 16: النمو الطبيعي ومساهمة صافي الهجرة، طرفاية

السنوات	2004	2014	2020	2030
السكان	**10420**	**13028**	**14027**	**15346**
معدل النمو السنوي للمغرب		1،2	1،1	0،9
عدد السكان نظريا حسب معدل النمو الوطني	10420	11740	12537	13712
صافي الهجرة		1288	1490	1634

1.2 الشغل والبطالة في إقليم طرفاية

يؤكد تحليل المعطيات المتوفرة حول التشغيل هذه الفرضية. فقد سجل إقليم طرفاية أعلى نسبة لصافي النشاط ، كما أن نسبة البطالة هي الأقل على مستوى جهة العيون الساقية الحمراء برمتها، رغم ضعف نسبة الوظيفة العمومية:

الجدول 17: نسبة النشاط والبطالة طرفاية

	العيون	بوجدور	السمارة	طرفاية	المغرب
نسبة صافي النشاط	53،6	51،8	46،4	57،1	47،6
نسبة البطالة	30،7	18	26،4	17،5	16،2
مأجوري القطاع العمومي ٪	33،4	23،8	44،9	22،7	10،2

فيما يخص التشغيل، على المستوى الكمي، تبدو الوضعية جيدة نسبيا، أما على المستوى النوعي فإن قسما من العاملين يشتغلون في أنشطة موسمية ضعيفة الدخل نسبيا ، حسب معلومات تم استقاؤها بعين المكان (الاشتغال في أحواض الملح أو قطاع الصيد التقليدي خاصة).

حسب هذه الأعداد تبدو الاحتياجات من الشغل متواضعة جدا.

17– المندوبية السامية للتخطيط: نسبة النمو الديمغرافي لسكان المغرب 1960– 2050

الجدول 18: تقديرات الاحتياجات من الشغل 2030

إقليم طرفاية	وضعية 2014 الإحصاء العام للسكان والسكنى			تقديرات 2030		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
مجموع السكان	7158	5870	13028	8000	7346	15346
نسبة + 15 سنة	74،3	70،2	72،5	70	70	70
عدد + 15 سنة	5318	4121	9445	5600	5142	10742
نسبة النشاط	84،9	21،3	57،1	75	30	53،5
عدد النشيطين	4515	878	5393	4200	1543	5743
نسبة البطالة	12	46،2	17،5	3	3	3
عدد العاطلين	541	405	944	126	46	172
عدد النشيطين المشتغلين	3974	473	4448	4074	1497	5571
عدد المناصب الجديدة المحدثة				100	1024	1124

المصدر: إ. ع. س.س.2014، 2030 تقديرات مكتب الدراسات

للوصول إلى وضعية متوازنة، بدون بطالة، في غضون العشر سنوات المقبلة، يتطلب الأمر إحداث 120 منصب/سنويا، جلها للإناث. إنه هدف صعب التحقيق في قطاعات النشاط الحالية، ويمكن تحقيقها عبر تطوير أنشطة الخدمات خاصة السياحية.

2.2 مشاريع طرفاية

في هذا الإقليم الصغير بأقل 15000 نسمة، موزعة على أربعة مراكز بعيدة عن بعضها، يصعب تحديد سياسة حقيقية على المدى البعيد، لأن صغر مقياسها يحول دون إمكانية تأثيرها في المسار الاقتصادي للجهة. فسياسة التنمية يجب أن تكون متواضعة وتستهدف الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من العمليات والتجهيزات المنجزة على المستوى الوطني (الطريق عابرة الصحراء، ميناء، المحطات الريحية) لتحسين ظروف عيش ومداخيل الساكنة.

لعل العنصر الجديد الذي يمكن أن يغير قابلية طرفاية سيكون هو الخط البحري نحو جزر الكناري. وهو مشروع متوقع منذ مدة طويلة، والذي لقي صعوبات ليشغل على مدى عدة سنوات. هناك عدة عناصر ترجح فكرة أن هذا الربط لم يكن مربحا في الماضي، لكن في غياب دراسة جدية ودقيقة للجدوى الاقتصادية، يصعب الجزم في ذلك، والإمكانية "سياسيا" كنقطة عبور نحو "فضاء شينغن"، وهو أمر غير مرغوب من طرف الدول الأوربية حاليا. إنه المشروع الأول الذي يجب دراسته.

- دراسة الجدوى الاقتصادية لربط دائم مع فويرتيفونتورا.
- في انتظار نتائج هذه الدراسة، والبحث عن مستغل، يجب إنجاز المشاريع الأخرى مع البنيات التحتية والمرافق الجهوية الموجودة. في هذا الصدد، تم تحديد المشاريع التالية:

- إنجاز شبكة الصرف الصحي، الماء الشروب والكهرباء في مركزي طاح والداورة؛
- إنجاز شبكة الصرف الصحي بأخفنير؛
- تثمين متنزه اخنيفيس؛
- تحديد مدارات صغيرة سياحة إيكولوجية وصحراوية تنطلق من أخفنير، في تكامل مع المتنزه الوطني اخنيفيس؛
- تدقيق وإنجاز مشروع الدائرة المسقية بالحكونية؛
- تحسين الشروط الصحية في قرية الصيد بأمكريو؛
- تحسين المسلك(أو الطريق) بين أخفنير والحكونية.

كما يمكن تطوير مشاريع أخرى للاستفادة من الارتفاع المرتقب لحركة السير على ط.و.1. وهذا أمر يرتبط بمدى اهتمام القطاع الخاص.

خلاصة:

إن اعتماد مجالات المشاريع كمقاربة للتحليل مكنت من رسم الآفاق المستقبلية انطلاقا من واقع حال المجال الجهوي، عبر رصد نقط القوة ونقط الضعف لكل مكون من مكونات مجالات الجهة، كما مكنت هذه المقاربة من إبراز قابلية هذه المجالات ومن ثم تحديد الهدف المبتغى على المدى البعيد وتقدير الحاجات والسبل لبلوغه. بناء على هذه الحصيلة، تم وضع لائحة المشاريع الضرورية لتحسين توقعات التنمية الجهوية وتوجيه مسارها صوب الهدف المنشود.

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

جهة العيون الساقية الحمراء

التصميم الجهوي لإعداد التراب جهة العيون الساقية الحمراء

* * *

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

جهة العيون الساقية الحمراء

الاختيارات المتعلقة بالتجهيزات والمرافق العمومية الكبرى المهيكلة

الفهـــــرس

مقدمة: 4

مؤهلات وشروط تنمية مستدامـة 4

1.2. موارد طبيعية محدودة 4

1.1.2. الموارد المائية للجهة: عائق كبير للتنمية 4

2.1.2.الزراعة وتربية الماشية يقتربان من الحد الأقصى للاستغلال 5

3.1.2. الصيد يدنو من الحد الأقصى من إنتاجية المخزون 5

4.1.2. الفوسفاط وموارد معدنية أخرى 7

5.1.2. الطاقات المتجددة: تطور سريع 8

2.2. الأنشطة القابلة للنمو 8

1.2.2. الصناعة: آفاق محدودة 8

2.2.2. السياحة: انتظارات كبيرة تستوجب المراجعة 9

3.2. تثمين الموقع الجغرافي 11

1.3.2. على المستوى الوطني 11

2.3.2. على المستوى الدولي 11

خلاصة: المحركات الاقتصادية للجهة 12

مقدمة:

من الواضح أن تطور السكان في وسط قاحل لا يمكن أن يتجاوز سقف ما يتيحه تثمين الموارد الطبيعية للوسط، إلا بتطوير أنشطة القطاع الثالث والصناعات التحويلية المعدة جزئياً للتصدير خارج الجهة. شأن الجهة في هذا شأن كل المجالات المماثلة عبر العالم. يتأكد هذا الوضع في المغرب عبر التاريخ، فالمدن التي نمت في أوساط قاحلة، ارتبطت فترات ازدهارها بأنشطة القطاع الثالث (خاصة تجارة القوافل العابرة للصحراء) ثم تراجعت بفقدان طرق تجارة القوافل أهميتها.

لقد كانت هذه الجهة موضوع مجموعة من الدراسات، توالت منذ إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب سنة 2010، قامت بتشخيص دقيق للموارد ومؤهلات التنمية، وبناء عليه تم تحيين وتدقيق هذا التشخيص في تقرير المرحلة الثالثة من هذه الدراسة، نستعرضه هنا بشكل مقتضب، إلا بالنسبة للقطاعات التي يتطلب تشخيصها تصحيحا.

مؤهلات وشروط تنمية مستدامة

1. موارد طبيعية محدودة

تبين من الدراسات والملاحظة البسيطة أن الموارد الطبيعية محدودة، فيما يلي نذكر بأهم ملامح هذه الوضعية:

1.1. الموارد المائية للجهة: عائق كبير للتنمية

تقع الجهة في وسط قاحل، حيث تتعذر الفلاحة بدون ري، كما أن هذه المنطقة لا تتوفر على مياه سطحية قابلة للاستعمال، أما

المياه الجوفية (فرشة أحفورية تعود للكريتاسي) فيقتصر استغلالها على أمكالة (سيدي الخطاري) وسيدي أحمد لعروسي لتزويد السمارة بالماء الشروب، بعد المعالجة.

هناك إمكانات لاستغلال كميات صغيرة محليا لأغراض زراعية، وثمة مشاريع حددت في الحكونية والجريفية وتيغزرت، ويمكن تثمين مواقع أخرى صغيرة تتراوح مساحاتها بين بضع عشرات إلى بضع مئات من الهكتارات.

لقد أشار التصميم الجهوي لإعداد التراب (2010) إلى أن الوسيلة الوحيدة لتجاوز هذه العقبة وتوفير كميات مائية مهمة، هي تحلية مياه البحر، وهكذا فمنذ اعتمادها، تم إنجاز كل مشاريع تحلية المياه المقترحة للمرحلة الأولى (10 سنوات) والتي استطاعت توفير هذه المادة الحيوية للمراكز الحضرية والتجمعات الكبرى.

2.1.الزراعة وتربية الماشية يقتربان من الحد الأقصى للاستغلال

يمثل المناخ عاملا مؤثرا بقوة في الحد من إمكانية ممارسة الزراعة، فهذا النشاط ينحصر في دوائر سقوية صغرى، أكبرها بفم الواد، بحيث لا تتجاوز 200 هكتار.

اليوم. وفقًا لمصالح الفلاحة، لا يزال بإمكانها التوسع قليلاً إذا غطت تحلية المياه احتياجات المدن، ويمكن تخصيص جزء من المياه المستخرجة من السديمة للري، واقع تؤكده نسبة المساحة الصالحة للزراعة، التي لا تتجاوز 0،6 ٪ من المساحة الكلية، (باستثناء بوجدور). تمثل البقليات أهم المنتجات بهذه الدوائر، وهي موجهة للسوق الحضرية في الجهة.

لا يتجاوز عدد الاستغلاليات 5000 على مستوى الجهة، نصفها بفم الواد. وهي استغلاليات مجهرية مساحتها لا يتجاوز معدلها 0،04 هكتار!

يمكن تطوير هذه الدوائر السقوية بتحسين استغلال المياه الباطنية او باستعمال مياه البحر المعالجة، لكن البعد عن أسواق الاستهلاك الكبرى وكلفة الإنتاج المرتفعة نسبيا تشكل عوامل غير مشجعة.

يبقى أهم مشروع هو مشروع الجريفية الذي يرتقب أن يشمل تهيئ دائرتين على مساحة 500 هكتار لكل منهما، واحدة تخصص لإنتاج الزراعات العلفية، فيما تخصص الثانية لزراعات ذات قيمة مضافة عالية تتم في الدفيئات.

في مجال ذي مناخ صحراوي، لا تمثل الزراعة محرك تنمية مستقبلية للجهة.

يمثل اعتماد نظام الترحال الموروث في تربية الماشية، أسلوبا رشيدا وملائما، إذ يمكن من تثمين الكتلة الحيوية للمناطق القاحلة. للإشارة، لقد أنجزت دراسة مفصلة حول هذا القطاع في التصميم الجهوي السابق همت الجهات الثلاثة الجنوبية، وخلصت إلى أن تقليص منطقة الترحال، جعل حجم القطيع يتجاوز قدرة المراعي العلفية، وضع يفرض اللجوء لتغذية مكملة للقطيع.

بالنظر إلى احتمال تفاقم القحولة مستقبلا، يجب العمل على أن يبقى حجم القطيع في مستواه الحالي، وهي الفرضية التي اعتمدها البرنامج الجهوي للفلاحة (ص 16)، حيث يتوقع رفع القيمة المضافة من خلال الحجم الثابت للقطيع (عدا الأبقار التي يتوقع ارتفاع عددها ب 1000 رأس خاصة بفم الواد)، من خلال تحسين شروط تثمين المنتجات (لحوم حمراء، ألبان).

في المحصلة، يتوفر قطاع الفلاحة على إمكانيات لتحسين وتثمين المنتجات، لكن قدرة القطاع على تحريك النمو تبقى محدودة في منطقة قاحلة.

3.1. الصيد يدنو من الحد الأقصى من إنتاجية المخزون

يتصدر الصيد الأنشطة الاقتصادية للجهة، ويمنحها امتيازا تنافسيا، فالمغرب هو الأول عالميا في ميدان تصبير السردين، وتتركز أهم المصايد في الجنوب، ويبقى هذا النشاط رهينا بكميات السمك المتاحة، التي نمت بشكل ضعيف في الجهة خلال السنوات العشر الماضية.

تتوفر جهة العيون الساقية الحمراء على ثلاثة موانئ. يحتل ميناء العيون– المرسى المرتبة الثانية وطنيا فيما يخص كميات السمك المفرغة، بما يناهز 350000 طن. ويأتي ميناء بوجدور وميناء طرفاية في مستوى أقل، إذ يلعبان دورا إضافيا في تخصصات مختلفة، إضافة إلى قرى الصيد التي تلعب دورا مكملا اقتصاديا خاصة في قطاع الرخويات، يذكر الجدول الموالي المعطيات الرئيسية.

الجدول 4 معدل كميات السمك المفرغة 2014–2018

طن	العيون	بوجدور	طرفاية	5 قرى	مج. الجهة	مج الوطني	نسبة الجهة٪
الأسماك السطحية الصغيرة	328164	35482	16405	6	380057	1172931	32
سمك أبيض	924	3875	1261	977	15357	75198	20
الرخويات	2960	1207	772	3873	8812	43245	20
أخرى	957	62	42	1191	2253	24838	9
المجموع	341324	40626	18481	6047	406479	1316212	31

القيمة ألف درهم							
الأسماك السطحية الصغيرة	703391	88781	34455	88	826714	2812602	29
سمك أبيض	269817	82262	34136	29123	415339	1396354	30
الرخويات	377011	72359	61235	200567	711172	2285022	31
أخرى	24037	5921	942	282	31182	326115	10
المجموع	1374257	249323	130768	230060	1984407	6820093	29

المصدر: المكتب الوطني للصيد

الشكل 7:كميات السمك المفرغة معدل الفترة 2014–2018

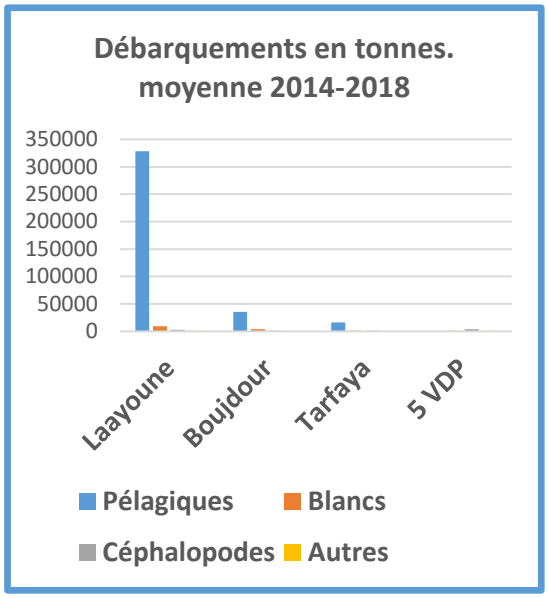

الشكل8:قيمة كميات السمك المفرغة 2014–2018

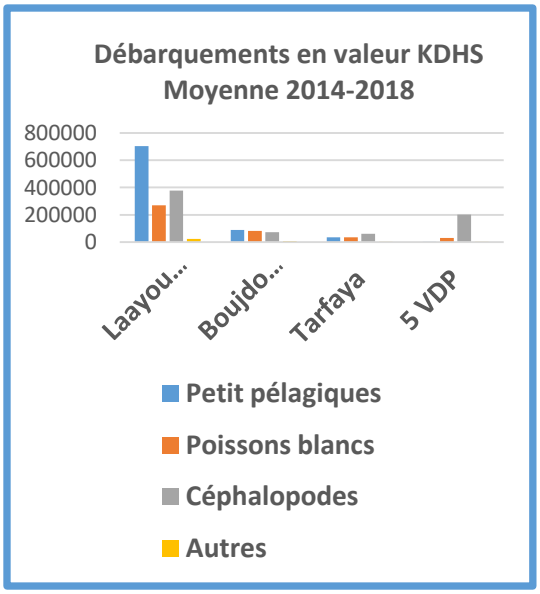

المصدر: المكتب الوطني للصيد التقارير السنوية

الأسماك السطحية الصغيرة وحدها تحول صناعيا (تصبير، مواد نصف مصنعة). حيث يتم حاليا تثمينها محليا لكن بشكل بسيط (إعداد أولي، تنقية) فيتم تجميدها ونقلها إلى المصانع، التي لا تزال متمركزة قرب مصايد السردين القديمة (أكادير، آسفي والدار البيضاء) ويتم تصبيرها.

بالرغم من أهمية الكمية التي تساهم بها الجهة من مجموع ما يصطاد على المستوى الوطني (33٪)، يلاحظ أن الصناعة التحويلية ما تزال محدودة بالجهة، فالوحدات لا تتجاوز 4 وحدات للتصبير، و27 وحدة للتجميد، و3 وحدات تعالج السمك الطري، و9 وحدات تنتج دقيق وزيت السمك، أي ما مجموعه 43 وحدة صناعية، كما أن هناك إمكانات كبيرة لتطوير الصناعات البحرية عوض التفكير في رفع كميات السمك المصيدة.

يضاف إلى هذه الآفاق المستقبلية، التنمية الممكنة لتربية الأحياء المائية، فقد مكنت الدراسات التي أجرتها الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية، من تحديد ثلاث مناطق كبيرة ملائمة لإقامة أنشطة الاستزراع المائي: الأولى، بين أخفنير وطرفاية؛ الثانية، قرب أمكريو؛ الثالثة، قرب بوجدور.

تضم هذه المواقع الساحلية 49 قطعة أرضية تمتد على مساحة 775 هكتار ويمكن أن تنتج حوالي 30 ألف طن، وأربعة مواقع قارية تتمثل في أربع سبخات يمكن أن تستقبل مزارع أسماك وجمبري على مساحة تقدر بحوالي 1200 هكتار، وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم إنجاز أيا من هذه المشاريع إلى يومنا هذا. كما تتوفر هذه المواقع على إمكانات كبيرة، إذا قارنا التوقعات بالإنتاج الوطني الحالي الذي لا يتجاوز 1000 طن سنويا، وستكون ناجحة إذا اعتمدت على إنشاء "نظام إنتاجي" يقوم على سلسلة تقنية واقتصادية ناجعة بين مواقع الإنتاج والمستهلك النهائي، لأن هذا الإنتاج سيتجاوز بوضوح القدرة الاستيعابية للسوق الجهوي مما سيفرض تصدير جزء كبير منه.

4.1. الفوسفاط وموارد معدنية أخرى

مكن استغلال منجم الفوسفاط ببوكراع من إحداث أكبر مقاولة في الأقاليم الجنوبية، بالنظر للاحتياطي المعتبر للمنجم الذي يمكن من تغطية مدة طويلة (150 سنة) من الإنتاج بالوتيرة الحالية (2،6 مليون طن سنويا)، يتم نقل المادة الأولية عبر حزام ناقل لتصدر بعد عمليات الغسل والتجفيف من رصيف فوسبوكراع.

يتم إنجاز مشاريع كبيرة لتطوير تثمين هذه المادة كي تشمل إنتاج الأسمدة، ويتم بناء رصيف جديد يخصص لاستيراد المواد الضرورية وتصدير المواد المصنعة. إضافة إلى معمل لتحلية مياه البحر ووحدة لإنتاج الكهرباء (60 ميغاواط) لتزويد هذا المركب، الذي سيكون مستقلا عن شبكات التزويد الخاصة بمدينة المرسى. تمثل هذه المشاريع استثمارا معتبرا يبلغ 17 مليار درهم.

يرتقب أن يحدث هذا المركب عند تشغيله 1270منصب شغل مباشر ودائم. وبهذا يكون فوسبوكراع أكبر فاعل اقتصادي في الجهة وأكبر مساهم في القاعدة الاقتصادية للجهة، بعد تحويلات الدولة.

إضافة لما سلف، تقوم مؤسسة فوسبوكراع بإنجاز المدينة التقنية "بفم الواد"، بغلاف مالي يقدر ب2،1 مليار درهم.

من جانب آخر يتم استغلال الملح والرمل بطرق تقليدية، بحيث يصدر قسم من الكميات المستغلة، غير أنه لا يمكن الاعتماد عليهما كمحرك لتنمية الجهة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عمليات بحث جيولوجية واستطلاع جارية (70 رخصة بحث، منها 48 للمكتب الوطني للهيدروكربونات)، يرتقب أن تزداد هذه الأنشطة مستقبلا. وحاليا لا يوجد أي موقع قابل للاستغلال اقتصاديا على مستوى جهة العيون الساقية الحمراء.

ارتباطا بالأوراش الكبرى التي تشهدها الجهة منذ 2015 في إطار البرنامج التعاقدي (طرق، موانئ، حماية الساحل...) نشأت أنشطة عديدة لإنتاج الحصى والإسمنت في نواحي العيون.

رغم أهمية هذه الأنشطة، إلا أنها لا تحدث سوى مناصب شغل محدودة، تحركها الاستثمارات العمومية، لكن مساهمتها ضعيفة في اقتصاد الجهة.

5.1. الطاقات المتجددة: تطور سريع

عرف هذا القطاع تطورا سريعا خلال العشر سنوات الأخيرة، فقبل 2010 (إبان إنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب) لم يكن بالجهة أية محطة، اليوم أصبحت الجهة إحدى المراكز الوطنية لإنتاج الكهرباء الريحية والشمسية.

يمكن إنشاء المزيد من المحطات، فقابلية الجهة كبيرة لتطور الطاقات المتجددة. طبعا تسري هذه الكميات في الشبكة الوطنية (المكتب الوطني للماء وللكهرباء) وتستعمل على الصعيد الوطني.

لذلك يرتبط تطوير هذا الإنتاج ارتباطًا وثيقًا بتقدم الربط البيني بواسطة خطوط الجهد العالي، والتي تقتصر حاليًا على المواقع القريبة من الطريق الوطنية رقم1.

مكنت هذه الوضعية من تقوية الربط، إذ وصلت الشبكة ذات التوتر العالي(400 ك/ف) إلى العيون، وسيتم تمديدها إلى الداخلة، وبهذا أصبحت الجهة مصدرا للطاقة.

وهكذا صارت هذه الخدمة مؤمنة في كل مدن الجهة بنفس الشروط التقنية والتعريفة المعتمدة بباقي مدن المملكة.

2. الأنشطة القابلة للنمو

1.2. الصناعة: آفاق محدودة

بالرغم من التحسن الملحوظ لشروط توطين الصناعة (مناطق صناعية، مناطق حرة...) والبنية التحتية (تحسين الطرق، الموانئ، التزويد بالماء والكهرباء) الإعفاء الضريبي الذي تستفيد منه الجهة، تبقى الصناعة متواضعة بالجهة، كما توضحها الأرقام بالجدول أسفله.

إضافة إلى أن هذه الأعداد متواضعة، فهي متركزة مجاليا في مثلث العيون – المرسى – فم الواد.

جدول 5: عدد المنخرطين في صندوق الضمان الاجتماعي حسب القطاعات الصناعية (دون فوسبوكراع)

القطاع	العدد 2017	العدد 2018
الصناعات الغذائية	8114	8552
الكيماوية	161	142
البناء	88	110
الجلد	1	1
الكهرباء	5	6
الصناعات الميكانيكية والحدادة	388	363
شبكيماوية	7	6
المجموع	8764	9180

المصدر: المديرية الجهوية للتجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي

من الواضح إذن أن الصناعة لا تمثل قطاعا بإمكانه جلب التنمية وتحريكها في الجهة، وهذا ما أكدته مونوغرافيا جهة العيون الساقية الحمراء. ثمة عدة عوامل تثبط نمو الصناعة، يمكن إيجازها في ضعف حجم السوق الجهوي، الذي يماثل حجم مدينة متوسطة، المواد الأولية محدودة باستثناء الصيد، ضعف الأثمنة التي يمكن تحصيلها منها، يضاف لها كلفة اللوجستيك المرتفعة.

2.2. السياحة: انتظارات كبيرة تستوجب المراجعة

لقد اعتبرت أنشطة السياحة – لفترة طويلة – الحل الأمثل للمشاكل الاقتصادية، خاصة المدن والجماعات غير الجاذبة للأنشطة الأخرى .

لكن هذا القطاع لم يتطور في هذه الجهة إلا في مدينة العيون، وبشكل محدود، وانحصر في سياحة الأعمال والسياحة الحضرية. تظهر الإحصاءات المتوفرة محدودية هذا النشاط.

جدول 6: السياحة بجهة العيون الساقية الحمراء 2016–2018

ليالي المبيت حسب الأقاليم	2016			2018		
	المجموع	غير المقيمين	المقيمون	المجموع	غير المقيمين	المقيمون
بوجدور	12646	2309	10337	12229	2913	9313
العيون	67909	13624	54285	66026	17806	48220
المجموع	80555	15933	64622	78255	20719	57533
للمقارنة						
أزيلال	79000					
الناظور	66000					
الصخيرات تمارة	61000					

عدد الأسرة حسب الفنادق المصنفة 2018					
	المجموع	* 2-1	*3	*4	*5
بوجدور	200	166	34	0	0
العيون	1740	683	255	660	0
المجموع	1940	849	289	660	0

جل السياح يفدون من الجهات الأخرى للمملكة، فيما يلاحظ ان عدد السياح الأجانب قليل، بما فيهم الوافدون من جزر الكناري، رغم القرب والربط الجوي. التجهيزات الفندقية موجهة للفئات المتوسطة وهي التي تناسب أكثر حاجات الزبناء الوطنيين ورجال الأعمال، أضف إلى ذلك قصر مدة الإقامة، كما نسجل غياب وحدات فندقية من فئة 5 نجوم، والفنادق المعدة للترفيه (مسابح، فضاءات خضراء حمامات...) التي من شأنها تشجيع أنشطة تنظيم ملتقيات وحفلات "المجمع الإفريقي"، ناهيك عن ضعف نسبة الملء، بالرغم من التحسن الذي عرفته هذه الأنشطة خلال العشر سنوات الأخيرة، إلا أن هذه المرافق الفندقية لا ترقى لحاجات محطة دولية مرتقبة. وهذا ما يتطلب الرفع من مستواها بما يناسب مشروع التنمية الطموح الذي اعتمد في إطار النموذج التنموي الجديد.

رغم الامتداد الكبير للساحل، إلا أن المواقع الملائمة للأنشطة السياحية قليلة، فعلو الأمواج وقوتها وهبوب الرياح لا تشجع على تطور السياحة الاستحمامية، والاختيار الأكثر ملاءمة لتنمية السياحة، تقتضي تركيز الجهود على كل ما هو ضروري لتحسين جاذبية العيون كمجمع إفريقي، مع العمل على تطوير منتجع صغير بجوار عاصمة الجهة.

السياحة الصحراوية والاستكشاف، تحتفظ بقدرة مهمة لجذب فئة من السياح شغوفة بالمغامرة. يمكنها إفراز أنشطة بصفة مستمرة وذات مساهمة نسبيا مرتفعة. لكنها تتطلب تجهيزات وتنظيم خاص (إقامة مخيمات، مرشدين، كراء سيارات 4*4، إضافة لخدمات السلامة المواكبة ...).

على مستوى جهة العيون الساقية الحمراء، ثمة مؤهلات بإقليم طرفاية، لتقديم منتج سياحة صحراوية مكمل للإقامة بجزر الكناري، أو زيارة متنزه اخنيفيس.

ويكن استغلال الظروف الطبيعية لتطوير سياحة الرياضات البحرية (ركوب الأمواج ، وركوب الأمواج بواسطة شراع...) لجلب المستثمرين الغائبين على هذه المنطقة حتى الآن، والذين يفضلون مواقع خليج الداخلة. كما يمكن تطوير قطب سياحي صغير حول مواقع النقوش الصخرية حول السمارة.

أما بالنسبة لسياحة المغامرة، فالمدار الأكثر جاذبية، من حيث أبعاده الثقافية والمشهدية، هو الذي يمر من طانطان عبر فم الحصن، السمارة نحو كلتة زمور فموريتانيا (الزويرات، أطار). يمثل هذا المدار معبرا صحراويا كبيرا، يحظى باهتمام مغامرين أوربيين. للأسف هذا المسار غير مستعمل بسبب إغلاق الحدود.

تم تحديد مدار سياحي يجمع بين الصحراء والنقوش الصخرية حول السمارة، لكن بناء منتج سياحي حقيقي وتسويقه لم يبدأ بعد.

تبدو آفاق نمو السياحة متواضعة على المديين القصير والمتوسط. لكن يجب العمل على تطوير القطاع باحترافية كبيرة، لصالح منتجات محددة، وأسواق مترددة.

3. تثمين الموقع الجغرافي

من المحقق أن موارد جهة العيون الساقية الحمراء مهمة، بالنسبة لجهة ساحلية وصحراوية، لقد مكنت هذه الموارد من تطوير أنشطة صناعية مرتبطة بالمنتجات البحرية وتثمين الفوسفاط، وبلغت هذه الأنشطة مداها الأقصى، ويبدو أن البديل يجب أن يؤمن بأنشطة القطاع الثالث، لأجل ذلك، من الضروري تثمين امتيازات موقع الجهة الجغرافي، وجعل خدماتها لسكان واقتصاد مجال شاسع يتجاوز إشعاع حدودها الجهوية والوطنية. من هنا يستدعي الأمر استعراض امتيازات وعوائق موقع جهة العيون الساقية الحمراء الجغرافي في خاتمة هذا الفصل.

1.3. على المستوى الوطني

يمثل موقع الجهة على طريقين، الأولى نحو أفريقيا جنوب الصحراء، (ط.و.1 وهي الطريق المعبدة الوحيدة حاليا الممتدة من أبواب أوربا إلى دكار)، والثانية تتمثل في الطريق التقليدية بين كلميم واد نون وأدرار عبر السمارة وأمكالة (مسار رياضي ذو شحنة تاريخية ورمزية ثقافية) يمثل امتيازا حقيقيا لتنمية الجهة، يتطلب تثمينه، في هذا المجال الشاسع ويكون من الضروري تطوير "مجمع" يؤمن تمفصلا فعالا مع باقي مناطق المملكة.

على الصعيد الجهوي، ينجم عن ضعف الكثافة والمسافات الكبيرة الفاصلة بين المدن ضعف التكامل بينها، مثلا بين العيون والداخلة يسجل ترابطات في ميدان الصيد (تثمين أمثل للمخزون "C" واستعمال ميناء الداخلة الأطلنطي) لكن ثمة أوجه تنافس (إعادة توطين وحدات تثمين وتكييف السمك من المواقع القديمة نحو الجنوب قد يكون لصالح الداخلة بدل العيون).

في ميدان السياحة، يبدو أن العيون تنحو لسياحة الأعمال، بينما تنزع الداخلة لسياحة الاستحمام والترفيه، لاريب أن المناظر الرائعة والمياه الهادئة لخليج الداخلة، تمثل امتيازا مهما ومؤهلات لموقع ذي بعد دولي، تثمينه بطيء نسبيا لكنه مؤكد.

في المقابل، يؤكد التصميمان الجهويان لإعداد التراب (السابق والحالي) بخصوص الربط الطرقي، على أهمية ط.و.1 التي تم تحسينها حتى الحدود مع موريتانيا، وتحسين الربط الجوي، لكن حجم الزبناء يبقى ضعيفا (سكان الجهتين دون 500000 نسمة).

إن نجاح سياسة " المجمع" وبناء "قطب حوضري" في الصحراء المغربية، كما سبقت الإشارة، **يتطلب تجاوز كابح البعد المجالي بجاذبية الامتياز في ميدان المعرفة والصناعة بالعيون، والسياحة الرفيعة والنقل البحري بالداخلة.**

2.3. على المستوى الدولي

يمتد مدى تأثير العيون على مجالين مختلفين جدا.

جزر الكناري، تتميز هذه الجهة الإسبانية بقربها وبكونها منتجعا سياحيا كبيرا، يستقبل 15 مليون سائح سنويا (فيما بلغ عدد السياح 13 مليون في المغرب 2019)، يسكنها 2153000 نسمة، من ثم يبدو التكامل بينهما غير مشجع، بالنظر لقوة

جاذبية أرخبيل الكناري وقدرتها التنافسية القوية، وعليه لا تظهر أية فائدة قد تثير اهتمام الفاعلين السياحيين للكناري، الذين يجيدون الترويج، لتوجيه قسم من زبنائهم لبلد آخر.

في المقابل، تمثل هذه الجزر سوقا استهلاكية مهمة، يمكن أن تصبح وجهة لتسويق منتجات مغربية، عبر استكشاف هذا المسلك، الذي يمكن أن يستثمر عامل قرب الجهات الجنوبية الثلاث، خاصة جهة العيون الساقية الحمراء، لإحداث تيارات للسلع والأشخاص نحو الأرخبيل، من هذا المنظور، تأتي أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع كهذا (الربط البحري بين طرفاية وجزر الكناري).

بلدان إفريقيا الغربية، يقترح النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية جعل العيون " مجمعا إفريقيا"، ويقتضي هذا التوجه تطوير أنشطة القطاع الثالث (إضافة للصناعة) واندماج المدينة في شبكة "الحواضر" التي ستتطور تدريجيا بين جبل طارق ودول الساحل، ليتمكن هذا المجمع من إحداث مبادلات خدمية (مثل التكوين الجامعي والمهني، البحث العلمي، الخبرات التجارية والمالية،...) بين هؤلاء الشركاء. يواكب هذا الاندماج سياسة المغرب الإفريقية، التي توطد فتح المصالح القنصلية والديبلوماسية، ولكي تشتغل هذه الشبكة بشكل جيد يتطلب الأمر التنقل أكثر بين مختلف الأقطاب.

الملاحظ أن الأقطاب المكونة لهذه الشبكة متباعدة عن بعضها البعض، **لذا يصبح إحداث شبكة لخطوط جوية شرطا ضروريا حتى تتمكن العيون من ولوج شبكة " الحواضر الجهوية".**

إن العائق اليوم اقتصادي، لذا يستوجب دعم هذه الخطوط الجوية الدولية خلال فترة إطلاق "المجمع"، على الأقل، وسيكون من الحكمة الاستثمار في استغلال خطوط جديدة بدل الاستثمار في أشغال الهندسة المدنية، التي تبدو غير مجدية ما لم يحقق ارتفاع قوي لحركات النقل.

خلاصة: المحركات الاقتصادية للجهة

تؤكد هذه الملاحظات أن **القاعدة الاقتصادية للجهة** (يعني حصيلة المنتجات والخدمات التي "تصدرها" خارج حدودها) **مرتبطة بشكل قوي بتحويلات الدولة وعائدات الفوسفاط** (كل الكمية المنتجة موجهة للتصدير، حيث كلفة الإنتاج والفائض يتم استثمارها في الجهة) **ومنتجات البحر** (التي يباع جلها خارج الجهة، تستثمر عائداتها في الجهة) نجد بعدها وبفارق كبير السياحة والطاقة الكهربائية وجزء قليل من منتجات الماشية.

يرتقب أن تستمر تحويلات الدولة مرتفعة على المديين القريب والمتوسط، على أن تنخفض مع انتهاء أشغال إنجاز البنيات التحتية وتهيئة فوسبوكراع. حينئذ يجب توجيهها لتطوير المرافق الخدمية ذات الجاذبية.

وعليه يكمن تحدي النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية في استلام المشعل من طرف استثمارات القطاع الخاص والقطاع الثالث المُصدِّر (يعني قطاع الخدمات التي تقدمها الجهة لمحيطها الوطني والإفريقي) وتأمين النمو، وذاك هو معنى ومدلول "المجمع الافريقي".

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

جهة العيون الساقية الحمراء

التصميم الجهوي لإعداد التراب جهة العيون الساقية الحمراء

* * *

الإطار العام للتنمية الجهوية المستدامة والمنسجمة للمجالات الحضرية والقروية

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

جهة العيون الساقية الحمراء

الإطار العام للتنمية الجهوية المستدامة والمنسجمة للمجالات الحضرية والقروية

تنبيه

بدأ إنجاز هذا التقرير في يوليوز 2019 واستؤنف في فبراير 2020 باجتماعات تشاورية على مستوى أقاليم جهة العيون الساقية الحمراء، وبناء على هذه المشاورات والزيارات الميدانية، كان من المرتقب عقد لقاءات مع أهم الفاعلين والمتدخلين قبل تحرير هذا التقرير، ولم يتيسر ذلك بسبب جائحة كورونا والحجر الصحي الذي حد من التنقل، لذا اعتمدنا في تحرير هذا التقرير على المعطيات التي تم جمعها خلال اللقاءات التشاورية السابقة، وعملنا على استكمالها بالمعطيات المستقاة من المواقع الإلكترونية الرسمية.

لذلك تعذرت مناقشة الاختيارات الرئيسية حضوريا، كما كان مؤملا، مع الأطراف المعنية فتم تنظيم مشاورات عبر تقنية التواصل المرئي، حول مضمون تقرير المرحلة الثالثة، يوم 16 يونيو 2020. وبعد ذلك أدلت مختلف الأطراف بملاحظاتها واقتراحاتها كتابيا بخصوص الصيغة المؤقتة للتقريرين (الثالث والرابع). وقد تم تجميع هذه الملاحظات مع متم سنة 2020، التي شكلت الأساس الذي تم عليه تصحيح وتكييف الصيغة النهائية لتقارير هذه المرحلة من التصميم الجهوي بتاريخ 08 يناير 2021.

يعرض هذا التقرير أهم عناصر الإطار العام والتنمية المستدامة والمنسجمة للمجالات الحضرية والقروية، على المستوى الجهوي.

الفهـــــــــرس

مقدمة 5

الفصل الأول: الأقاليم الجنوبية من خلال الدراسات السابقة 6

1.1 جهة العيون الساقية الحمراء ضمن الأقاليم الجنوبية 6

2.1 تذكير بالدراسات السابقة 7

1.2.1 الاقتراحات الرئيسية للنموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية 2013 7

2.2.1 تذكير بالتصميم الجهوي لإعداد التراب (2010) 8

3.2.1. المشاريع المنجزة في إطار البرنامج التعاقدي 2015 9

3.1 تقدم إنجاز المشاريع المسطرة في النموذج التنموي الجديد 9

1.3.1. البنيات التحتية والتجهيزات المنجزة تكفي على المدى البعيد 9

4.1. التحولات الديمغرافية 10

1.4.1. تمهل إيقاع النمو 10

2.4.1. البنية الديمغرافية: اقتراب من المعدل الوطني 12

3.4.1. التمدين والمساحلة 13

4.4.1. التطورات المرتقبة لسكان جهة العيون الساقية الحمراء. 13

الفصل الثاني : رؤية بعيدة المدى، المشاريع ومسلسل التنزيل 14

1. رؤية بعيدة المدى، طموحة، مجددة وتقترح آفاق جديدة 14

2. في سبيل تخطيط مرن يغتنم الفرص بقيادة جهوية 15

خلاصة 15

مقدمة

يقدم هذا التقرير إطارا عاما لتنمية منسجمة ومستدامة لمجالات جهة العيون الساقية الحمراء، بناء على استقراء نتائج التشخيص المجالي الاستراتيجي وكذا خلاصات التشخيص القطاعي، التي أكدت على ضرورة تقوية تنافسية العيون الكبرى وتعزيز جاذبيتها الدولية، وشكلت هذه المحطات أرضية صلبة لبناء هذا الإطار، مستحضرين الانجازات والتطورات التي شهدتها الجهة ومجموع الدراسات والبرامج، لعل أهمها النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية، والتصميم الجهوي لإعداد التراب والبرنامج التعاقدي، هذه الوثائق حددت الملامح الأساسية لمسلسل تنموي طموح أحدث تحولات عميقة على مستوى الهندسة المجالية للجهة، حيث مكنتها من بنية تحتية جيدة وتوفير الخدمات الضرورية لكل السكان.

وعليه يقدم هذا التقرير إطارا عاما للتنمية بناء على مؤهلات الجهة وقابلية مجالاتها المختلفة وكذا التحولات المرتقبة.

الفصل الأول: الأقاليم الجنوبية من خلال الدراسات السابقة

1.1 جهة العيون الساقية الحمراء ضمن الأقاليم الجنوبية

تمثل الجهات الجنوبية الثلاث مجموعة مهمة ومنسجمة، شكل تطورها المستقبلي موضوع الدراسة المتعلقة "بالنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية". إن موقعها بين شمال المغرب (وأوروبا) من جهة وافريقيا جنوب الصحراء، من جهة أخرى، يجعلها ذات أهمية اقتصادية وجيو-استراتيجية حقيقية، رغم أن عدد ساكنتها ضعيف بسبب الظروف المناخية، حيث تمثل الأقاليم الجنوبية نسبة 45 ٪ من المساحة الإجمالية للمغرب وتُؤوي 870000 نسمة، أي 2،5 ٪ من مجموع سكان المملكة.

الجدول 1 : سكان الجهات الثلاث ، 1982– 2014

	1982	1994	2004	2014
كلميم السمارة	296146	386075	462410	414489
العيون بوجدور الساقية الحمراء	121872	175669	256132	340748
واد الذهب لكويرة	21496	36751	99367	114021
مجموع الجهات الثلاث	439514	598495	817909	869258

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى

تمتد جهة العيون الساقية الحمراء، بحدودها الحالية، على مساحة تناهز 140000 كلم^2 ، موزعة بين أقاليمها الأربعة، بحيث يشغل إقليم العيون 11000 كلم^2، وإقليم طرفاية 13000 كلم^2، و 54000 كلم^2 لإقليم بوجدور وإقليم السمارة 62000 كلم^2.

وبهذا تمثل هذه الجهة 20 ٪ من المساحة الكلية للمغرب، بينما تؤوي 1 ٪ من سكان المملكة.

الخريطة 1: جهة العيون الساقية الحمراء: الحدود الإدارية والكثافة السكانية بالوسط القروي

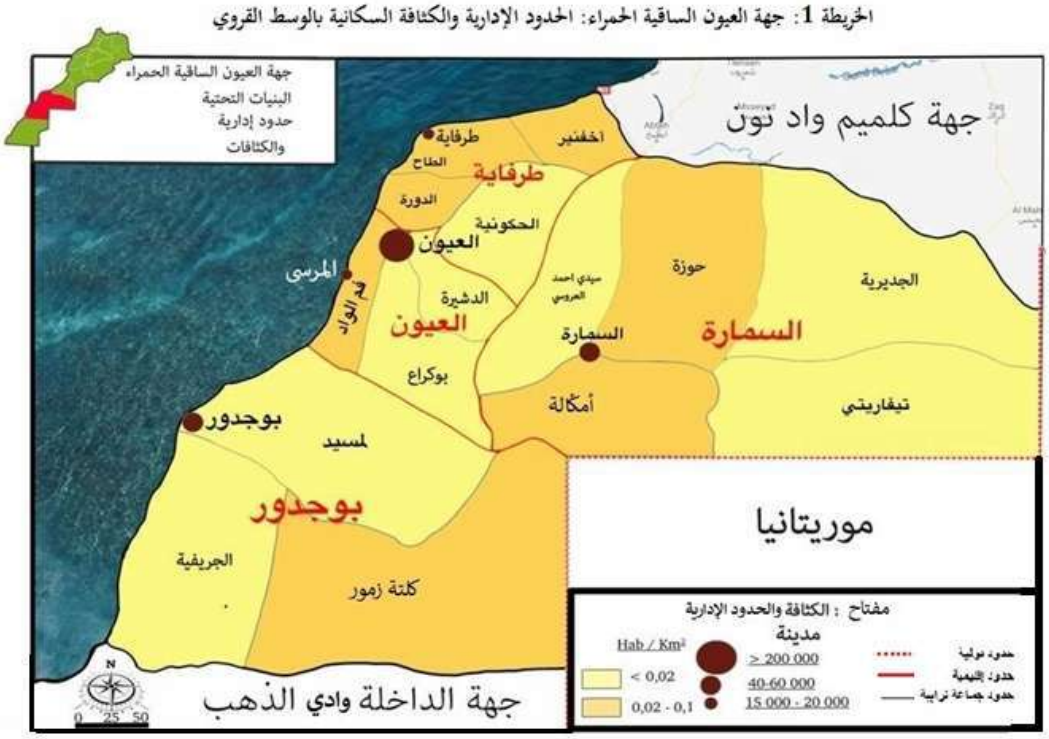

2.1 تذكير بالدراسات السابقة

1.2.1 الاقتراحات الرئيسية للنموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية 2013

تبعا للتوجيهات الملكية السامية بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء التي أكدت على " تفعيل الجهوية المتقدمة، وجعل أقاليمنا الجنوبية في صدارتها، لما تتيحه من مشاركة السكان في تدبير شؤونهم المحلية، ومساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة..."[1]، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإعداد نموذج تنموي على المديين المتوسط والبعيد، كوثيقة مرجعية موجهة للعمل الحكومي والقطاع العام، وإطار لباقي الدراسات، يمكن إجمال أهم اقتراحات هذا النموذج في النقط التالية:

- مجموع الأقاليم الجنوبية مدعوة لتصبح مجمعا إفريقيا، فهي تشكل الممر الطبيعي نحو افريقيا جنوب الصحراء. (المجلس الإقتصادي والاجتماعي والبيئي(م.إ.إ.ب.) النموذج ص55)؛
- يتطلب تحقيق هذه الرؤيا " مجمع إفريقي" بنيات تحتية للنقل (الجوي، البحري، الطرقي والكهربائي) لتصبح محطة مفصلية اقتصاديا بين الشمال والجنوب (نفسه ص 56).

1- الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 37 للمسيرة الخضراء 2012/11/06

- تشجيع دينامية جديدة للنمو وأقطاب جهوية منافسة (نفسه ص 58).
- ضرورة تثمين الموارد الطبيعية والحرص على العدالة في توزيعها لفائدة الساكنة المحلية(نفسه ص 61).
- توجيه السياسات القطاعية لتثمين مؤهلات وقابليات المجال لجذب المستثمرين ، وجعل التجارة والخدمات فضاء للمبادلات (نفسه ص61).
- تحسين الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة، التربية والتكوين ...) نفسه ص 72_75

تهم هذه التوجهات الجهات الثلاث، حيث تخصص لجهة العيون الساقية الحمراء مكانة لتصبح قطبا اقتصاديا مركزيا ومجمعا إفريقيا كبيرا.

في ظل الجهود المبذولة حاليا، يرتقب في مرحلة ثانية- على المديين المتوسط والبعيد- دعم التنمية بقطاعات جديدة، تهم أساسا، صناعات تحويلية ذات قيمة مضافة عالية، اقتصاد المعرفة، استغلال مندمج لموارد طبيعية جديدة. وهذا ما سيمكن الجهة من تقديم منتجات وخدمات ذات إشعاع وتأثير يشمل جل الأقاليم الجنوبية بل يمتد مداه لدول الجوار.

تقدم هذه الوثيقة صورة واضحة لتنمية الجهات الثلاثة، وجهة العيون الساقية الحمراء خاصة. ولقد أكدت الدراسات اللاحقة هذه الأهداف وعملت على تدقيقها.

2.2.1 تذكير بالتصميم الجهوي لإعداد التراب (2010)

هذه دراسة حديثة نسبيا، همت نفس المجال ضمن جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء، والسمارة ضمن جهة كلميم السمارة. لقد خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة تركيز استراتيجية التنمية لهذه الجهة على محورين أساسيين:

- أما الأول، فينص على تثمين منتجات الصيد البحري- التي تشكل إلى جانب الفوسفاط مواد أولية ذات امتيازات تنافسية- لأعلى مستوى ممكن؛
- وأما الثاني، فيتعلق بتطوير أنشطة خدمية قيادية يشمل إشعاعها الجهة الاقتصادية الكبرى (تضم السمارة والداخلة).

ولتنزيل ما جاء في ذلك التصميم الجهوي، اقترح ثلاثين مشروعا، همت أقاليم العيون، بوجدور، السمارة وطرفاية.

3.2.1. المشاريع المنجزة في إطار البرنامج التعاقدي 2015

لقد اعتمد البرنامج التعاقدي (2015) كل مشاريع التصميم الجهوي (2010) تقريبا، وعمل على تحسين عدد منها. وهكذا، تم تجسيد رؤية التنمية التي رسمها التصميم الجهوي وتم تجويدها وتكميلها عبر النموذج التنموي الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية، بحيث تم إنجاز وبرمجة عناصرها المهيكلة على مدة طويلة.

هذا المجهود الاستثنائي، غيّر الجهة بشكل جذري على مستوى البنيات التحية والتجهيزات. لأنه بعد انتهاء إنجاز هذه المشاريع، في أفق سنة 2021، ستكون الجهة الأفضل تجهيزا مقارنة مع باقي جهات المملكة، بالنظر إلى حجمها الديمغرافي.

لقد عرفت الجهة – على مستوى البنية التحتية والتجهيزات– تحسنا واضحا وتحولا جذريا خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2020، بفضل التدخل القوي للدولة من خلال النموذج التنموي الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية الذي تمت ترجمته على أرض الواقع من خلال البرنامج التعاقدي.

3.1 تقدم إنجاز المشاريع المسطرة في النموذج التنموي الجديد

1.3.1. البنيات التحتية والتجهيزات المنجزة تكفي على المدى البعيد

بذلت الدولة والجماعات الترابية منذ 2013، جهودا معتبرة، فقد تم إنجاز أو تجديد كل البنيات التحتية ذات بعد وطني وجهوي تقريبا، في إطار البرنامج التعاقدي خلال العقد الأخير. فيما يخص السكان، يستقر 99٪ منهم في مدن أو مراكز مرتبطة بطرق في حالة جيدة (طريق سريعة او طريق وطنية بعرض 9 أمتار)، وترتبط بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات التوتر العالي وشبكة الماء الصالح للشرب. كما أن كل المدن والمراكز الكبيرة مجهزة بشبكات الصرف الصحي، تم توسيع الموانئ الثلاثة أو تجريفها من الرمال.

حاصل القول، يمكن التأكيد أن جهة العيون الساقية الحمراء مجهزة بشكل جيد على مستوى البنيات التحتية والمرافق الأساسية، وأن مستوى تجهيز المدن الأربعة (عواصم الأقاليم) يتجاوز مستوى المدن من نفس الحجم على المستوى الوطني.

خريطة 2: وضعية البنيات التحتية الرئيسية بجهة العيون الساقية الحمراء

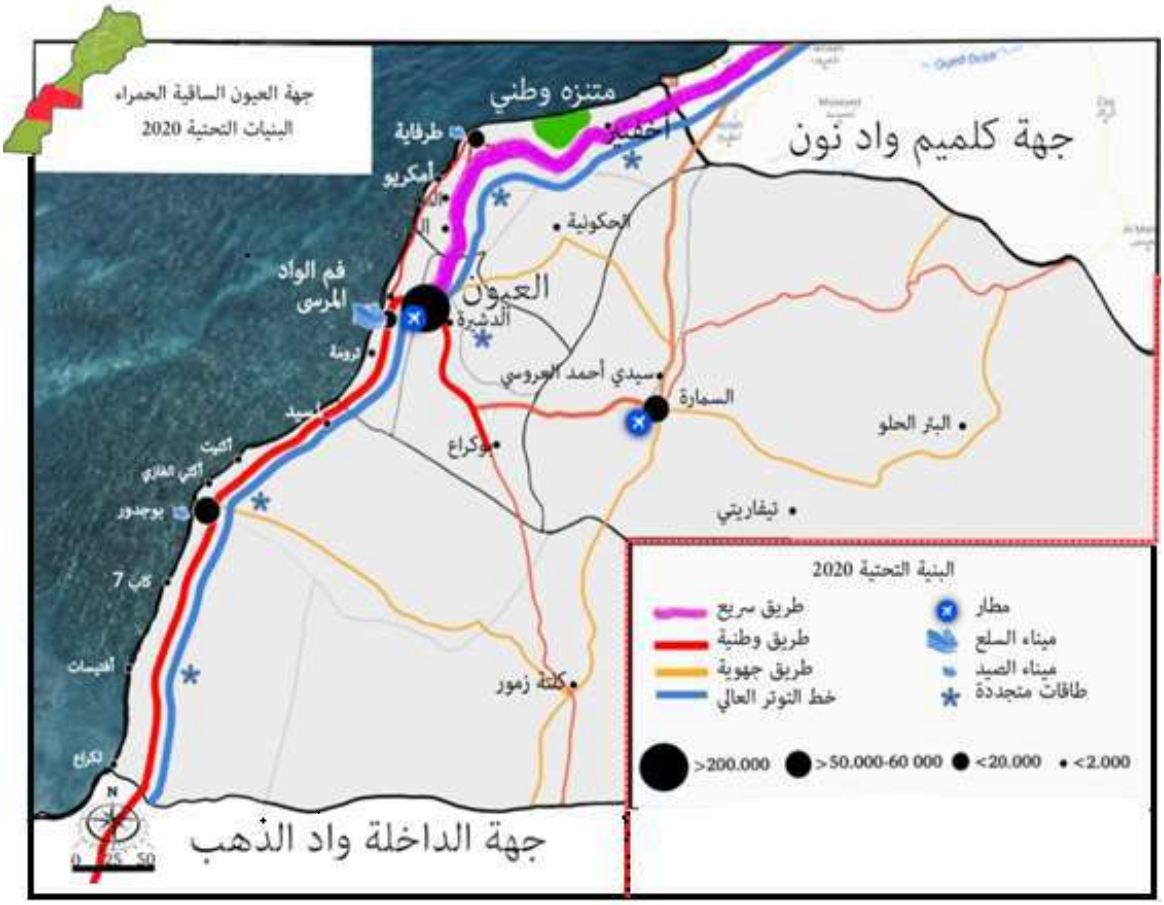

4.1. التحولات الديمغرافية

1.4.1. تمهل إيقاع النمو

عرف سكان الجهة منذ عودة هذه الأقاليم للوطن الأم تطورا مهما، فقد انتقل عددهم من 142000 نسمة سنة 1982(أول إحصاء عام للسكان والسكنى شمل هذه الأقاليم) إلى 340000 نسمة (2014). يمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاث مراحل: أما الأولى (1982-1994)، فسجلت ارتفاع السكان بنسبة 57 ٪ (4،75 ٪ سنويا)، واستمرت هذه الزيادة بوتيرة قوية خلال المرحلة الثانية (1994-2004) حيث بلغت 93000 نسمة، ما يمثل نسبة 42 ٪ (4،2 ٪ سنويا) ، وصولا للمرحلة الثالثة (2004-2014)، حيث ارتفع عدد السكان ب 24000 نسمة فقط، حيث سجل إيقاع تطور السكان تمهلا واضحا فاستقر في حدود 0،8 ٪ كنسبة زيادة سنوية، وهو معدل ينقص قليلا عن المعدل الوطني.

الجدول 2: سكان جهة العيون الساقية الحمراء 1982- 2019

أقاليم	1982	1994	2004	2014	2019
العيون	103784	145727	199603	238096	250000
بوجدور	8481	21691	46129	50566	53000
طرفاية	9627	8251	10420	13028	15000
السمارة	20240	39726	60426	66014	70000
المجموع	142132	215395	316578	367758	390000
المدن					
العيون	93875	136950	183691	217732	235000
المرسى	2295	4334	10229	17917	20000
بوجدور	3597	15167	36843	42651	45000
السمارة	17753	28750	40347	57035	60000
طرفاية	2090	4506	5615	8027	8000
خارج المدن	24238	25688	39853	24263	24000
المصدر		المندوبية السامية للتخطيط- العيون-			تقديرات مكتب الدراسات

الشكل 1 تطور السكان حسب الأقاليم 1994-2014

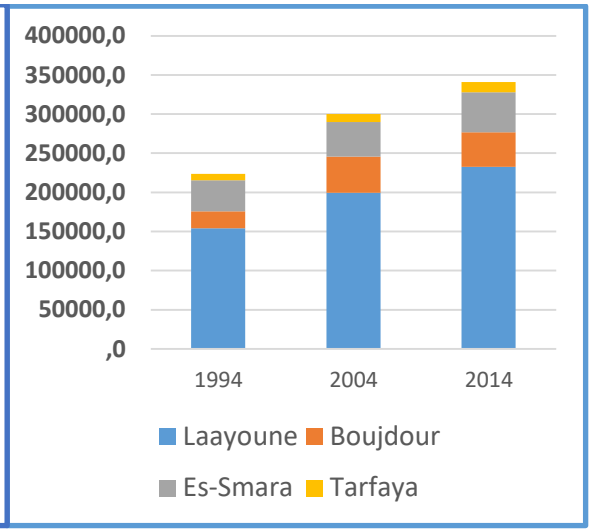

الشكل 2 تطور سكان الجهة 1994-2014

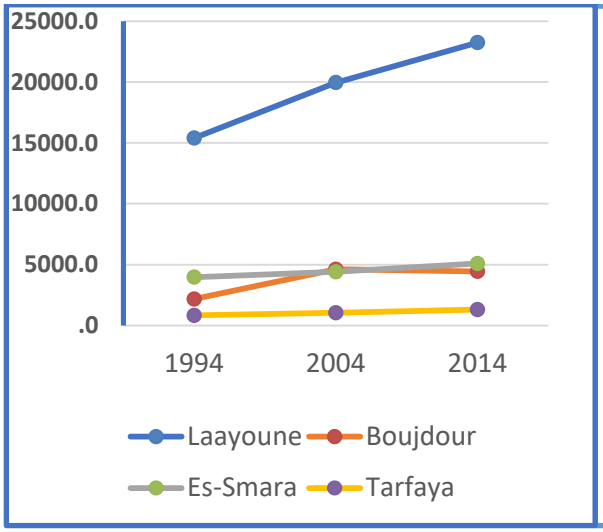

لقد ساهمت الهجرة من مختلف ربوع المملكة نحو هذه الأقاليم بقسط كبير في هذا النمو، خاصة الفترة بين 1982 - 2004، التي اتسمت بنمو سريع. لتشهد هذه الوضعية تغيرا في الفترة الموالية (2004 – 2014) بالنسبة لبوجدور والسمارة، بخلاف العيون التي حافظت على صافي هجرة مهم، وإن كان أقل من النمو الطبيعي، وتتميز هذه المدينة بدينامية ديمغرافية خاصة بها.

2.4.1. البنية الديمغرافية: اقتراب من المعدل الوطني

تواكب التقلبات التي تلحق النمو الديمغرافي، تغيرات على مستوى بنية السكان، يظهر هذا جليا من خلال هرم الأعمار، إن مقارنة أهرام الأعمار بالجهة فيما بينها ومع المعدل الوطني معبرة جدا في هذا الصدد. فقد كان الاختلاف واضحا بين بنية سكان الجهة والمعدل الوطني سنة 2004.

الشكل 3: هرم الأعمار 2004 بالوسط الحضري- المغرب

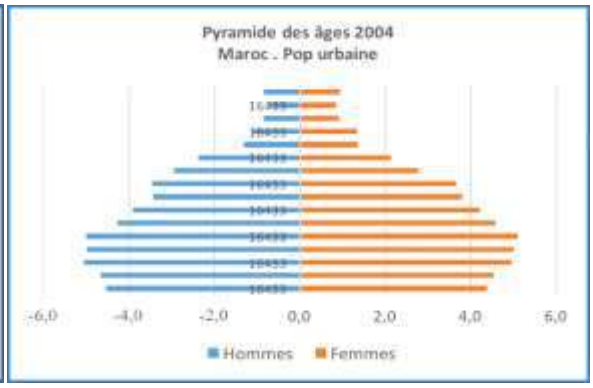

الشكل 4: هرم الأعمار جهة العيون الساقية الحمراء 2004

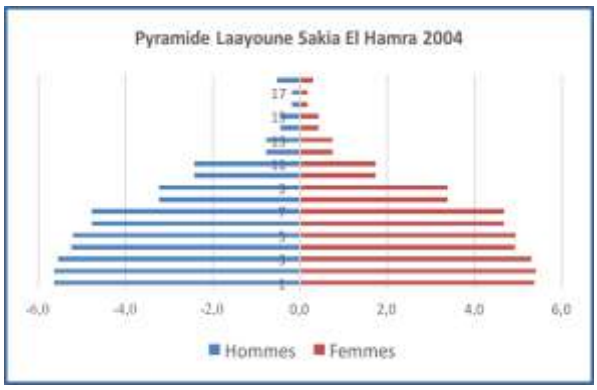

الشكل 5: هرم الأعمار 2014 بالوسط الحضري- المغرب

الشكل 6: هرم الأعمار جهة العيون الساقية الحمراء 2014

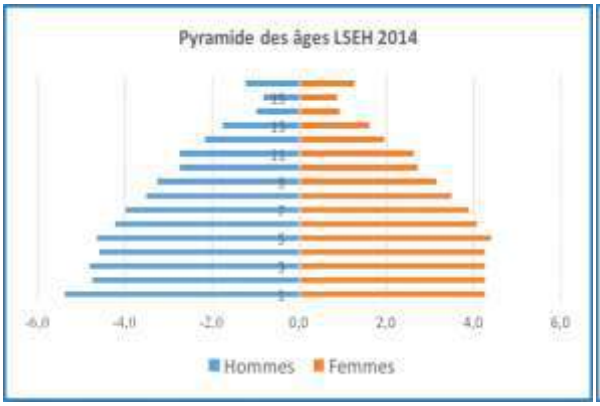

يظهر من خلال مقارنة هرمي أعمار سكان الجهة (أعلاه) تقلصا كبيرا للتفاوتات، فبنية سكان الجهة صارت أقرب من معدل السكان الحضريين على المستوى الوطني، وهي تغيرات من المفيد أخذها بعين الاعتبار في تقدير تطور سكان أقاليم الجهة مستقبلا، (الفصول 5،6،7،8 من هذا التقرير).

3.4.1. التمدين والمساحلة

يبرز من الإحصاءات الديمغرافية عنصر آخر: **التمدين**. توضح نتائج إحصاء 2014 – الذي اعتمد في إحصاء السكان على محل الإقامة بدل الانتماء لجماعة قروية – التركز الكبير للسكان في المدن الأربعة التي تستحوذ على 97 ٪ من مجموع ساكنة الجهة. (الجدول 2) إذا أضيفت الجماعات الساحلية (أخفنير، طاح، الدورة) فسيبقى 4000 نسمة فقط لباقي مساحة الجهة المكونة من 9 جماعات، التي تتميز بعدد سكانها القليل جدا، الذي يصعب معه تبرير تدبير ناجع للتجهيزات العمومية.

لقد بلغ التمدين مداه في جهة العيون الساقية الحمراء، بحيث لا يوجد احتياطي (مخزون) ديمغرافي في الوسط القروي يمكن أن يغذي النمو الحضري، وهذا عنصر يجب أخذه في الاعتبار في تقدير تطور السكان المستقبلي.

أما العنصر الثاني فيتمثل في **المساحلة**، فالطريق الوطنية 1، التي تمثل ممر التنمية الرئيسي حيث تتوزع الساكنة في تجمعات بين أخفنير وبوجدور، وستبقى كذلك لمدة طويلة، خارج هذا المسار لا توجد إلا مدينة واحدة (السمارة). أي أنه لا يوجد سوى 50000 إلى 60000 نسمة بعيدة عن ط.و.1.

4.4.1. التطورات المرتقبة لسكان جهة العيون الساقية الحمراء.

إن بنية سكان المدن بجهة العيون الساقية الحمراء، (96 ٪ من مجموع سكان الجهة) مماثلة تماما لمعدل بنية الوسط الحضري وطنيا. وعليه يكون من المنطقي التفكير في أن يتطور سكان الجهة تقريبا بنفس إيقاع تلك الخاصة بمدن المملكة، بناء على هذه الفرضيات، يرتقب أن يتطور سكان الجهة كما يلي:

الجدول 3: فرضيات تطور سكان جهة العيون الساقية الحمراء(1982–2045)

	1982	1994	2004	2014	2020	2030	2040	2045
السكان	142132	223646	316578	340748	338738	449750	501745	519554
معدل النمو					٪ 2	1،6٪	٪ 1،10	٪0،7

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاءات العامة للسكان والسكنى:1982، 1994، 2004، 2014، استعملنا توقعات المندوبية السامية للتخطيط، هذه التوقعات مرتفعة نسبيا، بالنظر لانعدام احتياطي سكاني بالوسط القروي، من شأنه تغذية هجرات محتملة نحو مدن أخرى.

الفصل الثاني : رؤية بعيدة المدى، المشاريع ومسلسل التنزيل

1. رؤية بعيدة المدى، طموحة، مجددة وتقترح آفاق جديدة

رسمت الدراسات التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رؤية واضحة لجهة العيون الساقية الحمراء.

لكن، إذا كان من السهل تصور المستقبل المرغوب، فإن تحقيقه يقتضي تحولا واضحا نحو القطاع الثالث (التجارة والخدمات) وهذا أمر يتطلب توفير الأرضية التالية:

- **ضرورة بروز القطاع الخاص بقوة**، عبر إنشاء شبكة من البنيات التحتية والتجهيزات ذات جودة رفيعة – في جهة صحراوية وذات موقع هامشي (بالنسبة لأقطاب النمو الوطنية الكبرى) – لتكون قاعدة صلبة لتطوير أنشطة القطاع الخاص الاقتصادية. اليوم لايزال هذا القطاع مترددا واستثماراته ضعيفة ومنحصرة في قطاعات إعادة الإنتاج الاجتماعية (السكن، العقار، التجارة) دون الأنشطة المحركة. فهي تواكب وتضاعف آثار التنمية، لكنها ليست محركا لها بعد؛

- **تطبيع الوضعية الدولية**، حتى تيسر حركة الأشخاص والسلع والخدمات مع المناطق الحدودية المجاورة. فإذا كان هذا التطبيع مرجح الحدوث، فمن الصعب تحديد متى ستحقق هذه الفرضية.

من الطبيعي أن يكون لهذين العنصرين تداعيات وانعكاسات على التصميم الجهوي لإعداد التراب. فالبنيات التحتية والتجهيزات بلغت مستوى عال (بل عال جدا) في جهة العيون الساقية الحمراء، لكن مفعولها على الاستثمار الخاص لايزال محدودا، رغم وجود امتيازات اقتصادية مهمة على المستوى الجبائي. لقد وضح تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بشكل جلي الشروط العامة التي يجب توفيرها إضافة إلى إنجاز البنيات التحتية، حتى يصبح تحقيق اقتراحات التنمية هذه ممكنا.[2]

يعتبر تحول العيون إلى" مجمع إفريقي" عملية طموحة فهي لا تقتصر على أن تكون المدينة جيدة الربط فقط، بل يجب أن تصبح حاضرة جذابة، وأن يوجه تعميرها لإحداث منطقة مركزية ذات قدرة تنافسية عالية، وأن تكون مؤسسات التعليم العالي والبحث متعاونة ومتكاملة فيما بينها بشكل جيد، وأن توضع سياسة نشيطة للترويج[3].

2_تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ص 10

3– نسوق هنا مثال ابن جرير، حيث أنجز المكتب الشريف للفوسفاط مركزا للتميز في التموين والبحث حول جامعة محمد السادس التقنية، ويقوم بدعمها منذ عدة سنوات، يظهر أن آثارها على النمو الحضري بطيئة.

يقدم التصميم الجهوي مشاريع "مادية" في كل هذه الميادين، لكن يجب مواكبتها بمجموعة من عمليات التنشيط والترويج الحضري (مشاريع "ناعمة") ينخرط فيها الفاعلون العموميون والفاعلون الخواص والفاعلون الاقتصاديون والمجتمع المدني.

2. في سبيل تخطيط مرن يغتنم الفرص بقيادة جهوية

لقد أبانت التجربة؛ بصفة عامة وفي المغرب أيضا؛ أن تخطيط مشاريع على المديين المتوسط والبعيد بشكل مفصل ودقيق غير مفيد، على المدى البعيد بحيث أن الفاعلين غير محددين ولا مشاركين في نفس المقاربة، وحيث لا يمكن تقدير شروط النجاح اقتصاديا ولا المنفعة الاجتماعية. لقد أوضحت التصاميم الجهوية لإعداد التراب السابقة أن المشاريع التي خططت بشكل دقيق ومفصل، لكن بدون الفاعلين، لم تنجز. وهكذا، فمنذ صدور الدستور الجديد والجهوية المتقدمة، حيث تم نقل اختصاصات إعداد التراب للجهات، وهو تحول مهم، فأصبحت التصاميم أقل تقييدا وأكثر انفتاحا، بما يسمح بإدراج المشاريع التي تقدم فرصا سانحة. لهذا أصبحت مهمة هذه التصاميم تحديد الهدف وترك هامش أكبر من المرونة فيما يخص الوسائل المسخرة لتحقيقه (الهدف)، التي يمكن أن تتغير مع مرور الوقت وحسب مستجدات السياق. فالمطلوب من التصميم الجهوي لإعداد التراب تحديد التوجهات الكبرى للتنمية، على أن تبقى البرمجة من مهام برامج التنمية الجهوية المتتالية، التي تحضر حسب الإمكانات والفرص المتاحة كل خمس سنوات.

من أجل ذلك، لا يفيد حصر لائحة المشاريع بتفاصيلها في التصميم الجهوي لإعداد التراب، فستبقى ببساطة عبارة عن أماني، في غياب تقويم أولي لجدواها الاقتصادية والاجتماعية، لهذا يجب التخفيف من مكانة "المخطط" بالمعنى الضيق، وتقديم المشاريع في شكل لائحة متنوعة تكون مرغوبة لحظة تحرير التصميم، واعتماد آليات دائمة للرصد، مهمتها إطلاق المشاريع المناسبة – كلما توفرت الشروط المواتية– للأهداف والغايات التي حددت في التصميم الجهوي لإعداد التراب وهكذا يجب أن يصير التخطيط أكثر مرونة، بحيث يشرك الجماعات الترابية بشكل أكبر ويفسح مساحة أكثر لاختيار المشاريع حسب الفرص المتاحة، ليتم وضعها في برنامج التنمية الجهوي، مع ما يناسبها من ميزانيات الاستثمار، لئن كانت الدراسة المتعلقة بالنموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية قد عبرت بشكل جيد عن "توجهات السياسة العامة لإعداد التراب" كما نص عليها الفصل 88 من القانون التنظيم 111-14 المتعلق بالجهات، فإن التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة العيون الساقية الحمراء، يجسد بالتأكيد إحدى الوثائق الأولى التي تندرج في سياق الإصلاح الإداري الجاري حاليا.

خلاصة

لقد تغيرت جهة العيون الساقية الحمراء بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير (2010-2020)، فقبل 2010 كانت تتميز هذه الجهة ببعدها عن أقطاب التنمية وطنيا، وضعف بنياتها التحتية والتجهيزات العمومية والخاصة، واقتصادها المتركز على المنتجات البحرية وتربية ماشية ذات نظام رعي واسع، ونسبة عالية للبطالة.

اليوم، تم تصحيح هذه الاختلالات: فالنقل شهد تحسنا كبيرا، والبنيات التحتية والمرافق العمومية الحضرية، أصبحت في مستوى باقي جهات المملكة بل تفضل أغلبها، كما أن الجهة بصدد التحول لتصبح قطبا تنمويا معتبرا خاصة في ميداني الفوسفاط والطاقات المتجددة.

بفضل هذا المجهود الكبير ومستوى التجهيزات المعتبرة يجعل التحول إلى مركز للخدمات ذي إشعاع جهوي وتطوير أنشطة ثلاثية في المتناول.

لقد حدث تحول مهم لنزعة التطور بين نهاية المرحلة "التأسيسية" وانطلاق تنمية اقتصادية وبشرية متوازنة. بالطبع لقد عرف هذا التحول – الذي انطلق سنة 2010 تقريبا – دفعة قوية بفضل النموذج التنموي الجديد، وجاء البرنامج التعاقدي ليترجمه على أرض الواقع، وعليه سيكون النمو أقل، بدون شك، من مرحلة التأسيس، سماته الأساسية الارتكاز على الموارد البشرية الجهوية، والاعتماد على القطاع الخاص للمساهمة في إحداث مناصب شغل، وتراجع تدريجي لتحويلات الدولة.